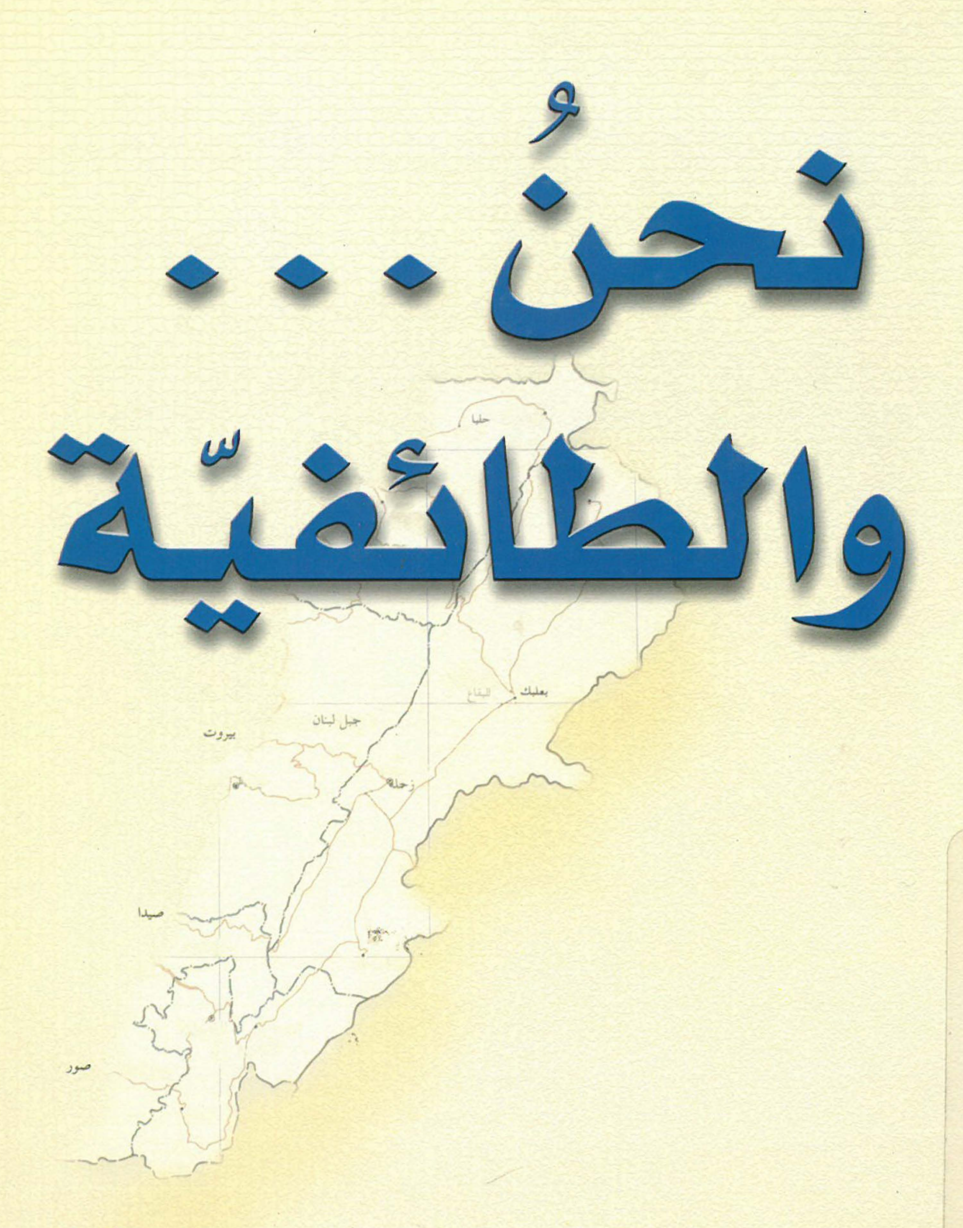
سليم الحصّ

نحنُ... والطائفيّة



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

نحن من الذين يعتبرون الطائفية آفة لبنان المركزية.

فهي كثيراً ما تكون حائلاً دون العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين، وهي بالتالي عقبة كأداء في طريق أي توجه جدّي لاحترام حقوق الإنسان في لبنان.

وهي كثيراً ما تشكّل حاجزاً دون إطلاق يد المحاسبة والمساءلة في النظام اللبناني، سواءً على الصعيد السياسي أم الإداري أم القضائي، وذلك حيث تُتخذ الطائفية متراساً يحتمي وراءه كل من قد يتعرض للملاحقة. فإذا ما امتدت يد المحاسبة أو المساءلة إلى أحدهم لجأ إلى الإثارة الفئوية سلاحاً يدرأ به عن نفسه شبح المساءلة أو المحاسبة. فلا غرابة في القول والحال هذه إن الطائفية حصن الفساد والإفساد في المجتمع.

سعيت جاهداً طوال هذه الحقبة التي ناهزت ربع القرن من الزمن، مع من كان يسعى، إلى إيجاد السبل والوسائل والصيغ لتجاوز الحالة الطائفية في البلاد. كان منطلقي في البداية الدعوة إلى إلغاء الطائفية، ولكنني سرعان ما أدركت أن القضاء على الحالة الطائفية لا يكون بقرار. فالمصالح المتجذّرة في النظام الطائفي، والتعقيدات التي تحفّ بعملية الإلغاء من جراء تعارض المصالح كما من جراء حدة العصبيّات التي تلازم الحالة الطائفية بين الناس، من شأنها أن تُملي الإقلاع عن الحديث عن قرار بإلغاء الطائفية واعتماد فكرة المسار لتجاوز الحالة الطائفية على أن تكون سِمته التدرج.

كانتِ لي تجربة غنية في مواجهة الحالة الطائفية طوال وجودي في الحكم، أبسطها في هذا الكتاب عسى أن يكون فيها ما يضيء الطريق أمام تجاوز الحالة الطائفية مستقبلاً. في هذا الكتاب أعرض لشتى القرارات والمراسيم والبيانات والمواقف والمبادرات التي تبنّيتها في مختلف المراحل على هذا الصعيد وأعرض للعقبات والحواجز التي حالت دون ترجمتها سياسة منهجية.

سليم الحص

سليم الحص

نحن والطائفيّة

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

شارع جان دارك - بناية الوهاد

ص. ب. : ٨٣٧٥ - بيروت - لبنان

تلفون: ٣٥٠٧٢٢ (٠١)

تلفون + فاكس: ٣٤٢٠٠٥ - ٣٥٣٠٠٠ (١ ٩٦١)

e-mail: allprint@cyberia.net.lb

الطبعة الأولى ٢٠٠٣

تصميم الغلاف: عباس مكي

الاخـراج الفنـي: بسمة التقي

تقديم

نحن من الذين يعتبرون الطائفية آفة لبنان المركزية.

فهي كثيراً ما تكون حائلاً دون العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين، وهي بالتالي عقبة كأداء في طريق أي توجه جدّي لاحترام حقوق الإنسان في لبنان.

وهي كثيراً ما تشكّل حاجزاً دون إطلاق يد المحاسبة والمساءلة في النظام اللبناني، سواءً على الصعيد السياسي أم الإداري أم القضائي، وذلك حيث تُتخذ الطائفية متراساً يحتمي وراءه كل من قد يتعرض للملاحقة. فإذا ما امتدت يد المحاسبة أو المساءلة إلى أحدهم لجأ إلى الإثارة الفئوية سلاحاً يدرأ به عن نفسه شبح المساءلة أو المحاسبة. فلا غرابة في القول والحال هذه إن الطائفية حصن الفساد والإفساد في المجتمع.

ولما كانت الديمقراطية تتلازم مع التمثيل الشعبي الحر، من جهة، ومع آليات المحاسبة والمساءلة، من جهة أخرى، فإن القيد الطائفي على حرية الاختيار في الانتخابات وإسهام الأجواء الطائفية في تعطيل آليات المساءلة والمحاسبة في المجتمع، من شأنهما إجهاض أي مسعى جدّي لتحقيق إصلاح ديمقراطي فاعل في البلاد.

ثم إن العصبيات الطائفية من شأنها تعميق خطوط الفرز بين فئات المجتمع الواحد وبالتالي تأجيج حدّة الانقسامات على الوجه الذي قد يفضي في أي

لحظة إلى إشعال النزاعات بين مختلف الفئات وتقويض ركائز الاستقرار في المجتمع.

لهذه الاعتبارات جميعاً نقول إن الطائفية هي آفة لبنان المركزية. فلا إصلاح يرتجى على الصعد السياسية أو الإدارية أو حتى الاقتصادية في ظل استشراء آفة الطائفية في البلاد.

أدركنا كل ذلك منذ تفتحت أعيننا على الواقع السائد في لبنان ووعينا أبعاد هذه الحقيقة منذ لحظة تسلّمنا زمام المسؤولية للمرة الأولى في سدة رئاسة الوزراء في العام ١٩٧٦.

لقد توليت مسؤولية رئاسة الوزراء منذ ذلك الحين خمس حكومات على امتداد نحو تسع سنوات، كما توليت حقيبة وزارية لثلاث سنوات في حكومة الرئيس رشيد كرامي إبّان عهد الرئيس أمين الجميّل. وفزت بمقعد نيابي عن بيروت في العام ١٩٩٢ ومجدداً في العام ١٩٩٦ وخسرت ذلك المقعد في انتخابات العام ٢٠٠٠ وأنا على رأس الحكومة.

سعيت جاهداً طوال هذه الحقبة التي ناهزت ربع القرن من الزمن، مع من كان يسعى، إلى إيجاد السبل والوسائل والصيغ لتجاوز الحالة الطائفية في البلاد. كان منطلقي في البداية الدعوة إلى إلغاء الطائفية، ولكنني سرعان ما أدركت أن القضاء على الحالة الطائفية لا يكون بقرار. فالمصالح المتجذّرة في النظام الطائفي، والتعقيدات التي تحفّ بعملية الإلغاء من جراء تعارض المصالح كما من جراء حدة العصبيّات التي تلازم الحالة الطائفية بين الناس، من شأنها أن تُملي الإقلاع عن الحديث عن قرار بإلغاء الطائفية واعتماد فكرة المسار لتجاوز الحالة الطائفية على أن تكون سِمته التدرج.

في العام ١٩٨٠ طرحت فكرة شق نافذة على المستقبل باعتماد نظام انتخابي مركّب قوامه: عدد من النواب، ربما في حدود العشرة في المئة من مجموع عدد النواب الذين يتشكل منهم المجلس الاشتراعي، يُنتخبون على أساس غير طائفي وعلى أساس لبنان دائرة واحدة، والبقية، أي أكثرية النواب،

يُنتخبون على أساس الدوائر الأصغر التي قد يتمّ الاتفاق عليها وإنما على أساس طائفي. هكذا تولد نواة لاطائفية في مجلس النواب. ومع الوقت، إذ يتحلل المجتمع تدريجياً من ربقة الطائفية، يمكن توسيع هذه النواة إلى عشرين في المئة، ثم إلى ثلاثين، ثم إلى خمسين، إلى أن تغدو اللاطائفية هي قاعدة التمثيل النيابي. ويمكن اعتماد نظام للتدرج مماثل في انتخاب الرؤساء، أي رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء فيكون انتخاب كل من هؤلاء بأكثرية ٩٠ في المئة مثلاً بصرف النظر عن هويته الطائفية في دورة أولى، وفي الدورة الثانية في حال عدم فوز أحد في الدورة الأولى، ينتخب بالأكثرية العادية على أن يكون من الطائفة المعهودة في كل حالة. هكذا يكون المسار للقضاء على آفة الطائفية مهما طال الزمن. هذه الرؤية ضمنتها كتابي الأول في السياسة الذي سطرته بعنوان «نافذة على المستقبل».

ومع الزمن تطور تفكيري حيال المسار المطلوب لتجاوز الحالة الطائفية بعد مداولات طويلة ومتشعّبة في الموضوع خاضتها ندوة العمل الوطني التي كنت من مؤسسيها وما زلت حتى اليوم على رأسها. والندوة هي في ذاتها تجربة وطنية لا طائفية، وقد تجلى ذلك ويتجلى في تكوينها وبنيتها وبرامجها وبياناتها. فلقد تبنيت مشروع ندوة العمل الوطني لنظام انتخابي يرتكز على قاعدة التمثيل النسبي وينص على ضوابط للدور الذي يمكن أن يلعبه المال السياسي والهيمنة الإعلامية في التحكم في مسار العملية الانتخابية. أما الدائرة الانتخابية فلا مانع من أن تكون على مساحة لبنان الوطن، إلا أننا آثرنا التزام ما نصّ عليه اتفاق الطائف، المعروف بوثيقة الوفاق الوطني، أي اعتماد المحافظات الخمس التقليدية دوائر انتخابية.

إننا نرى أن قاعدة التمثيل النسبي هي الأقرب إلى ضمان تمثيل شعبي صحيح في الندوة النيابية، وهي كفيلة مع الزمن بفتح باب التطور الديمقراطي في البلاد وبالتالي تجاوز الحالة الطائفية تدريجياً شرط أن تتواكب مع سياسات تربوية وإعلامية وثقافية وإنمائية موجّهة إلى خدمة قضية إخراج اللبنانيين من الطوق الطائفي.

كانت لي تجربة غنية في مواجهة الحالة الطائفية طوال وجودي في الحكم، أُبسطها في هذا الكتاب عسى أن يكون فيها ما يضيء الطريق أمام تجاوز الحالة الطائفية مستقبلاً. في هذا الكتاب أعرض لشتى القرارات والمراسيم والبيانات والمواقف والمبادرات التي تبنّيتها في مختلف المراحل على هذا الصعيد وأعرض للعقبات والحواجز التي حالت دون ترجمتها سياسة منهجية.

في نهاية التحليل لا يمكن إلغاء الطائفية إلا ديمقراطياً، وتحقيق ذلك لا بد أن ينتظر تطوير الحياة الديمقراطية في البلاد.

النصوص التي يحتويها هذا الكتاب ليست جديدة. إنها منثورة في عدد من الكتب التي أصدرتها سابقاً، وقد جمعتها في كتاب واحد عسى أن يكون ذلك ذا جدوى في تقويم التجربة التي خضناها من موقع المسؤولية على مستوى التصدي لآفة الطائفية.

وقد دخلت التجربة بيتي، إذ تزوّجت من مسيحية وإنما بحسب الشريعة الإسلامية. وفي هذا الكتاب ملامسة لهذا الجانب من حياتي الخاصة تطرّقت إليه في مناجاة لشريكة حياتي بعد رحيلها، علماً بأنها عادت فاعتنقت الإسلام بملء إرادتها قبل نحو سنتين من وفاتها، معلنة أنها قررت أن تُدفن معي في جدث واحد.

لم أتطرق في هذا الكتاب إلى عهد الرئيس العماد إميل لحود، وكنت رئيس أول حكومة في عهده، ذلك لأن المسألة لم تطرح جدياً في عهده. وقد عرف عن الرئيس لحود ترفّعه المطلق عن كل شأن طائفي في كل الظروف. وقد قلت عنه في كتابي «للحقيقة والتاريخ»، بعد تجربتي الغنية معه قائداً للجيش ثم رئيساً للجمهورية: لو كان في لبنان رجل واحد لا طائفي ولا يعرف للطائفية معنى في تفكيره ووجدانه وسلوكه فهو إميل لحود، «كان كذلك وبقي كذلك».

سليم الحص

الطائفية آفة المجتمع اللبناني

ليس سراً أن الطائفية السياسية ما زالت مستشرية ومتجذّرة في حياتنا السياسية، لا بل في حياتنا العامة. وقد تكون الآن كذلك أكثر مما كانت حتى خلال الأزمة الوطنية الكبرى التي عصفت بلبنان وبمن فيه عبر خمسة عشر عاماً تحت شعارات لم تبرأ من الطائفية والمذهبية. فاللبنانيون يمارسون الطائفية حتى في حديث التبرّؤ منها أو محاربتها. وهذا يذكّرني بقول أحد الشعراء مخاطباً محبوبته: «أقسمت ألا أذكر اسمك مرة أخرى، فإذا بي أقسم باسمك». فالحياة السياسية في لبنان حافلة بالتجمعات والتكتلات والحركات الطائفية، وكلها تدعو ظاهراً إلى نبذ الفئوية والتمسّك بأهداب الوحدة الوطنية. قرنة شهوان تكتل طائفي لمجرّد أن عضويته قاصرة على لون طائفي واحد. والرد على قرنة شهوان يتمظهر في أحلاف طائفية مماثلة أو مغايرة: فهناك مشروع لإقامة تكتّل ماروني مناوىء، ولكنه ماروني، كما أُعلن بعد أمد قصير عن قيام تكتل إسلامي مضاد انطلق من خلية حمد، بمنطق أن القرنة يُجاب عليها بخلية.

الطائفية كثيراً ما تتحكم في المواقف حيال قضايا عديدة. الطائفية تحكّمت في صياغة قانون الانتخاب، والطائفية غلبت على الاعتراض على صيغة هذا القانون. وقد فُصّلت بعض الدوائر الانتخابية طائفياً. ومن المسلّمات أن الطائفية تتحكّم إلى حدٍّ بعيد في المعارك الانتخابية، وكثيراً ما تكون للطائفية السياسية الكلمة الفصل فيها. وإذا اشتد الخلاف بين أهل الحكم على قضية ما جرت

محاولات لفرز الشارع طائفياً، تحت عنوان المقام والمحافظة عليه، علماً بأن المقامات في الحلبة السياسية كلها طائفية. وكثيراً ما تتسلل الطائفية إلى حلقات التجاذب حول مشاريع معيّنة، فيكون، مثلاً، جسر الأوزاعي أو الاعتراض عليه طائفياً، كما يكون سد شبروح في المقابل. ودعوى الحرمان في بعض المناطق كثيراً ما ترتدي طابعاً طائفياً، وكذلك دعوات التنمية لبعض المناطق.

والمناداة بالتوازن الطائفي كثيراً ما تغلّف في تورية التوازن الوطني. كما في تورية الحوار الوطني. قديماً قيل: كم من جريمة ارتكبت باسمك أيتها الحرية. ومن حقّنا أن نقول اليوم: كم من جريمة ارتكبت باسمك أيها الحوار الوطني. كنت يوماً في حديث خاص مع أحد وجوه المجتمع من طائفة أخرى. فطرح عليّ الحوار سبيلاً للوصول إلى مشروع إنقاذي وطني مشترك. فإذا به في الواقع يدعوني إلى حوار طائفي، كأنما الرؤى والمواقف والتطلعات لا تختلف إلا بين الطوائف. فكان ردّي أن الحل لا يكون بتوحيد أوراق العمل وإنما يكون بالسلوك. فقد سبق أن وحّد اللبنانيون، أو معظمهم، رؤاهم حول قضايا أساسية في اتفاق الطائف. فإذا باللبنانيين يختلفون طائفياً على تطبيق جوانب معيّنة من هذا الاتفاق. فلنصلح سلوكنا، والممارسة، وأكاد أقول الممارسة الديمقراطية، وستكون عند ذاك كفيلة بتوحيد الرؤى والمواقف والتطلعات. فلنقلع عن سلوكنا الطائفي، عن تقوقعنا في تجمعات وتكتلات وحركات لا بل محميات طائفية، فيكون الإصلاح والتطور والتقدّم ثمرة طبيعية للتفاعل الوطني بين الناس، علماً بأن التطهّر من الطائفية سيكون اللبنة الأولى في بناء هيكل الديمقراطية في البلاد.

وأدهى ما بلغت الطائفية من أبعاد ما يتعلّق بالإدارة على حساب الكفاءة والجدارة والفعالية، فلا تتم أي تعيينات في إدارة من إدارات الدولة إلا بناء على قاعدة التوازن الطائفي، عفواً الوطني. حتى عمليات الإصلاح الإداري، بما فيها تلك التي تعالج الفائض في إدارات أو مؤسسات معيّنة، فإنها تصطدم بالاعتبارات الطائفية فتتوقّف. حتى ليمكن القول إن الطائفية أمست متراساً يحتمي به الفساد. لا يكاد يختلف اثنان في لبنان على استشراء الفساد في

الإدارة كما في السياسة. ولكن توازن الفساد، إسوة بالتوازن الوطني، يحول دون أي محاولة جدّية لمحاربته.

فلا غلو والحال هذه في القول إن الطائفية هي مكمن الداء في النظام اللبناني، وهي العقبة الكأداء في وجه قيام ممارسة ديمقراطية فاعلة في البلاد. فالديمقراطية حكم الشعب بالشعب ومن أجل الشعب. فكيف تستقيم الديمقراطية في بلد تحل فيه شعوب وليس شعب واحد، ولكل شعب ما يشبه حق النقض في صنع القرار؟ ثم لا غلو في القول إن الطائفية في لبنان هي سيف ذو ثمانية عشر حداً، كيفما ضربت به أثخنت الوطن الصغير بالجراح. ففي البلد ثماني عشرة طائفة معترفاً بها، كل منها تنادي بالحقوق والمواقع في وجه سائر الطوائف. ومن يتزعمونها كفلاء بذلك. وكثيراً ما تكون زعامتهم متمحورة على المطالبة بما يسمى حقوقاً ومواقع. لا بل إن بعض المتزعمين للطوائف، وبعضهم يشغل أعلى مراتب المسؤولية في الدولة، لا يتورّعون عن إثارة العصبيات الطائفية، واستطراداً المذهبية، لتدعيم مواقعهم حيال قضايا معيّنة. فالاستقواء بالشحن الطائفي ديدن بعض زعمائنا. ومن وسائل الإثارة إيهام كل طائفة من طوائف لبنان أنها مغبونة وأنها باتت في حال إحباط.

أدهى ما في هذا الواقع أن المرض العضال يعتمل في جسم الوطن باعتراف الجميع وليس من يعمل على معالجته، الأمر متروك على غاربه. والرهان على الزمن رهان خاسر، فالزمن كفيل بتعميق جذور المرض وتفشّيه. السؤال المركزي هو: كيف تكون المعالجة؟ وأين تبدأ؟ ولا داعي عند الإجابة عن هذا السؤال إلى التأكيد أن الطائفية هي غير الدين وغير التديّن. ففي التدين إغناء للروح، أما الطائفية، ففيها تفتيت للمجتمع والوطن.

إننا لا ندعو إلى إلغاء الطائفية بل إلى العمل المنهجي على تجاوز الحالة الطائفية في البلاد. فالإلغاء يكون بقرار. أما المطلوب فمسار، وقد يكون مساراً طويلاً، يرمي إلى نزع الطائفية من النفوس قبل النصوص، وذلك بتنمية روح المواطنة في نفس الفرد اللبناني. المسار قد يكون طويلاً، ولكن المهم أن نبدأ المسيرة، فرحلة الألف ميل تبدأ بخطوة. والعمل على تحقيق هذا الهدف

لا بد من أن يسلك سبلاً مختلفة تمر بالضرورة في السياسات الإعلامية والتربوية والإنمائية للدولة. كلها ينبغي أن توظف في خدمة تخليص المواطن اللبناني من براثن العصبيات الطائفية التي تتحكم فيه. وتتحمّل وسائل الإعلام الخاصة، وهي أبرز منبر سياسي في البلاد، تبعات خاصة في أداء هذه الرسالة الوطنية السامية.

أما الخطوة الأولى، فتكون باستحداث مرجعية للعمل المنهجي على تحقيق هذه الرسالة. وقد نص اتفاق الطائف، ومن ثم الدستور اللبناني، على آلية محددة للوصول إلى هذا الهدف، ولا نرى سبباً لإهمال هذا النص، وعدم تطبيقه بعد انقضاء هذه المدة الطويلة من الزمن على صدور اتفاق الطائف وترجمة نصوصه دستورياً، سوى غياب الإرادة الحقيقية على معالجة آفة الطائفية في المجتمع اللبناني، ويتحمل السياسيون، وبخاصّة النواب منهم بطبيعة الحال، مسؤولية خاصة في هذا المضمار. إنهم متهمون بالتقاعس في شأن وطني حيوي لا بل مصيري.

جاء في المادة ٩٥ من الدستور: «على مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين (وقد تم ذلك في عام ١٩٩٢)، اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق إلغاء الطائفية السياسية وفق خطة مرحلية وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضم بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية. مهمة الهيئة دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلسي النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية».

فماذا ننتظر لتأليف هذه الهيئة، فنسجّل بها الخطوة الأولى في رحلة الألف ميل؟ لقد تأخرنا أكثر من عشر سنوات كاملة في اتخاذ هذه الخطوة. وفي هذا ما فيه من مخالفة صريحة للدستور. كما فيه تكريس لتخلفنا الفادح.

من كتاب «محطّات وطنيّة وقوميّة، ٢٠٠٢».

١

الحريات والديمقراطية في لبنان

إلى الذين درجوا على التغنّي بالحرية والديمقراطية في لبنان نقول: إن في لبنان الكثير الكثير من الحرية وإنما القليل القليل من الديمقراطية، فالتوأمة بين الحرية والديمقراطية لا تصحّ في لبنان، وقد تكون خادعةً ومضلّلة.

لا حاجة بنا إلى دليل على وفرة الحرية في لبنان، فالقوانين، كما الأنظمة، كانت، على الأقل حتى نشوب الأحداث في العام ١٩٧٥، تُتيح قدراً متميزاً من الحرية في شتى المجالات، بما فيها حرية التعبير وحرية المعتقد وحرية الاجتماع وحرية التملك وحرية التنقل وحرية العمل وحرية النقد وانتقال الرساميل وحرية الاقتصاد بوجه عام، وما إلى ذلك.

وإذا كنا نشير إلى قدر متميز من الحرية في لبنان فذلك لأن الحرية لا تكون مطلقة، فهي ليست كذلك في لبنان، ولا في أي بلد من بلدان العالم. فحرية الفرد تقف مبدئياً عند حدود حرية الآخرين. وهذه الحدود تنظمها القوانين والأعراف، وفي حالات كثيرة تقاليد المجتمع وآدابه وأخلاقياته.

كان هذا شأن الحرية في لبنان، أما الديمقراطية فكان لها شأن آخر. لم يكن للبنان من الديمقراطية، حسبما يتراءى لنا، إلاّ الشكل. أما الديمقراطية في محتواها، في جوهرها، في حقيقتها، فقد كانت إلى حد بعيد غريبة عن لبنان. وحجتنا في هذا القول نستمدها من تطورات الواقع في حقائق ثلاث:

نجوم السياسة في لبنان

أولى تلك الحقائق: أن نجوم السياسة في العام ١٩٤٣، عام الاستقلال، هم أنفسهم أو من تولى الخلافة من ذويهم أو ذريتهم من بعدهم، هم نجوم الأزمة عند انفجارها في العام ١٩٧٥، وهم هم نجوم الإنقاذ في العام ١٩٨٤ وبعده.

تاريخ لبنان المستقل حافل بالأزمات، ولو كانت الديمقراطية فيه معافاة لأطاحت صغرى تلك الأزمات بوجوه ووجوه من محترفي الحكم والسياسة فيه منذ زمن طويل، فكيف بكبراها. فمن تزوير الانتخابات النيابية في العام ١٩٤٧، إلى أزمة الرئاسة الأولى في العام ١٩٥٢، إلى ثورة العام ١٩٥٨، إلى أزمة إنترا في العام ١٩٦٦، إلى مسلسل الأحداث الأمنية خلال السنوات الأولى من السبعينات، إلى انفجار الأزمة الكبرى في العام ١٩٧٥، كل هذا فضلاً عما تخلّل عهود بعض رئاسات ووزارات من فضائح أو لغط أو شبهات ضجّت بها الصحف ولهجت بها الألسن... فإذا بالزمن يعفو عن الأزمات والثورات والاضطرابات والفضائح ولكنه يحفظ نجومها لماعة ووجوهها وضّاءةً.

أما في الديمقراطيات العريقة في بلدان أخرى، فإنك لترى رئيساً مرموقاً للوزراء في بريطانيا يغيب في ذمة التاريخ لأنه شارك في تجريد الحملة العسكرية الثلاثية الخائبة على السويس في العام ١٩٥٦، وترى رئيساً من رؤساء الجمهورية في الولايات المتحدة الأميركية يسقط أيّما سقطة لأنه لم يستطع إثبات براءته من ممارسات لا أخلاقية خاض فيها جماعته لضمان إعادة انتخابه، وترى مستشاراً من أبرز مستشاري ألمانيا الغربية يتوارى عن المسرح السياسي لمجرد انكشاف أمر أحد أعوانه في علاقته مع المعسكر الشرقي. في ديمقراطيات العالم الأكثر أصالة يُحاسَب المسؤول عن غلاء المعيشة ومستوى البطالة وتلوث البيئة ومعدل الإجرام وسير الإدارة وحالة الخزينة، وما إلى ذلك. وعلى مثل هذه المقاييس تُبنى أمجاد وتُهدم أمجاد. أما في لبنان فيبقى أبطال الأزمات هم أبطال الانقاذ. ووجوه الماضي هم وجوه الحاضر وأمل المستقبل.

لا عدالة ولا مساواة ولا تكافؤ فرص

الحقيقة الثانية: إن ديمقراطية لبنان المزعومة لا تؤمن عدالة أو مساواة أو تكافؤ فرص. في بلد الحريات الغزيرة ثماني عشرة طائفة معترفاً بها رسمياً، واحدة منها فقط تُؤهل للوصول إلى سدة الرئاسة الأولى، وثلاث منها فقط تُؤهل للوصول إلى إحدى الرئاسات الثلاث الأولى وسبع منها فقط تؤهل للوصول إلى مقعد وزاري في أكبر الحكومات حجماً (وكانت أكبرها في تاريخ لبنان المستقل ذات ٣٢ وزيراً). وأما الطوائف الإحدى عشرة الباقية فلا باب لها للمشاركة في الحكم ولا نافذة. أيكون النظام ديمقراطياً صحيحاً إذا لم يكن المواطنون متساوين في الحقوق؟ أيكون النظام ديمقراطياً إذا لم يكن الحكم فيه لإرادة الشعب الحرة؟ وكيف تكون إرادة الشعب حرة إذا كانت مكبلة بقيود طائفية متزمتة؟

هذا الواقع، الذي نصب حواجز طائفية في وجه الحريات السياسية، ولّد من أسباب الكبت والخيبة والرفض والاحتكاك ما أفرخ اختلالات عميقة في النظام وأدى إلى ضروب من التطرف في التعامل السياسي، حتى ليبدو أن من سدت الأبواب في وجوههم نزعوا إلى ممارسة السلطة من خارج الحكم. فبين دهاقنة السياسة اللبنانية من كان في يدهم القدرة إلى حدّ ظاهر على صنع الرؤساء بينما كانت الرئاسات خارج متناول يدهم. وبعضهم مارس تلك القدرة فغالى.

وكما في السياسة كذلك في الوظيفة. لو كنت أعظم الضباط شأناً فلن تكون قائداً للجيش اللبناني، ولو كنت أطول القضاة باعاً فلن تكون رئيساً للتمييز أو رئيساً لمجلس شورى الدولة. ولو كنت أغزر الاقتصاديين أو الماليين علماً ومعرفةً أو أوسعهم خبرةً فلن تكون حاكماً لمصرف لبنان المركزي، ولو كنت أقدر الناس وأدهاهم فلن تكون مديراً عاماً للأمن العام. أجل لن تكون أياً من هؤلاء إذا لم تكن من ذوي الانتماء الطائفي الذي يؤهلك لهذه المناصب. وكذلك الأمر بالنسبة إلى مناصب أخرى، ولو أنها في معظمها أقل أهمية، مفروزة في إطار نظام التقاسم الطائفي المتحجّر لطوائف شتى إسلامية ومسيحية.

على هذا المستوى أيضاً كان فقدان العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص سبباً لكثير من الكبت والخيبة والرفض، وبالتالي الاحتكاك، بين الطوائف. ما أورث اختلالات عميقة في النظام وأفضى مع الزمن إلى شيء من العداء تجاه الدولة وأجهزتها وتجاه ما تُمثل، وأصبح التشاطر عليها فضيلةً في نظر الكثرين.

قد يقول قائل إن تكافؤ الفرص، كالحرية والديمقراطية، هو اعتبار نسبي. فقد يندر أن تجد بلداً في العالم تتوفر فيه شروط تكافؤ الفرص كاملةً في مختلف مجالات الحياة. أوَليس هناك شيء من التمييز ضد السود في المجتمع الأميركي على الرغم من كل القوانين والاجراءات التي صدرت لمكافحة تلك الظاهرة؟ أوَليس هناك شيء من التمييز في المجتمع البريطاني ضد الشرقيين والملونين من المقيمين في بريطانيا، وكذلك إلى حدّ ما في مجتمعات غربية أخرى تجاه جاليات كبيرة تقوم بين ظهرانيها من افريقيا السوداء أو من افريقيا الشمالية أو من أقطار الشرق الأقصى؟ والجاليات الإسلامية كثيراً ما تعاني بعض المضايقات في سائر الدول الغربية.

لبنان مجموعة أقليات

ولكن الردّ على مثل هذه المقولة لا يحتاج إلى كثير عناء، فالمجتمع اللبناني هو مركّب لمجموعات طائفية عدّة، ليس بينها أية مجموعة على استعداد للقبول بالمعاملة التي يلقاها السود في الولايات المتحدة الأميركية أو في جنوب افريقيا. والأمر في لبنان يختلف جذرياً عن الواقع السائد في المجتمعات الأخرى حيث الأكثرية المهيمنة لا تُنصف أقليةً ما أو تُسيء معاملتها. فليس في لبنان أكثرية مهيمنة وإنما مجموعة أقليات متفاوتة الحجم. ثم إن المجتمع اللبناني يختلف عن المجتمعات التي تشهد تمييزاً في المعاملة من قبل أكثرية أصيلة ضد أقلية وافدة دخيلة. فالذين يشكون من الغبن في لبنان لا يقلّون أصالةً عن سواهم في انتمائهم لهذا الوطن وجذورهم فيه.

ولقد حاول المستفيدون من الوضع التمييزي السائد تبرير وجوده وفلسفة التمسك به، وذلك بالتحدث عن حاجة الأقلية المسيحية، والمقصود تحديداً

المارونية، إلى ضمانات تطمئن أبناءها من خطر الضياع في يمّ الأكثرية الإسلامية في المحيط العربي. فانطلقوا يُقنعون أنفسهم ويُقنعون غيرهم بأن مظاهر التمييز لا تنمّ عن امتيازات اختصت بها فئة من اللبنانيين دون سواها وإنما هي ضمانات لتلك الفئة. ولكن ذلك لم يكن منه طائل. فالمتضررون من ظاهرة التمييز، وهم الأكثرية الساحقة من اللبنانيين، لم يجدوا فيها غير الامتيازات لفئة تستأثر بها من دونهم وتتشبث بها على حسابهم. فلقد وجدوا فيها، بعبارة أخرى، الوجه الآخر لحقوقهم السلبية.

• أذكر في هذه المناسبة أن أحد السياسيين الأميركيين جاءني يوماً مستطلعاً حقائق الوضع اللبناني، فقال إنه يعلم الكثير عن وجه المسألة اللبنانية في جانبها الخارجي، أي العربي والإقليمي والدولي، ولكنه لا يملك معلومات كافية عن وجهها الداخلي. فقلت له إن المسألة في وجهها الداخلي يمكن ايجازها، على سبيل التبسيط، بسؤال: «هل تستطيع يا صاحبي أن تتصور، في ظل نظام ديمقراطي كالنظام الذي يباهي لبنان بالتزامه، إن الأكثرية من الشعب إذا طالبت بالمساواة في الحقوق مع الأقلية، اعتبرت الأقلية أن في ذلك افتئاتاً على حقوقها؟» فقال جليسي إن هذا غير معقول. فقلت إن هذا يكاد يُلخّص جوهر القضية اللبنانية في جانبها الداخلي.

أصحاب الامتيازات يردّون على السؤال بالقول إن الديمقراطية لا تعني بالضرورة حكم الأكثرية العددية، وإنما يمكن أن تعني صيغةً للتمثيل الشعبي مبنيةً على التعددية والتوافقية. لسنا هنا في معرض مناقشة نظرية التعددية وما حُمِّلَتْ من معانٍ مصطنعة عزّز دعاتُها بها دعوتهم إما لتجزئة لبنان دويلات طائفية أو للترويج لفكرة إعادة بناء لبنان على قواعد اتحادية أو فدرالية أو حتى كونفدرالية بين وحدات جغرافية ذات ألوان طائفية متمايزة. ولكننا نكتفي هنا بالطعن في المنطق الذي يبني عليه دعاةُ التعددية حجتهم في أن نظرية التعددية، إذ ترفض حكم الأكثرية مرتكزاً للديمقراطية، إنما تعني حكم الأقلية. أقل ما يُقال في هذا الاستنتاج أنه هرطقة في فهم الديمقراطية.

ولنذكر، بعد، أن المسألة لم تقف عند حدود المناصب وتقاسمها، وإنما

انعكست فيها مع الوقت قضايا كبرى وأساسية، في طليعتها قضية عروبة لبنان وقضية الحرمان.

العروبة والحرمان

فلما كان المبرر لظاهرة التمييز هو الخوف الذي يُساور فئةً معينةً من طغيان الأكثرية في المحيط العربي، حسبما يُقال، فقد تطورت النظرة إلى العلاقة مع المحيط العربي عبر الزمن لتصبح سلوكاً يرتكز على الريبة من العرب، فالانكفاء عنهم، فالعداء لهم لدى تلك الفئة المستفيدة من الامتيازات. ولما كانت هي واقعاً الفئة التي تُمسك بالخيوط الفاصلة في الحكم، فقد كان أصحاب ذلك السلوك يحاولون تجسيده في منهج الدولة أو في سياستها. وكانوا كلما صعّدوا ضغطهم في ذلك الاتجاه إلى ما فوق خط الاحتمال عند الآخرين، اصطدموا بأزمة حامية، إن لم يَجْرِ تداركها سريعاً تفاعلت وانفجرت صراعاً دموياً. كان ذلك في العام ١٩٥٨، كما كان في العام ١٩٧٥.

من هنا الترابط الملحوظ بين الأزمات اللبنانية والعوامل العربية الخارجية. يخطىء من يعتقد أن أزمة العام ١٩٥٨ كان سببها تعاظم المد الناصري فحسب، أو أن أزمة العام ١٩٧٥ كان سببها وجود المقاومة الفلسطينية فحسب. فنحن لا نغالي إذا قلنا إن أزمة لبنان، فيما هي انعكاس للخلل المتعشش في النظام اللبناني، عمرها في الواقع من عمر الاستقلال، وإنما هي كمينة تحت السطح. ولم تكن تتطلّب لتنفجر فوق السطح سوى عامل محرك من الخارج، فتجلّى ذلك العامل في المد القومي العربي الناصري في العام ١٩٥٨، كما تجلّى في موجة التأييد العارم للمقاومة الفلسطينية الذي اجتاح العالم العربي، بما فيه لبنان، خصوصاً بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧، وبلغ ذروته في السنوات الأولى من السبعينات.

وكان الحرمان مظهراً آخر للمشكلة. صحيح أن وجود مناطق متخلفة، وفيها فئات من الشعب يعضها الحرمان، ظاهرة موروثة منذ أجيال من الإهمال، تعود في جذورها إلى عهد الانتداب الفرنسي وربما قبله. ولكن هذه الظاهرة

وانعكاساتها تفاقمت في عهد الاستقلال، من جهة لأن الازدهار الذي غمر لبنان في الخمسينات ثم في الستينات تمحور في شكل أساسي على العاصمة بيروت وامتداداتها الجغرافية والبشرية شرقاً وشمالاً حيث الكثافة السكنية من لون فئوي معين، فبرزت الفجوة في مستوى النمو والتقدم بين المناطق والفئات اللبنانية كما لم تظهر من قبل. والذين اجتذبهم الازدهار إلى بيروت من المناطق شكّلوا في وجودهم حول العاصمة في ما عرف بحزام البؤس شاهداً حياً على ظاهرة التفاوت بين الفئات أكثر مما أتاحوا في نزوحهم سبيلاً لتعميم ثمرات ظاهرة الازدهار التي نعمت بها بيروت. واشتدت ظاهرة الحرمان بعد الاستقلال، من جهة ثانية، لأن الحكم، تحت غشاء الامتيازات الشفاف، كان مطبوعاً بطابع فئوي واضح. فكان أن أخذ تيار الرفض للواقع المختل منحى الصراع بين الطوائف.

أما تسمية الامتيازات ضمانات من قبل المستفيدين منها فبدت للفئات المتضررة منها أشبه بالتغطية اللفظية لواقع رديء. وسرعان ما برهنت التطورات على أن الامتيازات لم يكن فيها في حقيقة الأمر شيء من الضمانات. وكانت الأزمات تعطي الدليل تلو الدليل على ذلك، وكان أبلغها تعبيراً عن هذه الحقيقة الأزمة الكبرى التي انفجرت في العام ١٩٧٥. فبعد سنوات من التقاتل والتذابح والتهجير المتبادل والتدمير الأعمى، يقف المواطن ليتساءل: ماذا ضمنت تلك الامتيازات؟ إنها يقيناً لم تُقدّم أدنى ضمانة للبنان الوطن أو للبنان الدولة أو للبنان الشعب، ولا حتى للطائفة التي تستفيد منها وتتمسك بها. والحال المأساوية التي يعيشها لبنان في كل المناطق واللبنانيون من كل الفئات تشهد على ذلك.

وهكذا لم يكن من تلك الامتيازات إلّا فرز اللبنانيين إلى طوائف، وغرس بذور التفرقة بينهم، وريّها بين الفينة والأخرى بشلالات من دمهم.

وكان من شأن نظام التمييز الطائفي المطبق في لبنان تطييف جملة قضايا كان يمكن أن تكون قضايا وطنية أو اجتماعية أو إنسانية. فمن مفارقات الواقع الذي انتهى إليه لبنان في ظلّ الفوارق والانقسامات التي تمزّق أهله، أنّ طالب

التغيير بات يوصم بالطائفية، فأنت طائفي إذا دعوت إلى الاصلاح، وأنت طائفي إذا طالبت بتعديل الدستور، وأنت طائفي إذاناديت بالعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، وأنت طائفي إذا ألححت على ضرورة تنمية المناطق المحرومة.

نظام لبناني عاجز

الحقيقة الثالثة التي تشهد على غياب الديمقراطية الحقة في لبنان هي أن النظام اللبناني أعطى الدليل تلو الدليل على عجزه عن أداء الدور الطبيعي الذي يقوم به عادة أي نظام ديمقراطي، أي دور صمام الأمان. ففي ديمقراطيات العالم الأكثر أصالة، كلما نشأت مشكلة كانت المعالجة لها تأتي بالطرق الديمقراطية من خلال المؤسسات الدستورية. فقبل أن تتطور المشكلة إلى أزمة مستعصية أو محنة عاتية، تتحرك آليات النظام لحسمها فيُستبدل مسؤول بمسؤول، أو تسقط حكومة لتقوم حكومة جديدة، أو يحُل مجلس النواب ويُدعى لانتخابات عامة، أو يطرح موضوع الخلاف على الشعب ليفصل فيه مباشرة عن طريق الاستفتاء، أو ما شاكل.

فالنظام الديمقراطي يلعب في مثل تلك الأحوال دور صمّام الأمان بحيث يقضي على المشكلة قبل أن تستفحل وتنمو إلى حجم الأزمة أو المحنة الوطنية. وهذا ما لم يكن في لبنان. فإذا ما طرأت مشكلة في لبنان، فإنها سرعان ما تأخذ طريقها إلى التجذّر فالتطور إلى أن ينتهي الأمر بها إلى التفجر. والمحنة التي عصفت بلبنان منذ العام ١٩٧٥ هي شاهد حيّ على ذلك. وهي ليست أول أزمة وطنية تطرأ على لبنان المستقل، وإن كانت أعتاها. بعبارة واحدة، فالحال التي عشناها هي دليل ساطع على غياب الديمقراطية الحقة في لبنان.

وتسمع أهل النظام المتداعي، أحياناً كثيرةً، يقولون: «ليس بين اللبنانيين مشكلة. الصراع هو بين اللبنانيين والغرباء، أما اللبنانيون فإن الخلافات بينهم تذوب في اللحظة التي يتركهم فيها الغرباء وشأنهم».

إن هذا لقول غريب. فهو يتجاهل أن أولئك «الغرباء» الذين يتحدثون عنهم لم تأت بهم إلا الخلافات الناشبة بين اللبنانيين. وهو يتجاهل أن عقوداً من

الزمن مرت على لبنان منذ الاستقلال، تعاقب على الحكم خلالها عدد من رؤساء للجمهورية وحكومات كثيرة، وعقدت دورات من الانتخابات النيابية لا تحصى، ولم تحلّ مشكلة واحدة من المشاكل الأساسية التي نعاني منها اليوم بالطرق الديمقراطية، وما كان مؤقتاً في العام ١٩٤٣ أصبح اليوم هو كل المشكلة: الطائفية في النظام.

فهناك نص المادة/ ٩٥/من الدستور التي تقول: «بصورة مؤقتة والتماساً للعدل والوفاق تُمثّل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وبتشكيل الوزارة دون أن يؤول ذلك إلى الإضرار بمصلحة الدولة». وقد عدِّل نص هذه المادة في اتفاق الطائف جذرياً، ولكن الواقع الطائفي لم يتغير، بل زاد تفاقماً.

وهناك البيان الوزاري لأول حكومة تولّى رياض الصلح رئاستها في عهد الاستقلال، حيث يقول: «ومن أسس الإصلاح التي تقتضيها مصلحة لبنان العليا معالجة الطائفية والقضاء على مساوئها، فإن هذه القاعدة تقيّد التقدم الوطني من جهة وسمعة لبنان من جهة أخرى، فضلاً عن أنها تسمّم روح العلاقات بين الجماعات الروحية المتعددة التي يتألف منها الشعب اللبناني. وقد شهدنا كيف أن الطائفية كانت في معظم الأحيان أداةً لكفالة المنافع الخاصة كما كانت أداة لإيهان الحياة الوطنية في لبنان إيهاناً يستفيد منه الأغيار. ونحن واثقون أنه متى غمر الشعب الشعور الوطني الذي يترعرع في ظل الاستقلال ونظام الحكم الشعبي يُقبل بطمأنينة على إلغاء النظام الطائفي المُضعف للوطن. إن الساعة التي يمكن فيها إلغاء الطائفية هي ساعة يقظة وطنية شاملة مباركة في تاريخ لبنان. وسنسعى لكي تكون هذه الساعة قريبة بإذن الله. ومن الطبيعي أن تحقيق ذلك يحتاج إلى تمهيد وإعداد في مختلف النواحي، وسنعمل جميعاً بالتعاون، تمهيداً وإعداداً، حتى لا تبقى نفس إلّا وتطمئن كلّ الاطمئنان إلى تحقيق هذا الإصلاح القومي الخطير».

أعتقد أن تحميل صيغة ١٩٤٣ كل رزايا الطائفية، كما جرت العادة، ينطوي على شيء من التجني والمغالطة والتضليل. فبقدر ما كانت المادة/ ٩٥/ من الدستور تعكس روح الميثاق الوطني للعام ١٩٤٣، وهي التي أكدت في

وضوح وصراحة على الصفة المؤقتة للقاعدة الطائفية، وبقدر ما كان البيان الوزاري لحكومة رياض الصلح يعكس حقيقة التفاهم الذي تجسّد في الميثاق، وهو الذي أدان الطائفية ودعا إلى إلغائها في وقت قريب، فإن التمسك بالقاعدة الطائفية بعد عقود من الزمن، لا بل الإمعان في التزمت في تطبيقها، يبدو وكأنه بمثابة الخرق للميثاق الوطني وليس تطبيقاً له. هكذا نرى أيضاً مقاومة ممثلي «الجبهة اللبنانية» لمطلب إلغاء الطائفية في مؤتمر الحوار الذي انعقد في لوزان في آذار ١٩٨٤.

نستخلص مما سلف:

أولاً: أن الديمقراطية موجودة شكلاً وإنما ليس في جوهر النظام، ذلك لأن النظام المطبّق في لبنان يفتقد إلى شرط أساسي من شروط الديمقراطية الحقة، هو التزام العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، وذلك بسبب القيود الطائفية المفروضة عليه. هذا فضلاً عن أن الممارسة الديمقراطية الصحيحة تفترض ممارسة صحيحة للحرية.

ثانياً: أن الحريات موفورة في الإطار التشريعي والهيكلي للنظام ولكنها تبقى محدودة الأثر، ذلك لأن ممارسة الحرية تفترض وجود أحرار أي وجود إنسان منعتق من أوزار الطائفية والعشائرية والجهل والفقر، وهذا الشرط غير مكتمل في أوساط واسعة من الشعب اللبناني.

وهكذا في ظل النظام الطائفي المتزمّت غدا لبنان بلد الحرية وإنما من غير تكافؤ فرص، بلد الديمقراطية وإنما إلى حدّ بعيد في الشكل وليس في الجوهر، بلد شعبٍ عُرف بالمبادرة والفطنة والإنتاجية والانفتاح وإنما أيضاً شعبٍ تُمزقه الولاءات المتعارضة، بلداً، القطاع الخاص فيه ينضح حيوية ويضج نشاطاً وإنما إلى جانب قطاع عام مغرق في الانكفاء والعقم واللافاعلية.

كيف يكون لبنان بلد حرية وديمقراطية؟

وبعد، كيف يكون لبنان حقاً بلد حرية وديمقراطية؟

الديمقراطية تعريفاً هي حكم الشعب، وكثيراً ما تترادف مع مفهوم حكم

الأكثرية. وهي، بمعنى أكثر دقةً، نوع من الحكم تنبع فيه السلطة العليا من الشعب الذي يمارسها إما في شكل مباشر أو في شكل غير مباشر.

أما الممارسة المباشرة التي لا تنطبق عملياً إلا على المجتمعات الصغيرة، كما كان الأمر في أثينا أو في روما في غابر الزمان، فليس منها إلا وجود محدود هذه الأيام، سواءٌ في بعض أمصار العالم كبعض كانتونات سويسرا، أو من خلال نظام الاستفتاء العام حول قضايا محددة الذي لم تزل تعمل به بعض بلدان العالم.

وأما الممارسة غير المباشرة فهي التي تتجسّد في النظام التمثيلي القائم على عقد انتخابات نيابية دورية في إطار من حرية الاقتراع وأكبر قدر ممكن من شمولية حق الاقتراع.

في أي حال، فإن الوجه العام للديمقراطية، تعريفاً، هو أنها الإطار القانوني والدستوري، وبالتالي المجتمعي، لممارسة الحرية.

والحرية كل لا يتجزأ. إنها نظام متكامل، تكون في مختلف مجالات الحياة العامة أو لا تكون. إنها تكون في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية في آن معاً أو لا تكون. تكون على مستوى التعبير والانتخاب والاعتقاد والاجتماع والانتقال والملكية، على هذه المستويات جميعاً وغيرها، أو لا تكون. تكون في العدالة والمساواة أمام القانون أو لا تكون.

لأن الديمقراطية هي الإطار التنظيمي لممارسة الحرية، ولأن الحرية كل لا يتجزأ، فإننا نخشى على الحرية ككل مما قد تتعرض إليه من افتئات في أي قطاع من قطاعات النشاط العام. نخشى أن تؤدي تداعيات الأزمة الوطنية الكبرى إلى فرض تقييد للحرية في مجال من مجالات الحياة العامة فتنال من الحرية ككل. وقد كان أول مرسوم اشتراعي صدر عن الحكومة الأولى التي ترأستها في عهد الرئيس الياس سركيس لفرض الرقابة المسبقة على كل وسائل الإعلام. ولكن، لحسن الحظ، لم يهضم هذا النظام مجتمعنا فتلاشى مع الوقت.

فحتى يكون لبنان حقاً بلد الحرية والديمقراطية، يجب أن يكون الانسان اللبناني ديمقراطياً حراً، وكذلك المجتمع اللبناني. وحتى يكون ذلك فلا بد من عمل متكامل يتناول تطوير النظام في شتى وجوهه على النحو الذي يضمن ممارسة صحيحة للحرية والديمقراطية. وهذا لا بد أن يشمل:

١ ـ العمل على تحرير المجتمع اللبناني، ومعه الانسان اللبناني، من قيود الطائفية السياسية المتزمتة على مختلف المستويات.

٢ ـ إعادة النظر في النصوص الدستورية والقانونية النافذة، من جهة بغية تأمين القدر الحيوي اللازم من العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، ومن جهة ثانية بغية التخلص من نصوص شاذة تسربت إلى التشريع في ظروف شاذة كان من شأنها الافتئات على بعض الحريات، كالرقابة على الصحف، ومن جهة ثالثة، بغية تأكيد التلازم بين الصلاحية والمسؤولية في السلطة على أعلى المستويات، وأخيراً من جهة رابعة، بغية تحصين الحريات المتاحة من خطر التجاوز عليها وذلك بتنظيم الممارسة تنظيماً صحيحاً ورشيداً يستهدف، من ناحية، فرض احترام حدود حرية الآخرين ومصالحهم، ومن ناحية ثانية ضبط الممارسة أو توجيهها أو تحفيزها في خدمة مثاليات المجتمع ومصالحه وقيمه وتطلعاته، بما في ذلك الأمن والاستقرار، النمو والتطور، الرفاه والازدهار، العزة والكرامة.

٣ ـ اعتماد الإنماء نهجاً وتوجهاً، تخطيطاً وتنفيذاً، في بناء المجتمع وتطويره، يضمن تحرير المجتمع ومن ثم الانسان اللبناني من آفات تحول حتى الآن بينه وبين تحقيق ذاته على الوجه الأمثل.

٤ ـ الانفتاح على التغيير المستمر: التغيير ملْحُ الديمقراطية، وهو في نهاية التحليل المحكّ الحقيقي لسلامة النظام الديمقراطي في ما هو صمام أمان يحول دون نشوء مشاكل أساسية، أو يؤمن حلولاً سلمية للمشاكل إذا ما نشأت، أو يحول دون تطور المشاكل إلى أزمات وطنية كبرى، ومن ثم إلى محن دامية

تهدّد الوجود الوطني في الصميم. هذا يعني أن آليات التغيير يجب أن تكون متوافرة ضمن النظام، كما يعني أن سياسة الدولة العامة يجب أن تكون معبّأة إعلامياً وتربوياً وتوجيهياً لتنمية مناخ التغيير في المجتمع.

٥ ـ هناك من يعتقد، وأنا شخصياً من هؤلاء، أن حجر الأساس لأي إصلاح هو قانون الانتخاب لمجلس النواب. فمن خلال هذا القانون يمكن أن يُسجل لبنان الخطوة الحيوية الأولى في طريق التحرر من أغلال الطائفية والعشائرية والإقليمية. فإذا ما تحرر النائب من تلك الأغلال انعتق منها الحكم وبدأ المجتمع برمته مسيرة الخلاص الحقيقي، ذلك لأن مجلس النواب هو مصدر القوانين المنظمة لحياة الناس ومنه تنبثق الحكومات، وهو أولاً وآخراً الرقيب على الحكم بوجه عام.

٦ ـ الإصلاح الجذري لا يكون إلا بتجاوز الحالة الطائفية السياسية. الحلّ الجذري لا يكون بالمشاركة في الحكم بين الطوائف، فالمشاركة تعني ترسيخ خطوط التمايز بين الطوائف بينما الحلّ هو في تنمية المواطنية اللبنانية الصالحة في إطار نظام يُؤمن تكافؤ الفرص للجميع فتكون الكفاءة وحدها، لا الانتماء الطائفي، مفتاح الوصول إلى مراكز القرار والمسؤولية على مختلف المستويات السياسية والوظيفية، في الرئاسات كما في الحكومة ومجلس النواب، في الإدارة كما في القضاء والجيش.

من كتاب «لبنان على المفترق، ١٩٨٤».

في معَارِج الطّائِفيَّة

عرضت أمام مجلس الوزراء، في جلسته الأولى التي عقدها بتاريخ ١٦ كانون الأول ١٩٧٦، نص المشروع الأول للبيان الوزاري الذي كنت أعددته لكي تتقدّم به الحكومة من المجلس النيابي فتنال الثقة على أساسه، فتوقف المجلس عند عبارة وردت في المشروع تعبّر عن التزام الحكومة العمل على إلغاء الطائفية في الإدارة والقضاء والجيش. وقد أطلق المناقشة في الموضوع تدخّل الوزير فؤاد بطرس إذ قال ما مؤدّاه: «استمعوا لي أيها الإخوة، فأنا أكاد أكون المتمرس الوحيد في السياسة بينكم. لست ضد مبدأ إلغاء الطائفيّة في الوظيفة، وأحبّذه كل التحبيذ، ولكن إذا التزمنا المبدأ في بيان وزاري فإنّما نكون قد أخذنا على أنفسنا عهداً لن نستطيع الوفاء به في ظل الأجواء الطائفية المهيمنة. فأتمنّى أن تأخذوا برأيي وتصرفوا النظر عن هذه العبارة».

استثار قول الوزير بطرس ردود فعل فورية من سائر الوزراء، وجلّهم من الشباب، فراح الواحد منهم تلو الآخر يدعو إلى التشبّث بالمبدأ مهما ضَؤُلَ حظّه من التنفيذ. ذلك لأنّ حكومة جديدة في عهد جديد لا يجوز أن تقرن توجّهاتها بغير الالتزام اللاطائفي، خصوصاً وأن تكوين الحكومة من الاختصاصيين والمثقّفين، وأكثرهم من خارج حلبة العمل السياسي المحترف، ينبغي أن يكون حافزاً على التجديد وباعثاً على التجاوب مع تطلّع الجيل الجديد إلى تغليب المنحى الوطني والعلمي على كل ما عداه، وتجاوز الاعتبار الطائفي

الذي كان في أساس الكثير من المشاكل والإشكالات التي أدّت في النتيجة إلى انفجار الوضع وأوصلت الوطن إلى ذروة الخطر على المصير.

وبعد فترة من النقاش المفعم بالحيويّة شارك فيه الجميع تقريباً، حسم الرئيس سركيس الجدل لمصلحة الحجّة التي أدلى بها فؤاد بطرس داعياً إلى الاعتصام بالواقعية، وذلك بشطب العبارة من البيان الوزاري حتى لا يكون التزام لا قِبَل للحكومة بتنفيذه، مع التمسّك بالمبدأ على صعيد الممارسة والسعي إلى تطبيقه قدر المستطاع عملياً.

واجهتُ المحكّ الأول لموقفي من إلغاء الطائفية ولم يمضِ على تلك المناقشة شهران، وذلك عندما ألمّ عليّ مدير عام وزارة العدل الدكتور حسّان رفعت، وكان حديث العهد في منصبه، وعرض أمامي صورة عن الوضع القضائي وبيّن لي أنّ تحريك القضاء بعد الشلل الذي حلّ به طيلة فترة التأزّم السابقة يتطلّب أول ما يتطلّب إجراء مناقلات وتشكيلات واسعة، وحتى يمكن ذلك لا بد من ملء الشواغر على مستوى المبتدئين في هيكليّة الجسم القضائي. وأردف أنّ هناك مرشحين للتعيين ولكن تعيينهم متعذّر نظراً لفقدان شرط التوازن الطائفي بينهم. ولدى استفساري عن شأن هؤلاء شرح لي وضعهم قائلاً: إنّ معهد الدروس القضائيّة قبل انتساب ٢٨ قاضياً مندرجاً قبل نحو ثلاث سنوات، نصفهم من المسلمين ونصفهم الآخر من المسيحيين. وعند انتهاء الدورة التي أُخضعوا لها والتي استغرقت ثلاث سنوات، جرياً على نظام المعهد، كان أن نجح نصفهم ورسب نصفهم الآخر. ومن سوء الطالع أنّ الناجحين الأربعة عشر كان بينهم أحد عشر من المسيحيين وثلاثة فقط من المسلمين: سنّي وشيعي ودرزي. وأضاف قائلاً: إنّ نظام المعهد يجيز تنظيم دورة استلحاق مكثّفة للراسبين تدوم ستة أشهر. والعرف المتّبع في مراعاة التوازن الطائفي في التعيين كان يقضي بأن لا يُعيّن الناجحون حتى ينجح الراسبون، أي حتى نهاية دورة الاستلحاق المكثّفة بعد ستة أشهر. فيصدر عند ذلك مرسوم واحد بتعيينهم جميعاً.

رأيت في تلك المسألة صورة مصغّرة عن الواقع الطائفي المرير الذي يتحكّم ببنية الدولة في مختلف قطاعاتها، ذلك الواقع الذي يحمل المواطن على الشعور بأن هويّته اللبنانية لا تكفي لمساواته مع أخيه المواطن في الحقوق والواجبات، وأنّ هوّيته الطائفية تبقى هي الاعتبار المتميّز أو المرجّح وأحياناً الحاسم في علاقته مع دولته، ذلك الواقع الذي يدفع المواطن إلى الإحساس بأنّ الانتماء الوطني هو انتماء شكلي أو صوَري، أمّا الانتماء الفاعل والمؤثّر فهو الانتماء الطائفي، ذلك الواقع الذي يغلّب علامة فارقة موروثة، هي الهوية الطائفيّة، على الكفاءة والجدارة والعلم والتفوّق. ويتساءل دعاة الوطنيّة بعد ذلك عن الولاء الوطني عند المواطن اللبناني. إنّهم يطالبونه بممارسة انفصام الشخصيّة. يفرضون عليه انتماءً طائفياً ويطلبون منه ولاءً وطنياً. ما أبعد ذلك الانحراف في معاملة المواطن عن العدالة، وما أبعده عن السلوك المطلوب لتنمية روح المواطنيّة الصحيحة في نفوس الأجيال الطالعة.

إنّه واقع مستهجن، كنت قد عبّرت عن رفضي له عندما طرحت أمام مجلس الوزراء عهداً، من خلال مشروع البيان الوزاري الأول، بإلغاء الطائفية في الإدارة والقضاء والجيش. فإذا كان مجلس الوزراء قد أبى مجاراتي في تضمين البيان الوزاري نصّاً به، تجاوباً مع رأي الرئيس والوزير بطرس، فإنّ عليّ أن أحاول ترجمة المبدأ تطبيقاً علّني أستطيع أن أصل به تدريجاً إلى التعميم فيتحوّل إلى سياسة مُقرّة تلتزمها الدولة. ولكوني مسلماً، فقد كانت المسألة المطروحة أمامي هي الفرصة الملائمة للانطلاق على الدرب المؤدّي إلى إلغاء الطائفيّة. فمع وجود أكثريّة مسيحيّة بين المرشّحين للتعيين أستطيع القول إنّني سجّلت الخطوة الأولى في رحلة الألف ميل نحو إلغاء الطائفية، وعلى الآخرين بعدها أن يجاروني في الانعتاق من القيد الطائفي عندما تنشأ مناسبات أخرى تكون فيها أكثريّة المرشّحين من المسلمين. ولو كان الأمر خلاف ذلك، أي لو كانت كفّة المسلمين هي الراجحة في ما كان معروضاً أمامي، لاستغلّ تجّار الطائفية المناسبة ضدّي فصوّروني على أنّني طائفيّ متزمّت، خلافاً للموقف الذي أحرص على تسجيله، وهو أنّني في تعييني لمجموعة من المرشّحين لا

يتوفّر فيها شرط التوازُن الطائفي إنّما أُسجّل الخطوة الأولى على طريق التخلّي عن القيد الطائفي.

استبقيت مدير عام وزارة العدل للوقوف منه على بعض التفاصيل المتعلّقة بالمسألة حتى إذا ما قررت الموافقة على تعيين المجموعة غير المتوازنة كان ذلك بناءً على اقتناع منّي كامل. استوضحته طبيعة المعهد ونظامه وبرنامجه، وكذلك تكوين اللجنة الفاحصة التي حكمت على البعض بالنجاح وعلى الآخرين بالفشل. وحينما اكتمل اقتناعي بموضوعيّة النتيجة، وبعد أن استوثقت من فتح دورة الاستلحاق المكثّفة للراسبين، أشرت على مدير عام وزارة العدل بإعداد مشروع مرسوم بتعيين الناجحين جميعاً بصرف النظر عن توزّعهم الطائفي.

بعد أيام وصلني مشروع المرسوم موقّعاً من وزير العدل والمال فريد روفايل، فوقّعته من غير تردد وأرسلته إلى القصر الجمهوري ليوقّعه الرئيس سركيس. وعندما التقيت الرئيس لأوّل مرّة بعد ذلك، قُبَيل انعقاد مجلس الوزراء، سحب مشروع المرسوم من الدرج في مكتبه وبادرني بالقول: «أنت وقّعت على هذا المرسوم. فهل تعلم أنّ ذلك سوف يسبب لك الكثير من المتاعب في أوساط جماعتك؟» فأجبته بالقول: «إنْ كنت أدعو إلى إلغاء الطائفية فمثل هذا المرسوم هو الخطوة الطبيعيّة الأولى التي يتعيّن عليّ اتخاذها. وقّعهُ، فلا جناح عليك». إلا أنّ الرئيس لم يوقّع المرسوم، ضنّاً بي أنا. وبعد أيام قليلة التقيتُه مرة أخرى فبادرني سائلاً: «هل أنت مصرّ على تمرير هذا المرسوم؟». فقلت: نعم. فوقّعه.

هو المرسوم ذو الرقم ٤١ الصادر بتاريخ ٢٣ شباط ١٩٧٧، والذي عيّن بموجبه أربعة عشر قاضياً، منهم أحد عشر مسيحياً وثلاثة مسلمين. وبمجرّد صدوره تلقّيت بضع مخابرات من شخصيّات إسلاميّة مرموقة، سياسيّة وروحيّة، تستنكر ما فعلت. فكان ردّي ببساطة أنّني قررت أن أخطو الخطوة الأولى على طريق إلغاء الطائفية في الوظيفة. وهذا ما يدعون هم إليه جهاراً في شتّى المناسبات، فما أحراني أنا بوضعه موضع التنفيذ. كانت عاصفة في فنجان

تجاوزتها بسهولة. ولكن الصدمات الحقيقيّة كانت في المقابل تنتظرني على هذا الصعيد داخل الحكم.

تلقّيت أولى تلك الصدامات عندما جاء فؤاد بطرس، بصفته وزيراً للدفاع، إلى جلسة عمل مع الرئيس سركيس ومعي خلال شهر أيّار (مايو) ١٩٧٧ للبحث في الاستقالات المقدّمة من قِبل عدد من ضبّاط الجيش عملاً بأحكام المرسوم الاشتراعي الرقم ٩ الذي كنّا قد أصدرناه أملاً بالتخلّص عن طريقه من الضبّاط الذين كان لهم أدوار قياديّة في تصديع الجيش وشرذمته وفي زجّه في أتون الاقتتال القذر.

عرض الوزير بطرس أولاً أسماء المستقيلين من الضبّاط المسلمين واقترح استقالاتهم جميعاً، ثمّ عرض أسماء المستقيلين من المسيحيين واقترح قبول عدد موازٍ منهم لعدد المستقيلين من المسلمين، على أن ترفض استقالة الباقين، وقد وضع إشارة قبالة أسماء الذين كان يقترح رفض استقالاتهم. سألتُه، مستغرباً، عن الحكمة من القاعدة التي طرحها فقال إنّ مراعاة مبدأ المساواة تقضي بقبول استقالة عدد متساوٍ من المسلمين والمسيحيين. اعترضت على المبدأ المقترح متذرّعاً بأنّ ضباط الجيش آنذاك كانوا موزّعين بنسبة الثلثين إلى الثلث تقريباً بين المسيحيين والمسلمين، وإذ شئنا المحافظة على التوازن أو بالأحرى على القدر القائم من الاختلال الموروث، فإنّ الاستقالات المقبولة ينبغي أن تكون بالنسبة ذاتها، أي بنسبة الثلثين إلى الثلث. ثمّ ما الداعي إلى التزام أي ضرب من ضروب التوازن ونحن نرغب في إلغاء الطائفية. لماذا لا تقبل كل الاستقالات المقدّمة من دون تمييز؟ هذه حالة من الحالات التي لا تكون فيها العدالة مرادفة للمساواة. فاشتبكنا في جدالٍ حادٍ لم يشارك الرئيس سركيس فيه إلا ليختمه بالقول، مُلتفتاً إلى وزير الدفاع: «الحق إلى جانب سليم يا فؤاد»، مؤيداً الأخذ بمبدأ المحافظة على التوازن، أو بالأحرى الاختلال الموروث، وذلك عن طريق قبول الاستقالات بنسبة الثلثين إلى الثلث بين المسيحيين والمسلمين. فكان ذلك أهون من مقولة المساواة التي فاتحنا بها الوزير بطرس، ولكن ذلك لم يكن يعني تخلياً عن القاعدة الطائفيّة.

وقبل أن يتلاشى وقع الصدمة الأولى تلقّيت الصدمة الثانية، وكان ذلك قُبيل انتهاء شهر حزيران ١٩٧٧ عندما عرض الوزير بطرس في جلسة عمل مع الرئيس ومعي إقالة جميع الضبّاط المنضمّين إلى قيادة جيش لبنان العربي الذي كان يتزعّمه أحمد الخطيب. وبالطبع لم أعارض في ذلك، فالمرسوم الاشتراعي الرقم ٩ وُضِع أصلاً للتخلّص من مثل هؤلاء. ولكن الصدمة كانت في رفض الرئيس والوزير معاً، في المقابل، إقالة أي ضابط من الضبّاط الذين انشقّوا عن الجيش للقتال في جانب الجبهة اللبنانية ومنهم فؤاد مالك وأنطوان بركات.

لم أصدق عينيّ فسألت عن أندادهم من الفريق الآخر، فأجاب وزير الدفاع أن الضباط المنتمين إلى الفريق الآخر حاربوا دفاعاً عن الشرعية، فليس من الوارد إقالة أي منهم. ذُهلت لهذا المنطق الذي كان واضحاً أن رئيس الجمهورية راضٍ عنه، وموافق عليه. وبعد هنيهة استجمعت خلالها هدوء أعصابي خضت مع جليسيّ، الرئيس والوزير، نقاشاً شاقّاً لا بل أليماً، أعربت خلاله عن عدم موافقتي على المنطق الذي يصنّف المسمى «جيش لبنان العربي» التابع لأحمد الخطيب مارقاً على الشرعية، من دون ذلك المسمى «جيش لبنان» الذي نصّب فؤاد مالك نفسه قائداً عليه، وكلاهما منشق عن الجيش اللبناني النظامي وبالتالي خارج على الشرعية، كما سجلت بنبرة ربما لم تخلُ من العنف أو الغضب اعتراضي على مبدأ إدانة الضباط الذين أطلقوا النار في اتجاه، وتبرئة الضباط الذين أطلقوا النار في اتجاهٍ آخر، في حين أن لا هؤلاء ولا أولئك تحركوا بقرار من السلطة السياسية التي تتمثل برئيس الجمهورية ورئيس الوزراء (مع العلم أن هذا الأخير كان حينذاك وزيراً للدفاع أيضاً) والحكومة. قيل لي دفاعاً عن مجموعة فؤاد مالك المسماة «جيش لبنان» إنها حاربت إلى جانب رأس الشرعية رئيس الجمهورية، فكان ردي أن تلك المجموعة تحارب ضد كل من وما كان يمثل. وقيل لي إن المُسمى «جيش لبنان» أُنشىء بمعرفة العماد حنّا سعيد، قائد الجيش آنذاك، فكان ردّي أن ذلك لا يغير في الأمر شيئاً، وإنما يجعل حنّا سعيد نفسه أيضاً خارجاً عن السلطة الشرعية، فأي سلطة تشريعية كان يتمتع بها حنّا سعيد ليملي إنشاء جيش جديد؟

فكان بنتيجة السجال الحامي أن قُبلتْ بعض الاستقالات الطوعية وصرف النظر عن إقالة أي ضابط. واتخذنا قراراً في مجلس الوزراء مددنا بموجبه صلاحية الحكومة بإقالة الضباط حتى نهاية العام ١٩٧٧، وذلك بناءً على الصلاحية التشريعية التي كانت تتمتع بها الحكومة آنذاك.

وتكرر ذلك المشهد في نهاية العام ١٩٧٧ فمدّدنا صلاحيّة الحكومة للبتّ بالإقالات ستة أشهر أخرى بموجب مرسوم اشتراعي جديد. وفي منتصف العام ١٩٧٨ حصلت المشادة الأخيرة حول هذا الشأن فكان أن انقضت صلاحيّة الحكومة دون أن يُقال ضابط واحد، ولا حتى سعد حدّاد أو سامي الشدياق. وقد تركت هذه الجولات من المواجهة، التي فرزتني في جانب والرئيس سركيس والوزير بطرس معاً في الجانب الآخر، شرخاً عميقاً كان له أثره الدامغ على تطوّرات العلاقة بيننا وعلى مواقف الحكم من التطوّرات العامة في البلاد حتى خروجي من الحكم عام ١٩٨٠.

وكانت لي تجربة أخرى مع الجيش لها صلة بالممارسة الطائفيّة داخل المؤسسة العسكريّة، وكانت مصدر خيبة أخرى لي.

عند إقدامنا على تغيير قائد الجيش قيل لي إنّ علينا اختيار أحد الضبّاط الموارنة ليخلف العماد حنّا سعيد. وقد سلّمت بذلك نظراً لجو التشنّج الشديد الذي رافق الخطوة. فحزب الوطنيين الأحرار الذي كان يرأسه الرئيس كميل شمعون دعا إلى الإضراب والتظاهر إعراباً عن التمسّك بحنّا سعيد ورفْضِ استبداله. وفي الصباح الباكر من يوم انعقاد مجلس الوزراء الذي كان من المقرر أن يبتّ بالأمر فُجّرت عبوة ناسفة في المصعد على باب الطابق العلوي من منزل وزير الدفاع فؤاد بطرس، وقد نجا الوزير وأفراد عائلته بأعجوبة، بفضل وجودهم جميعاً مصادفة في الطابق السفلي. فتلافياً لمزيد من التعقيد في الوضع لم أُثر أي اعتراض حول مسألة طائفيّة قيادة الجيش. فكان اختيارنا للعماد فيكتور خوري بعد أن استعرضنا أسماء جميع الضبّاط الموارنة من رتبة عقيد أو عميد وأسقطنا من الحساب الواحد منهم تلو الآخر لاعتبارات متفاوتة ورسا رأينا أخيراً على فيكتور خوري.

عند هذه النقطة توقّفت صلاحيّاتنا القانونيّة. فسائر التشكيلات داخل الجيش كانت، بموجب قانون الدفاع الساري المفعول آنذاك، من صلاحيّة القائد. تحرّك زعماء الطائفة الدرزيّة مطالبين بتعيين ضابط درزي رئيساً للأركان تمشياً مع العرف الذي كان يراعى إلى حدٍ بعيد في الماضي، وصعّدوا ضغطهم. فطرحت المسألة أمام الرئيس ووزير الدفاع ثم أمام قائد الجيش، فالتقى الجميع على رأي واحد، وهو النزول عند الرغبة بتعيين درزي رئيساً للأركان، وتمّ تعيين منير طربيه لذلك المنصب. وبعد حين أُبلغت أنّ قائد الجيش عيّن جوني عبده رئيساً لشعبة المخابرات، فهو ماروني والعرف، كما قيل لي، أقطع المنصب لماروني، وأبقى على ألبير منيّر نائباً لرئيس الأركان، وهو ماروني أيضاً، تمشياً مع العرف، وعيّن زين مكّي نائباً آخر لرئيس الأركان، وهو مسلم شيعي (كانت تسمية المنصب «معاون رئيس أركان» ثم تحوّلت فيما بعد إلى «نائب رئيس أركان»).

تمّ تعيين نائبيْ رئيس الأركان بتاريخ ٢٨ أيار ١٩٧٧. وعندما التقيت وزير الدفاع بعد ذلك في اجتماع مع الرئيس سركيس سألته عن مكان المسلم السنّي في قيادة الجيش. فوعد بالاستفسار. وبعد حين جاءني الجواب أن أحد نائبي رئيس الأركان كان سنيّاً وقد عُيّن في مكانه هذه المرّة شيعي، وهو زين مكّي. وعندما سألت عن السبب كان الجواب: هذا ما حصل. فحزّ في نفسي أن أُعامل على هذا النحو الذي لجعلني في موقف حرج حيال موضوع كنتُ أبعد الناس عن مجرّد التفكير في الخوض فيه، هو موضوع مذهبيّة المناصب، فأنا الذي كان منطقي الابتعاد عن الطائفيّة أساساً، وسجّلت خطوة في ذلك الاتّجاه على حساب أبناء الطائفة التي أنتمي إليها، فما بالهم يتزمّتون في التزام العرف الطائفي في كل ما يعني سائر الطوائف إلى أن يصبح الأمر متعلقاً بطائفتي، فهم عند ذلك فقط يتحررون من العقد الطائفيّة وتصبح الصفة هي التي تحكم، ويكون الجواب على استفساري ببساطة: هذا ما حصل.

وما حصل فعلاً، على ما قِيل لي فيما بعد، هو مراعاة لجانب الرئيس

كامل الأسعد الذي كان زين مكّي مرشّحه شخصياً. هذا مع العلم، كما تكشّف لي مع الأيّام فيما بعد، أنّ بين المسؤولين في أجهزة الدولة، وبخاصة داخل المؤسسة العسكرية، مَن لم يكن يفتر عن اللعب على أوتار التفريق بين سنّة وشيعة، وكان ديدنهم ترسيخ الانطباع عند الشيعة بأنّ إنصافهم لا يكون إلا على حساب السنّة، فإذا ما كانت لهم ظلامة فلأن حقوقهم في يد السنّة وعليهم أن ينتزعوها من يد هؤلاء. كان همّ البعض إحداث الوَقِيعَة وإثارة الفتنة بين المسلمين. وقد جعلت من إحباط تلك المحاولات شاغلي في لحظات حرجة خلال وجودي في الحكم وبعد خروجي منه. وما كان تعيين نائب رئيس الأركان في الجيش سوى حالة عارضة من تلك الحالات، وقد تجاوزتها حرصاً منّي على عدم إثارة مشكلة يمكن أن تتفاعل على غير ما أُريد.

مع ذلك لم أنمْ على الضيم. وكنت كلما سنحتِ الفرصة أُبدي عتبي في وجه وزير الدفاع وقائد الجيش وفي حضور رئيس الجمهورية في أكثر الأحيان. وكان الرد الذي أتلقّاه كل مرّة: «الأمر بسيط، ولن نعدم وسيلة لمعالجته». وتفتّقت عبقريّة قيادة الجيش يوماً عن سبيل المعالجة فعرض قائد الجيش أمامي وفي حضور الرئيس ووزير الدفاع أن يجري تبديلاً بين زين مكّي ونبيل قريطم، فيحل زين مكّي محل نبيل قريطم رئيساً للمحكمة العسكريّة، ويحل قريطم محل مكيّ نائباً لرئيس الأركان. ذُهلت للاقتراح فسألت: «وأين يصبح مكان الشيعي في القيادة؟» فكان الرد: «ليس للشيعة حق في منصب نائب رئيس الأركان». فأجبت على الفور: «أصبح لهم اليوم حق في ذلك. إنّ في التبديل إثارة لحساسيّات مذهبيّة بين سنّي وشيعي. وهذا ما أرفضه رفضاً قاطعاً. وأنا أُؤثر حرمان السنّي منصباً على إثارة الحفائظ المذهبيّة بين سنّة وشيعة. فلنصرف النظر عن الموضوع إن لم يكن من حلٍّ آخر». وكم كانت دهشتي عظيمة بعد مدّة من الزمن عندما جاءني قائد الجيش بالحل في أبسط صورة فقال: «أنشأت منصباً ثالثاً لنائب رئيس الأركان وعيّنت عفيف شعبان، السنّي، فيه». وقبل أن ينفتح ذهن قائد الجيش على هذا الحل الميمون كان قد مضى على نشوء تلك العقدة أكثر من سنة وشهرين، أي من ٢٨ أيار ١٩٧٧ حتى ٧ آب ١٩٧٨. وأعترف

أنّني لم أكن أعلم بمثل ذلك الاحتمال للحل، ولم ينبّهني إليه أحد، لا من المدنيين ولا من العسكريين الذين كانت لي علاقة مباشرة معهم.

شعرت بعد هذه التجارب أنّني، في منطلقي نحو إلغاء الطائفية، طُعنت في الظهر من خلال المؤسسة العسكرية، ولكنني كنت في قرارة نفسي أفترض أنّ القرار لم يكن عسكريّاً وإنّما كان سياسيّاً. وفي إحدى لحظات الانفعال قلت أمام زملائي مرّة: «لم يبق أمامي خيار سوى التزمّت في مراعاة القاعدة الطائفيّة، وسوف يكون ميزاني في ذلك مرهفاً كميزان الصيدلي». وكان قولي هذا منافياً لاقتناعي الباطني والحقيقي، وأعترف أنني ندمت على قوله.

برغم ما حصل، فقد حافظت حتى النهاية على ما يمكن من الانفتاح والمرونة في مقاربة القاعدة الطائفيّة في الوظيفة عندما كان الأمر يتعلّق بالتوزيع المذهبي، وذلك حيث كنت أرى مجالاً لتغليب اعتبارات موضوعيّة أخرى. فكان ترشيحي الدكتور محمد عطا الله لمنصب رفيع مُستحدث هو رئاسة مجلس الإنماء والإعمار، وقد يكون أرفع المناصب في الدولة إطلاقاً، لكون الرجل في اعتقادي الأكثر كفاءة للمنصب وليس كونه سنيّاً. وكذلك كان إحلالي الدكتور عصام حيدر محل سنّي في رئاسة المجلس الأعلى للجمارك وهي من أرفع المناصب في الدولة شأناً. وعندما أنشأنا مؤسسة جديدة هي المؤسسة الوطنية لضمان التوظيفات ضد المخاطر غير التجارية في كنف وزارة الماليّة، رشّحت شيعياً ليكون مديراً لها، استقدمته من مفوّضيّة الحكومة في مصرف لبنان، حيث كنت قد تعرّفت إليه وخبرت صفاته الحميدة لسنوات خلت.

وقد سجّلت خطوة على صعيد تجاوز القاعدة المذهبيّة ضمن الميزان الطائفي، لا بدّ من التنويه بها في هذا السياق.

قُبَيلَ نهاية العام ١٩٧٧ عرض الوزير فؤاد بطرس أمامي، بصفته وزيراً للخارجيّة، أنّ وزارته في حاجة إلى عدد كبير من الموظّفين من الفئة الثالثة، وأن مجلس الخدمة المدنيّة كان قد أجرى الامتحانات والمباريات اللازمة

فكانت النتيجة رجحان عدد الفائزين من الطوائف المسيحيّة بفارق كبير، ولم ينجح من الطوائف الإسلاميّة إلا ثلاثة من السنّة وأربعة من الشيعة وأربعة من الدروز. وفي تلك الحالة يتحتّم، مراعاة للقاعدة الطائفيّة المعمول بها، تعيين السنّيين الثلاثة ومعهم ثلاثة من الشيعة فقط وواحد من الدروز فقط (وبالتالي إهمال أحد الناجحين من الشيعة وثلاثة من الدروز)، فيكون مجموع المسلمين المقبولين سبعة، ويؤخذ في مقابلهم سبعة من المسيحيين. هذا في حين أن الوزارة تحتاج إلى أكثر كثيراً من أربعة عشر موظفاً جديداً. فوافقت على تعيين جميع الفائزين من المسلمين، أي أحد عشر مرشحاً، وفي مقابلهم عدد مماثل من المسيحيين. وعندما سألت الوزير بطرس ما إذا كان ذلك يفي بحاجة الوزارة، ردّ بالإيجاب وشكرني على المبادرة التي خرجت فيها عن القاعدة المذهبيّة. وهكذا صدر المرسوم الرقم **٨٩٣** بتاريخ أول شباطِ **١٩٧٨**، بتعيين ثلاثة فقط من السنّة مع أربعة من الشيعة وأربعة من الدروز، وفي المقابل أحد عشر مسيحياً.

كان يؤلمني أنّ الرئيس سركيس، بعد تعيين الدفعة الأولى من القضاة، كان يماشيني عملياً عندما كنت أخرج عن القيد الطائفي في التعيين على حساب طائفتي، ولكنه كان يُظهر تمسّكاً متصلّباً بالقاعدة الطائفيّة عندما يكون المطروح خلاف ذلك. ومن التجارب التي تذكر ما كان بيني وبينه في شأن منصب المدير العام لوزارة الإعلام بعد إنشاء شركة تلفزيون لبنان بإسهام من الدولة.

كنت إلى جانب رئاسة الوزراء أتولّى حقيبة وزارة الإعلام، ولقد قمت بدور فاعل ومباشر من هذا الموقع في عمليّة دمج شركتي التلفزيون القائمتين آنذاك في شركة واحدة وإدخال الدولة مساهماً رئيسيّاً فيها، مستعيناً بطبيعة الحال بمدير عام وزارة الإعلام الدكتور شارل رزق، وكنت أعتقد أنّه صاحب كفاءة عالية، وأهلٌ للثقة. وكان من الواضح أنّه كان يطمح إلى تولّي منصب رئيس مجلس الإدارة والمدير العام في الشركة المرتقبة عندما يتم تأسيسها، ولم يكن عندي، ولا عند رئيس الرئيس سركيس، مانع يحول دون ذلك.

وبعد أن أكملت إجراءات التأسيس وأضحى من الضروري أن يكون للشركة

رئيس ومدير عام لتباشر نشاطها في إطارها الجديد، عرضت على الرئيس سركيس تعيين شارل رزق رئيساً لمجلس إدارة الشركة ومديراً عاماً لها بعد أن استحصلت منه على كتاب استقالة من وزارة الإعلام، وتعيين مدير عام جديد لوزارة الإعلام ليحل محله. فوافق الرئيس سركيس معي على تعيين شارل رزق في شركة التلفزيون إلّا أنّه استمهل في قبول استقالته من وزارة الإعلام ريثما نتوصّل إلى اختيار الأصلح لخلافته فيها. اقترحت عليه نقل أحد المديرين العامّين القائمين من منصبه إلى منصب المدير العام لوزارة الإعلام، وأردفت اقتراحي بترشيح اثنين: حسن الحسن أو عبّاس فرحات. كلاهما لم يكن راضياً عن الوظيفة التي يتولّاها، الأول مديراً عامّاً لوزارة الدفاع والثاني مفتّشاً عامّاً للتربية. هذا فضلاً عن أن منصب مدير عام الدفاع كان مرشّحاً للإلغاء بموجب قانون الدفاع الجديد الذي كان بحثه قد شارف على الانتهاء. ولكن الرئيس سركيس آثر التريّث على أمل أن يتمّ تعيين البديل عن شارل رزق في وزارة الإعلام ضمن خطوة أعمّ تشمل ملء الشواغر في وظائف الفئة الأولى جميعاً، وربما تشمل بعض المناقلات بين المديرين العامّين في سائر الوزارات.

بعد مدّة عاودت مراجعة الرئيس في هذا الشأن، ملحّاً على ضرورة قبول استقالة شارل رزق من وزارة الإعلام، لأنّ وضعه في الوزارة يبقى قابلاً للطعن قانونياً بعد أن عيّن في شركة التلفزيون وتفرّغ عمليّاً للعمل فيها. وكررتُ اقتراحي بتعيين أحد الاثنين السابق ذكرهما. ففوجئت بقوله: «إنّ شارل رزق ماروني والذي يحل محلّه يجب أن يكون مارونيّاً» فأجبت والأمر يحزّ في نفسي: «ولكننا أحللنا الماروني من غير تردد في مركز إعلامي مستحدث، هو منصب رئيس شركة التلفزيون ومديرها العام، وهو لا يقل شأناً عن منصب مدير عام الإعلام إن لم يفقه أهمية وفاعليّة». فرد عليّ بالقول: إن إدارة أكثر الوحدات العاملة في وزارة الإعلام هي من نصيب المسلمين، بما في ذلك الوكالة الوطنيّة للأنباء والإذاعة اللبنانية، ثم استطرد يخاطبني: «أنت الوزير، وأنت مسلم، فلماذا يجب أن يكون المدير العام مسلماً أيضاً؟» فقلت: «إنّ الوزير يتبدّل، أحياناً يكون من المسلمين وأحياناً أخرى من المسيحيين». فبتر

الحديث بالقول: «لا أستطيع القبول للأسف بغير ماروني للمنصب». فعقّبت بالقول: «وأنا لا أستطيع أن أقبل بغير مسلم للمنصب. ولا يهمّني مذهبه» والشخصان اللذان كنت قد رشّحتهما هما من المسلمين الشيعة.

وبعد مدّة من الزمن جاءني رضوان مولوي بمشروع قانون يتناول شروط التعيين في وزارة الإعلام بحيث يصبح بالإمكان ترفيعه إلى منصب المدير العام للإعلام. وكانت الأحكام القانونية النافدة لا تسمح له بذلك، إذ إنّه كان متعاقداً مع الوزارة ولم يكن في ملاكها. عرضه عليّ وقال إنّ الرئيس سركيس موافق عليه. وكان هو من المقرّبين من الرئيس من غير أن يكون بعيداً عنّي، إذ كنت أحترم الرجل وأقدّر كفاءته العالية وفعاليته وأكنّ له الكثير من المودّة وأضحى فيما بعد من أصدقائي الأوفياء الخلّص. ولكنني أبيتُ الموافقة على مشروع القانون لأنّني شعرت بأنّ إصدار قانون معدّ صراحة لمصلحة شخص معيّن سيكون مصدر إحراج لا داعي له. ثم إنّني، وهذا هو الأهم لم أستمرىء تبدّل موقف الرئيس سركيس من طائفيّة مركز المدير العام للإعلام بمجرّد أنّه عثر على مقرّب منه لملء المركز.

بعد مغادرتي رئاسة الحكومة صدر القانون الذي رفضتُ وثُبّت رضوان مولوي مديراً عاماً لوزارة الإعلام.

لم يكن احتكاكي مع الرئيس سركيس حول مسألة الطائفيّة قاصراً على الشأن المتعلق بالموظفين، أي بالتعيين وتوزيع المناصب، وإنما امتد في حالات معينة ليشمل الشأن السياسي.

بدا لي وكأنّ الفريق الوحيد الذي كان عليه، في نظره، مواجهته، هو فريق الجبهة اللبنانية وهو فريق ماروني الطابع. أمّا سائر الأطراف المارونية، وأمّا سائر الطوائف المسيحيّة التي لم تكن ممثلة في الجبهة اللبنانية، فلم يظهر من تصرّف الرئيس سركيس أنّه كان يقيم لوزنها كبير حساب. وأمّا الفريق الإسلامي فلم يكن في تعامل الرئيس معه ما ينمّ عن أنّه يعترف له بوجود فاعل حقيقي على الساحة. فكان يتصرّف من منطلق أنّ موقف المسلمين هو من موقف سوريا

أو الفلسطينيين أو الاثنين معاً. فإذا ما حسم الموقف مع سوريا أو مع الفلسطينيين فإنّه يكون قد ضمن موقف المسلمين. وما كان يقيمه من اتصال مع الجانب الإسلامي كان على محدوديّته، كما بدا لي، من باب رفع العتب، وكثيراً ما كان يتم لا بمبادرة منه وإنّما بمبادرة من أطراف الفريق الإسلامي أنفسهم. وكنت شخصياً أُحاول التعويض عن هذا الخلل في موقف الحكم عن طريق التوسّع في محاورة هؤلاء والاتصال بهم والاجتماع بهم، الأمر الذي كان أحياناً ما يُظهرني في مظهر الجانح إلى هذا الفريق أكثر من الآخر، وذلك على غير ما كنت أريد.

ولا أنسى يوم قام الرئيس سركيس بأوّل زيارة له إلى دمشق منفرداً، حيث قضى بضع ساعات وعاد في اليوم ذاته إلى بعبدا بعد أن عقد اجتماعاً مع الرئيس السوري حافظ الأسد. كان ذلك في ٢ شباط (فبراير) ١٩٧٧. ومساء ذلك اليوم ألممت على الرئيس في مكتبه للوقوف منه على نتائج محادثاته. فخاطبني في مستهل جلستنا قائلاً: «قبل أن أطلعك على نتائج الزيارة أودّ، قبل أن أنسى، تنبيهك إلى أمر. الجماعة ممتعضون من كثرة مجاملتك ومسايرتك لأطراف الحركة الوطنية». بالطبع لم تكن الحركة الوطنية تنظيماً إسلامياً بالمعنى الصحيح، وإنّما كانت الأكثر فعلاً في الساحة الإسلامية وتأثيراً عليها. فأجبت الرئيس فوراً بنبرة المتحفّظ: «اسمح لي يا فخامة الرئيس أن أكون صاحب التقدير في اختيار مَن أتعامل معهم». ولم يعلق الرئيس على ما قلت إلا بالقول: «لك ما تشاء. وإنما رأيت من واجبي أن أنقل إليك ما لمست».

بعد مدّة قصيرة جمعني الرئيس سركيس، في غرفة استقباله في الطابق العلوي من القصر الجمهوري بعد ظهر أحد الأيام، مع نفر من المقرّبين إليه في جلسة مسترخية أديرت فيها الأقداح، وكان قدحي بالطبع من عصير البندورة، لأنّني لم أذق في حياتي طعم الخمور من أي نوع. وكان بين الحاضرين الوزير فؤاد بطرس وأحمد الحاج وكريم بقرادوني. وفي سياق الحديث العفوي الذي كان يدور طرح عليّ الرئيس سؤالاً حول الإصلاحات السياسية التي أرى أنّ من واجب الحكم المبادرة إلى طرحها سواء في إطار الصلاحيّات التشريعيّة التي

منحنا إياها المجلس النيابي في جلسة الثقة، أو خارج ذلك الإطار على مستوى التعديل الدستوري، أو خلافه. ولم أكن في تلك المرحلة كثير الاطلاع على مجاهل الشأن السياسي فتحدثت بما أعلم وركّزت على مسألة المشاركة في الحكم وعلى ضرورة تعزيز صلاحيّات رئيس الوزراء. فعقّب الرئيس سركيس على قولي فوراً بالقول: «ولكن ذلك يعني الانتقاص من صلاحيّات رئيس الجمهورية. وهذا ما لم يسلّم به الموارنة. أليس كذلك يا فلان؟» طرح السؤال ملتفتاً إلى أحد الحاضرين بجانبه. فعلّق المقصود بالسؤال قائلاً: «يبدو لي أنّ القيادة المارونية سوف تطالب بتعزيز صلاحيّات رئيس الجمهورية». فقلت: «إنّ ذلك لا يعني أنّهم فيما سيطالبون به على صواب». وتوقّف الحديث في هذا الموضوع عند هذا الحد، وتحوّل إلى مواضيع أخرى. ولم يُثر مرّة أخرى بيننا إلا بعد بضعة شهور في نطاق بحثنا للوثيقة الدستورية التي كان أعلنها الرئيس سليمان فرنجية في شباط ١٩٧٦ للنظر فيما إذا كانت تصلح منطلقاً لصيغة وفاقيّة جديدة.

ونشأت مواجهة أخرى، وإنّما من نوع آخر، بيني وبين الرئيس سركيس على مستوى المسألة الطائفيّة، وذلك خلال الفترة التي امتدّت بين إعلان الرئيس عزمه على الاستقالة وإعلان عودته عنها، أي بين ٦ و١٥ تمّوز ١٩٧٨. كنت خلال تلك الفترة أثابر على زيارة القصر الجمهوري فأضمّ صوتي إلى الأصوات المطالبة الرئيس بالعدول عن الاستقالة. وذات صباح انتحى بي الرئيس جانباً، وأجلسني على مقعد وجلس هو في مواجهتي وبادرني قائلاً: «يا سليم، أرغب إليك أن تودعني استقالة حكومتك قبل أن أتقدّم باستقالتي خطّياً ورسميّاً». وعندما سألته عن الداعي إلى ذلك قال: «هناك عرف يجب مراعاته. وهو يقضي بأن تشكّل حكومة برئاسة ماروني لتولّي مسؤوليّات رئيس الجمهورية بعد استقالته. وذلك أُسوة بما حصل عندما استقال الشيخ بشارة الخوري عام ١٩٥٢ بعد أن شكّل حكومة جديدة برئاسة الماروني الجنرال فؤاد شهاب فتولّت المسؤوليّات الرئاسية حتى انتخاب الرئيس كميل شمعون». فسألته عمّن يفكّر في تكليفه برئاسة الحكومة العتيدة، فقال إنّه لم يقطع برأي بعد، وإنّما يفكّر في

حكومة برئاسة ماروني ومعه أربعة، أي أنّ مجموع عدد أعضائها مفرد (خمسة)، وذلك حتى لا يكون إخلال بالتوازن المألوف، حيث يراعى في تأليف الحكومات مساواة عدد المسيحيين بعدد المسلمين من الوزراء، ويبقى رئيس الجمهورية، الذي ينعقد مجلس الوزراء برئاسته، مرجّحاً الوجود المسيحي في الحكم. وذكر أنّه يفكّر لرئاسة الحكومة الموقّتة بشخص محايد كالنائب جان عزيز. ولقد ذهلت عندما اكتشفت فيما بعد، عند مطالعة كتاب «السلام المفقود» الذي كتبه كريم بقرادوني، أنّ الرئيس سركيس لم يكن يفكّر في تعيين جان عزيز أو من هو في منزلته وإنّما كان يعتزم تعيين الشيخ بيار الجميّل، رئيس حزب الكتائب اللبنانية. والله أعلم.

فوجئت بطرح الرئيس، فأطرقت هنيهة أفكّر فيما قال، ثم دار بيننا حديث أدليت خلاله في صراحة كلّية بما مؤداه: «إنني أتمنى عليك أن تعيد النظر في موقفك وتعدل عن الاستقالة. أما في حال إصرارك على المضي فيها فإنني على غير استعداد للاستقالة. الحديث عن عرف هو في غير محلّه. كانت يوم استقالة الشيخ بشارة الخوري سابقة، والسابقة تمحوها سابقة مغايرة. أما إذا تكررت السابقة وأصبحت مقبولة فإنها تصبح عندئذٍ عرفاً. وأنا على غير استعداد لأن أكون سبباً لتحويل السابقة إلى عرف. ثم إن الدستور لا يقضي بذلك. فكل ما ينص عليه الدستور هو أن الحكومة في مجموعها تحل محل رئيس الجمهورية في المسؤوليات والصلاحيات إذا ما شغر المنصب. وأنا أعتبر الحكومة القائمة صالحة، أما إصرارك على رحيلها فينطوي على نوع من الإساءة إليّ وإلى أعضاء الحكومة». كرر الرئيس طلبه، فكررت اعتذاري عن تلبيته. ولقد تشاورت مع الرئيس كامل الأسعد والرئيس صائب سلام في هذا الموقف بعد حديثي مع الرئيس سركيس فوجدت منهما الدعم المطلق.

في اليوم التالي دعا الرئيس سركيس أعضاء الحكومة إلى اجتماع عُقد في غرفة الطعام وحضره جميع الوزراء ما عدا الوزير أمين البزري الذي كان يومها يمثل الرئيس والحكومة في مأتم رئيس الوزراء السابق الأمير خالد شهاب في حاصبيا.

عرض الرئيس أمام الوزراء الأسباب التي دعته إلى الإقدام على إعلان الاستقالة. واختتم بالقول، ملتفتاً إليّ، أنه يدعوني إلى الاستقالة قبله لكي يتمكّن من تأليف حكومة تتولى مسؤولياته وصلاحياته إلى أن يصار إلى انتخاب رئيس جديد. وشرح الأسباب التي تحمله على ذلك على نحو ما ذكر لي قبل يوم. عندما انتهى من حديثه تناولت الكلام فطالبته بالعدول عن الاستقالة، أما إذا أصرّ على مواصلة طريق الاستقالة فإنني لا أرى داعياً لتبديل الحكومة، وشرحت الأسباب التي أستند إليها في موقفي. ولم أكد أنهي كلامي حتى كان الوزيران فؤاد بطرس وفريد روفايل، وهما أقرب الوزراء إليه، يقولان في وقت واحد تقريباً: «استقالتنا في تصرفك يا فخامة الرئيس. نرجو العدول عن استقالتك. أما إذا أصررت عليها فنحن إلى جانبك». فوجئت لموقفهما، وبدا لي وكأنما الأمر مدبّر سلفاً بينهم. ولم يصدر عني على الأثر سوى عبارة: «لكل منا شأنه». انتهى الاجتماع عند هذا الحد.

قد يكون هناك أسباب عديدة لعدول الرئيس عن استقالته بعد ذلك. ولا أستبعد أن يكون رفضي الاستقالة قبله أحدها ولو بقدر محدود.

على الرغم من كل هذه الوقائع وغيرها، فإنني لم أسمح لنفسي يوماً بالتفكير أن الرئيس سركيس طائفي من حيث المنحى أو الاقتناع. وإذا كان قد بدر عنه عند مفاصل معينة ما يوحي بأنه ملتزم الاعتبار الطائفي في ممارسة المسؤولية في الحكم، خصوصاً في مقاربة شؤون الإدارة والوظيفة، فذلك لأنه، حسبما كنت أشعر أنا، كان مضطراً إلى ذلك. ولعلّه كان محكوماً إلى حدٍّ ما بهاجس دخوله الحكم من بابه الفوقي، أي من غير أن يكون قد ارتكز في ارتقائه على قاعدة مارونية عريضة كما كان شأن أكثر أسلافه، فوجد نفسه مدفوعاً في الحكم إلى أن يعطي برهاناً يوميّاً على سلامة انتمائه لمجموعته. وكان أهون السبل إلى تحقيق ذلك وأكثرها بديهية إظهار الحرص المتناهي على مواقع طائفته في مراكز القوى في هيكلية الدولة، سواء في الإدارة أم في القضاء أم في الجيش.

ومما ساهم في إمعانه في ذلك السبيل، في اعتقادي، تجمّع القيادات

المارونية الفاعلة داخل جبهة سياسية وعسكرية واحدة هي «الجبهة اللبنانية» وسير تلك الجبهة على خط طغى عليه المنحى الفئوي المتطرّف والحاد. فالجبهة اللبنانية كانت في الواقع جبهة مارونية في تكوينها وفي توجهاتها. ولم يكنْ اسمها يكفي لحجب حقيقتها، كما لم تفلح كل المحاولات لإلباسها غير هذا الرداء. وكان في الجبهة اللبنانية رئيسان للجمهورية سابقان هما كميل شمعون وسليمان فرنجية، وكان هو يتعامل معهما بكثير من الإجلال والمهابة، ربما بوحي ما كان مترسّباً في نفسه من بقايا علاقته القديمة بهما عندما كانا رئيسين، ومن الرؤساء ذوي الحضور والسلطان، وكان هو موظفاً ولو رفيع المقام. فكان يتحاشى قدر الإمكان استعداء الجبهة اللبنانية ومن فيها.

وكان الرئيس سركيس يلتمس لنفسه العذر في تصرفه حيال المسألة الطائفية بالتذرّع بالواقعية. كان دوماً يعتصم بضرورة مراعاة الواقع، وسط أجواء مشحونة بالعصبيات والنعرات الطائفية الحادة، في مواجهة أي طرح يقصد منه الخروج عن القاعدة الطائفية الموروثة. وهو لا يلام على هذه النظرة وسط معطيات تلك المرحلة المشبعة بالحساسيات الفئوية.

وفوق كل ذلك فقد بدا لي أن موقف الرئيس سركيس حيال المسألة الطائفية تعرض، إن صحّ التعبير، للضغط المباشر وغير المباشر فلم يجد بدّاً من مجاراته. إن من يراقب عن كثب عملية اختمار الآراء والمواقف عند الرئيس سركيس لا يفوته ملاحظة دور شخصين في تلك العملية: الوزير فؤاد بطرس الذي كان مصدر الرأي الراجح الذي لا سبيل عند الرئيس سركيس للشك في حصافته ووزنه وحكمته، وجوني عبده، رئيس شعبة المخابرات في الجيش، الذي كان في نظر الرئيس مصدراً لا ترقى إلى مصداقيته سحابة ظن في تقديم المعلومات التي لا يصلح غيرها أساساً لاتخاذ المواقف وتكوين الآراء.

تجدر الإشارة إلى أنّ جوني عبده لم يكن بعيداً عن جو الجبهة اللبنانية، وكان قد انضوى تحت لواء حزب الكتائب لمدة ثلاثة أشهر خلال الفترة الأولى من الأحداث. وعندما اعترضتُ على تعيينه رئيساً لشعبة المخابرات في الجيش

لذلك السبب، أكد لي الرئيس سركيس أنه اندس، أو بالأحرى دُسّ، داخل المؤسسة العسكرية لحزب الكتائب عن قصد من قبل قيادة الجيش اللبناني لخدمة أغراض السلطة الشرعية، وبالتالي لم يكن انخراطه فيها تمرّداً على السلطة الشرعية أو تحدياً لها. صدّقت هذا القول في حينه، ولكن مع الزمن أخذ الارتياب يخامرني حول صحة المعلومات المعطاة للرئيس سركيس في هذا الصدد. وهكذا كانت مواقف الرئيس سركيس تتأثر في شكل حاسم بطبيعة المعلومات التي كان يتزوّد بها.

أما فؤاد بطرس، مصدر الرأي المتبصّر، وهو المشهود له بالذكاء والحصافة ووضوح الرؤية، فقد تعرّض، على ما بدا لي، وهو اللاطائفي أساساً، إلى عملية ترويع منظّمة. المرئي منها حادثتان: يوم نسف منزله قبل ساعات من تبديل قائد الجيش، ويوم تعرّض موكبه في الأشرفية لوابل من النيران، صُبّت عليه من كمين نصبه مسلحو حزب الكتائب وهو في طريقه إلى مؤتمر قمة بغداد في شهر تشرين الثاني ١٩٧٨. وهكذا أصبح الرئيس سركيس عرضة للتأثر في رأيه بقدر ما كان مصدر الرأي الأول عنده مستهدفاً من قبل الجماعات الفاعلة المسلحة.

تعرّض الرئيس سركيس للإرهاب المباشر في موقفه في ما وجّه إليه من تهديدات، أحياناً سافرة وأحياناً مبطنة، من قبل بعض أطراف الجبهة اللبنانية، وكذلك في ما تعرّض إليه القصر الجمهوري من قصف ورمايات، خصوصاً خلال فترة المعارك التي دارت في المناطق الشرقية من العاصمة مع القوات العربية السورية في صيف ١٩٧٨. وقد تساقطت بالفعل القنابل على القصر وحواليه، وقد حدث ذلك غير مرّة عندما كنت شخصيّاً في القصر الجمهوري لحضور اجتماعات مجلس الوزراء أو جلسات عمل خاصة، وقد انعقدت بعض جلسات مجلس الوزراء في ملجأ القصر الواقع تحت مستوى الأرض (حيث اعتصم العماد ميشال عون فيما بعد خلال حروبه المتّصلة).

وقد لعبت جهات معينة داخل الجيش دوراً بارزاً في إرهاب الرئيس معنوياً إذ وضعته منذ البداية في جو أصبح الرئيس يتصوّر فيه أنه معرّض لأفدح المخاطر في أية لحظة. فكان الرئيس يردد أمامي، أنه لا يدري متى تنفجر عبوة أو قنبلة تحت المنضدة في مكتبه أو تحت المائدة في غرفة الطعام أو تحت السرير في غرفة منامه. لذلك كان حرسه في الفترة الأولى حريصين على تفتيش أي مكان قبل أن يدخله تفتيشاً دقيقاً. ثم إن من كان يشاهد التدابير الأمنية المشددة والظاهرة، لا بل المبالغ في مظهرها، التي كان يتّخذها الجيش، مستعيناً بفرقة المكافحة، عندما كان الرئيس ينتقل إلى مكان ما خارج قصره، كأن يزور قريته الشبانية أو يتوجّه إلى المطار للسفر، لا يلوم الرئيس على رهبته من مكروه قد يصيبه على يد المسلحين. فكنت ترى جندياً مرابطاً عند كل زاوية من كل طريق وعلى سطوح المباني المشرفة على الطريق التي يسلكها الرئيس، وكل منهم يقف موقف المتأهب شاهراً رشاشه وظاهراً لكل عيان.

لذلك قد لا يكون في قولي مبالغة إذا قلت إن الرئيس لم يكن طائفيّاً على الإطلاق وإنما كان محاصراً. وبعد أن اضطر إلى سلوك المسلك الطائفي بدا وكأنه أسير القيد الطائفي من غير أن يكون مؤمناً أو مقتنعاً به.

كان هذا ما سجلت عن تجربتي مع الممارسة الطائفية في الحكم خلال عهد الرئيس الياس سركيس، ومن ضمنها انطباعاتي عن منطلقات زملائي في الحكم حيال المسألة الطائفية. ولا بدّ هنا من وقفة استطرادية يمليها صدور كتاب في مستهل العام ١٩٨٤ بعنوان «السلام المفقود» كتبه عن فترة حكم الرئيس سركيس كريم بقرادوني، عضو المكتب السياسي لحزب الكتائب اللبنانية وأحد المقربين من الرئيس سركيس، وكان أحد الأفراد الذين شكلوا، حسب قول منسوب في الكتاب للرئيس سركيس نفسه، فريقاً مصغراً حاول الرئيس سركيس الحكم من خلاله. وإذا بهذا الكتاب يأتي على وقائع من شأنها أن تُعزّز جانباً من الصورة التي رسمتها عن الرئيس سركيس. من ذلك ما نقل عن الرئيس سركيس في قول: «لا أستطيع أن أحكم ضد السوريين أو ضد المسيحيين. حكمي يقوم على التفاهم بين سوريا والجبهة اللبنانية، وعلى

الأخص التفاهم بين سوريا وحزب الكتائب اللبنانية» (ص٦٩). ويسمي المؤلف هذه القاعدة «إحدى الثوابت الأساسية في سياسته». إنني أفهم أن لا يستطيع الرئيس الياس سركيس أن يحكم ضد أية فئة من الفئات اللبنانية وليس ضد المسيحيين فقط بالتخصيص. ولكنني لا أفهم أن يقوم حكمه على التفاهم بين سوريا وحزب الكتائب اللبنانية حصراً. ولكن القول المنسوب للرئيس يبقى على ذمة مؤلف الكتاب.

ولقد فُجعتُ بما قرأت في الكتاب من رأي زملائي عني فيما يتعلّق بالطائفية وهم أعلم الناس بما فعلت في هذا الصدد. فقد نقل الكتاب عن الوزير فؤاد بطرس قوله عني إثر المعركة التي جرت بيننا حول إقالة الضباط في منتصف العام ١٩٧٧: «أن الحص متطرّف ومتعصّب... لم يعد يدافع عن سياسة سركيس بل راح يجمّدها... يجب التخلص منه» (ص١٢٣). ونقل عن الرئيس سركيس قوله إنني أرفض «ذهاب الجيش إلى الجنوب لأسباب طائفية وضيّقة...» (ص١٥٣). هذا مع العلم أن الكتاب نفسه يورد في مواقع أخرى الأسباب الحقيقية التي كانت تثني الرئيس سركيس نفسه عن إرسال الجيش إلى الجنوب، وهي أسباب تتعلق بموقف إسرائيل واحتمال التصادم مع سعد حداد وقواته المتحالفة مع إسرائيل، فالرئيس سركيس حسبما جاء في الكتاب، «لاحظ أن الأميركيين يلوحون لإرسال الجيش اللبناني إلى الجنوب ولكنهم لا يضغطون كفاية على إسرائيل لتجبر حداد على الانسحاب من الجنوب أو على الأقل العودة إلى ثكناته. وإرسال الجيش في مثل هذه الأحوال يعرّضه إلى نشوب معركة بينه وبين حداد، وبالتالي بينه وبين إسرائيل، وأضاف بكل وعي: حداد هو إسرائيل، لقد أصبح وحده أقوى من لبنان وسوريا مجتمعين....» (ص١٥٧).

فالرئيس سركيس إذن هو الذي لم يكن يريد إرسال الجيش اللبناني إلى الجنوب حتى لا يصطدم بسعد حداد، ولم يكن يستجيب لمطالباتي المتكررة بإقالة سعد حداد.

أما مدير المخابرات فقال: «إن قيادة قوات الأمم المتحدة العاملة في الجنوب أضحت مقتنعة تماماً بأن الجنرال (الإسرائيلي) إيتان يعارض انتشار الجيش اللبناني في الجنوب لسببين: من جهة لأن الكتيبة المرسلة مؤلفة من أكثرية شيعية... ومن جهة أخرى لأن إسرائيل لا تستطيع التخلي عن سعد حداد... ولاحظ جوني عبده أن إسرائيل لن تتخلى عن الحزام الأمني في الجنوب، لأن دولة سعد حداد تشكل بالنسبة لها أفضل وسيلة لتهديد استقرار لبنان وسوريا معاً» (ص١٦٩). وينتهي المؤلف إلى القول: «في ضوء هذه المعلومات طلب الرئيس من فؤاد بطرس مراجعة الولايات المتحدة الأميركية علّها تحاول إيجاد مخرج من مأزق الجنوب» (ص١٧٠)، ويؤكد في موقع آخر أن «إسرائيل ترفض انتشار الجيش اللبناني في جنوب لبنان. والولايات المتحدة الأميركية تتبنى هذا الموقف الإسرائيلي... وبقي على الرئيس سركيس أن يفهم أن الهدنة التي أحدثتها استقالته سريعة العطب وعابرة، وأن عليه أن يسحب جيشه من الجنوب» (ص١٧١).

في ضوء كل ذلك، ما معنى القول إن رئيس الحكومة يعارض إرسال الجيش إلى الجنوب؟ ويأتي هذا التجديف، على ذمة صاحب الكتاب، على لسان من لم يرتضوا إقالة الضابطين المنشقين المتعاملين مع إسرائيل سعد حداد وسامي شدياق، والرئيس سركيس نفسه يعترف بأنهما: «منذ ١٩٧٧ لم يعودا يطيعان القيادة ولا يتلقيان الأوامر من بيروت» (ص١٧٢).

أما بعد،

أما بعد عهد الرئيس سركيس فقد استمرت المشكلة الطائفية لا بل إنها تفاقمت واستشرت، وكان لحرب إسرائيل على لبنان صيف العام ١٩٨٢، في ختام عهد الرئيس سركيس، تأثير سلبي عميق على الأجواء الطائفية في البلاد خصوصاً من جرّاء ما حصل إبّان الحصار الطويل الخانق الذي فرضه الجيش الإسرائيلي على بيروت الغربية وضاحيتها، والذي شاركت قوات الشيخ بشير الجميل خلاله إلى جانب القوات الإسرائيلية الغازية في إحكام الطوق حول غربي العاصمة. وكانت الألسن داخل المنطقة المحاصرة، حيث مكثتُ وعائلتي

طوال تلك الفترة، تتناقل الروايات حول ممارسات مقيتة كان بعض المسلحين يقومون بها في منع إدخال الخبز وسائر المواد الغذائية وقوارير الماء.

وتفاقمت الممارسة الطائفية في إدارة دفّة الحكم إبّان عهد الرئيس الشيخ أمين الجميل، وأضحت أشد فجاجة وسفوراً. حسبي هنا التطرق باقتضاب إلى حالات كان لي شأن بها حينما كانت وزيراً في حكومة الرئيس رشيد كرامي، ثم بعدما أضحيت رئيساً للوزراء مجدداً عند استشهاده:

لعل أكبر قضية واجهناها على مستوى التجاذب الطائفي كانت قضية المعلمين المتعاقدين مع وزارة التربية الوطنية. تسلمت هذه الوزارة وفيها أكثر من أربعة آلاف متعاقد. تمّ التعاقد معهم جميعاً خلال عهود الوزارات السابقة بحجة الوفاء بحاجات التعليم في شتى المناطق اللبنانية، وخصوصاً منها تلك النائية عن المدن. وكان هناك، والحق يقال، الكثير من التجاوز في استخدام هؤلاء من قبل الوزراء السابقين، سواء فيما يتصل بالأعداد المطلوبة أو بتوافر الكفاءات المفترضة فيهم. ولقد كان توزّع المعلمين على المدارس الرسمية في مختلف المناطق غير متكافىء وغير عادل. فكانت نسبة التلامذة إلى المعلمين تراوح بين ٢,٦ تلميذ لكل معلم كما في مدارس الأشرفية، إلى خمسة تلامذة لكل معلم كما في مدارس الكورة وكسروان، إلى ٤١ تلميذاً لكل معلم كما في راشيا. ومن أسباب هذا التفاوت انتقال كثير ممن كان التعاقد تمّ معهم للتدريس في مناطق نائية، مثل البقاع الغربي، إلى مناطق هؤلاء الأصلية أو إلى مناطق أكثر ملاءمة لهم معيشياً. وقد تفاقمت ظاهرة التفاوت هذه من جرّاء موجات التهجير القسري الذي تعرّضت له مناطق معينة بفعل أعمال العنف التي جرت، مثل بعض مناطق الجبل وشرقي صيدا، والتي جرفت معلمين مسيحيين كثيرين من تلك المناطق إلى مناطق أكثر أمناً لهم. فأتخموا في نزوحهم الهيئات التعليمية في المناطق التي حلّوا فيها، وخلّفوا في المناطق التي أخلوها شواغر اضطر الوزراء إلى ملئها بالمتعاقدين. وهكذا عند تسلمي حقيبة التربية الوطنية كان عديد المتعاقدين أكثر من أربعة آلاف، وكان المسلمون منهم يشكلون نحو ثلثي المجموع. وقد قام هؤلاء المتعاقدون بتحرّك واسع عبر السنوات الماضية

جنوا بنتيجته قانوناً صدر في العام ١٩٨٢ عن مجلس النواب أجاز للحكومة تثبيت هؤلاء بناء على امتحانات تُجرى لهم للتحقق من أهليتهم.

جاءتني وفود من هؤلاء تطالبني بالتثبيت. فدرستُ ملفهم وتبنيت قضيتهم، ورفعت أمرهم في أوائل شهر تموز (يوليو) ١٩٨٤ إلى مجلس الوزراء لأخذ موافقته على الخطوة حسب الأصول، فتفجرت مشكلة زعزعت أركان الحكومة وهي يافعة، إذ لم تكن قد بلغت الثلاثة أشهر من العمر، وجرّت إلى سجالات عنيفة داخل مجلس الوزراء، وحملت نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام ذات يوم على القدوم إلى بكفيا، حيث كانت الحكومة تعقد اجتماعاتها وخلواتها، للتوسط بيننا في البحث عن حلول للمشكلة قبل أن تفجّر الحكومة. وقد تذرّع المعارضون بعدم موافقة مجلس الخدمة المدنية على الخطوة لمجرّد أنها لا تراعي التوازن الطائفي.

طالت مناقشة هذه القضية عبر عدة جلسات لمجلس الوزراء وتشعبت. وبلغت الحدة في السجال يوماً أن تحدّاني الرئيس كميل شمعون، وكان وزيراً للمال، في ما إذا كنتُ أتشبث بالخطوة كما أفعل لو أن التكوين الطائفي للمتعاقدين يرجّح كفة المسيحيين. فكنت مستعداً للجواب. إذ سحبت من جيبي صورة عن مرسوم تعيين القضاة الذي وافقت عليه قبل سبعة أعوام برغم الخلل في توزيع المعينين لمصلحة المسيحيين. فكانت حجتي مفحمة.

وفي جولة مناقشات أخرى وجدتني أقول: يبدو واضحاً أن المشكلة ليست في المتعاقدين. إنها جزء من كل، والكل هو المشكلة الطائفية. فلنترك قضية المتعاقدين جانباً ونبحث في المشكلة الأساسية وسياستنا حيالها. ولنذكر أن البيان الوزاري لحكومتنا ينص على إلغاء قاعدة التوزيع الطائفي في الوظائف العامة ويستثني من هذا الإلغاء مراكز الفئة الأولى التي تراعي في التعيين لها قاعدة المناصفة بين المسيحيين والمسلمين. وتساءلت: ما بالنا نجد أنفسنا عند أول مَحَكّ مطالبين بالإشاحة عن عهد قطعناه على أنفسنا في بيان نالت الحكومة على أساسه ثقة مجلس النواب؟ فكان الجواب الذي تلقيته من المعارضين أن الطرح يأتي في غير أوانه، فيما الحكومة غارقة بمشاغل أخرى، وفي طليعتها

القضايا الأمنية. وفي هذه المناقشات الحادة كنت والحق يقال ألقى المساندة الفعالة من الرئيس رشيد كرامي والوزير نبيه بري.

كان الرئيس أمين الجميل في تلك المعركة يراهن على التسويف والمماطلة، على أمل أن يؤدي ذلك إلى تمييع القضية. ففي جلسة عقدها مجلس الوزراء بتاريخ ١٨ تموز (يوليو) ١٩٨٤ استقدم رئيس مجلس الخدمة المدنية إبراهيم شويري، الذي جاء ليعزز الحجة الطائفية بحجج إدارية أخرى واهية. وبعد مناقشة قصيرة طلب رئيس الجمهورية تأجيل بتّ الموضوع لمزيد من الدرس. فقلت: «لا بأس، على أن نعود إلى بته في الجلسة المقبلة». فبادرني الرئيس الجميل بالقول: «كلا، وليس في الجلسة المقبلة». فدار سجال بيني وبينه رفض على أثره التزام موعد محدد للعودة إلى الموضوع. ولدى مغادرتنا مجلس الوزراء، رافقني الرئيس رشيد كرامي في سيارتي إلى بيروت نظراً لتأخّر الطائرة المروحية التي كان من المفترض أن تأتي لنقله. وفي الطريق أعربت له عن عدم ارتياحي للتسويف الحاصل. فوعدني بإدراج الموضوع على جدول أعمال الجلسة المقبلة. وعندما انعقدت الجلسة التالية في ٢٥/ ٧/ ١٩٨٤، استهلها الشيخ أمين الجميل باقتراح تجاوز جدول الأعمال والتفرغ لقضايا أمن العاصمة. فكان ذلك. وصدرت عن تلك الجلسة مقررات أمنية مهمة قضت بإلغاء خطوط التماس وتشكيل لواء في الجيش مختلط يتولى أمن المنطقة الوسطى الفاصلة بين شطري العاصمة، ولكن هذا اللواء لم يعمّر طويلاً.

وعقد مجلس الوزراء جلسته التالية في الأول من آب (أغسطس) ١٩٨٤، فافتتح الرئيس الجميل الجلسة بطلب تأجيل البحث في قضية المتعاقدين. ورفض، رداً على سؤال مني، تحديد موعد لمناقشتها. فقلت: إذن لن أعود إلى حضور جلسات مجلس الوزراء إلا يوم يدرج هذا الموضوع مجدداً على جدول أعماله. وساندني في هذا الموقف الوزير نبيه بري. فتدخل الرئيس كرامي آخذاً المسألة على عاتقه. وبعد مدة قصيرة من الزمن، أفرج مجلس الوزراء عن المشروع فتمت خطوة التثبيت حسب الأصول، وشملت جميع الذين كانت تنطبق عليهم الشروط القانونية.

ومن طريف ما حصل على مستوى السجال الطائفي في عهد الرئيس أمين الجميل، أن طُرح موضوع تعيين حاكم لمصرف لبنان ونواب له. فرشح الرئيس شمعون شاباً مثقفاً وطيباً اسمه جو فضول، وأيده الرئيس الجميل في ذلك. فاعترضت على ترشيحه لكونه من غير أصحاب الاختصاص في الشؤون الاقتصادية والمصرفية. فنشبت معركة حول هذا الترشيح امتدت عبر بضع جلسات لمجلس الوزراء. وبعد مدة من الزمن، عاد الرئيس الجميل فاقترح الدكتور إدمون نعيم لهذا المنصب، فاعترضتُ مجدداً على أساس أنه أستاذ في الحقوق ومن غير أصحاب الاختصاص المطلوب ولا من أصحاب الخبرة في مضمار الاقتصاد والمصارف. فضاق الجميّل بي ذرعاً وقال في شيء من الحدة: ومن هو مرشحك إذن لهذا المنصب. فدفعت في اتجاهه بنبذة مكتوبة عن الدكتور سمير مقدسي قائلاً: هذا هو مرشحي. وكان سمير أستاذاً للاقتصاد في الجامعة الأميركية في بيروت ورئيساً للمعهد المصرفي فيها، وسبق له أن أدّى خدمات استشارية لمصرف لبنان ووزارة المالية وأمضى سنوات طويلة قبل ذلك في صندوق النقد الدولي. عندما فرغت من سرد كفاءات الرجل، رفع الرئيس الجميّل نظره عن النبذة إليّ سائلاً: «وما هو؟» فأجبته: «هو كل ما قلتُ عنه». فاستدرك قائلاً: «وما هو انتماؤه الطائفي». فقلت مسيحي بروتستانتي. فلم يتمالك أن دفع النبذة التي بين يديه إليّ بشيء من العصبية. وكان ذلك تعبيراً عن رفضه أن يكون حاكم مصرف لبنان من غير الموارنة. وبعد مدة من الزمن سلّمنا جميعاً بتعيين إدمون نعيم حاكماً لمصرف لبنان لما كان يتحلى به من صفات شخصية واستعدادات متميزة.

إن حديث الشجون الطائفية يطول. حسبي هنا الاستشهاد بحادثة أخيرة في عهد الرئيس الجميّل: أعرب لي الأمين العام لوزارة الخارجية فؤاد الترك عن رغبته في الانتقال إلى باريس سفيراً للبنان. وكانت تربطني به علاقة مودّة واحترام. فأبديت له استعدادي لمساعدته على تحقيق رغبته. جاءني يوماً موفداً من لدن الرئيس الجميّل مرشحاً أحد اثنين ليحل محله في الأمانة العامة: فاروق أبي اللمع أو سهيل الشماس، مردفاً القول: إن الرئيس الجميل يترك أمر

الاختيار لي. فوافقت على ترشيح سهيل الشماس. فجاءني الجواب سريعاً بالموافقة. ونقلت الخبر بصورة غير رسمية للشماس كي يستعد لتولي المهمّة عندما يتم التعيين. ولكن الرئيس الجميّل سرعان ما عاد فبدّل موقفه، وبعث بفؤاد الترك مجدداً لإبلاغي: إنه، أي الرئيس الجميّل، لا يستطيع مجاراتي في تعيين سهيل الشماس لكونه أرثوذكسياً، فقد شارف الرئيس الجميل على نهاية عهده وهو يهمه أن يعيد إلى الطائفة المارونية بعض المراكز الرئيسية التي فقدتها خلال عهده. فبعدما أحل الجميّل كاثوليكياً (جريصاتي) في الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية، وأرثوذكسياً (جميل نعمة) في المديرية العامة للأمن العام، فإنه لا يتحمّل استبدال الماروني بأرثوذكسي في الأمانة العامة لوزارة الخارجية.

فأجبتُ بأنني قبلت أرثوذكسياً مرشحاً من قبله. فجاء الرد إصراراً على تعيين فاروق أبي اللمع. ونشبت على الأثر أزمة صامتة بيني وبين أمين الجميّل حول هذا الأمر. ولم أرضَ بفاروق أبي اللمع في نهاية المطاف إلا نزولاً عند رجاء فؤاد الترك، الذي جاءني يشكو بأنه هو الذي يدفع ثمن الخلاف بيني وبين رئيس الجمهورية، وأنه مادياً لم يعد يتحمّل البقاء في بيروت. فوافقت على تعيين فاروق أبي اللمع مراعاة لوضع فؤاد الترك الضاغط. فكانت النتيجة أن ناصبني فاروق أبي اللمع العداء في بيروت عندما وقعت واقعة الانقسام في السلطة، ملتزماً جانب العماد عون، وناصبني فؤاد الترك العداء في باريس، ملتزماً ايضاً جانب العماد عون.

الطائفية هي آفة المجتمع في لبنان، وآفة نظامه. وهي اللغم المزروع دوماً في طريق مستقبله.

والطائفية كانت هي علّة الانقسام في السلطة والذي كان سبباً لمآسٍ ومحن لا حصر لها عبر سنتين من الزمن بدأت في ٢٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨ بإصدار أمين الجميّل، في آخر لحظة من عهده، مرسوماً بتأليف ما سمّي حكومة عسكرية، وانتهت بسقوط العماد ميشال عون، الذي كان على رأس تلك الحكومة المزعومة، في ١٣ تشرين الأول (أوكتوبر) ١٩٩٠. فلولا الاعتبار الطائفي الذي حدا بالرئيس الجميّل إلى إعلان حكومة انتقالية برئاسة ماروني،

لما كان انقسام في السلطة، ولما كانت كل تلك الكوارث والنكبات التي رافقت وجود العماد ميشال عون على رأس سلطة مغتصبة في جزء حيوي من لبنان.

من كتاب «زمن الأمل والخيبة، ١٩٩٢».

فِي غِمَار مَعْركةِ الاستِحْقاق الدّسْتُوري

عندما أخذت فترة الاستحقاق الدستوري تقترب من نهايتها في ١٩٨٨/٨/٢٣، بدأت تلوح في الأفق بوادر تصميم لدى رئيس الجمهورية أمين الجميل على دفع تطورات الواقع السياسي إلى عدم إنجاز عملية انتخاب خليفة له، وإيصال البلاد تالياً إلى أحد خيارين بنهاية عهده: إما التمديد له رئيساً للجمهورية فترة أخرى أو تسمية حكومة انتقالية في آخر لحظة من عهده تشكل في واقع الحال امتداداً لعهده ريثما يتم انتخاب رئيس جديد للجمهورية يخلفه. ولما كانت الأجواء النيابية والسياسية العامة لم تكن تؤذن، حسبما كان يبدو، بالتمديد، فقد تجلّى في وقت مبكّر أن كفة الحكومة الانتقالية أمست راجحة.

وكانت بصمات رئيس الجمهورية واضحة على عملية إجهاض محاولتين لانتخاب رئيس جديد للجمهورية: الأولى يوم دُعي مجلس النواب للاجتماع في ١٨ آب أغسطس لانتخاب رئيس جديد، وكان المرشح الوحيد للرئاسة عملياً آنذاك الرئيس السابق سليمان فرنجية، والثانية يوم اتفق المبعوث الأميركي ريتشارد ميرفي مع المسؤولين في دمشق على مرشح وفاق لاقتراحه على القيادات اللبنانية والمجلس النيابي تداركاً لمحظور الشغور في سدّة الرئاسة. وعُلم أن اسم المرشح اختير من بين أسماء كان اقترحها أو وافق عليها رئيس الجمهورية نفسه في تداوله مع المبعوث الأميركي.

ففي المحاولة الأولى بذل رئيس الجمهورية، بالتعاون مع حزب «الكتائب»

وجناحه العسكري «القوات اللبنانية»، اللذين ورِث زعامتهما عملياً من والده عند وفاته، جهوداً منهجية مرموقة لنسف الجلسة التي دُعي مجلس النواب إلى عقدها في ١٩٨٨/٨/١٨ عن طريق الحؤول دون اكتمال نصابها. وقد استبق رئيس مجلس النواب السيد حسين الحسيني هذا الاحتمال بالدعوة إلى اجتماع أمني، حضرته بصفتي رئيساً للوزراء ومعي الوزراء الدكتور عبد الله الراسي وزير الداخلية والرئيس عادل عسيران وزير الدفاع وجوزيف الهاشم وزير المال، وكذلك العماد ميشال عون بصفته قائداً للجيش واللواء عمر مخزومي مدير عام قوى الأمن الداخلي. وكان موضوع الاجتماع بحث الترتيبات التي يقتضي اتخاذها لضمان الأمن في محيط قصر منصور، مبنى مجلس النواب، والطرق المؤدية إليه يوم الانتخاب. فكانت التصورات واضحة والاستعدادات المعلنة طيبة ظاهراً. وكان العماد عون في أكثر الوقت صامتاً خلال الاجتماع، لم يتدخل إلا لماماً، وعندما فعل أوحى للحاضرين أنه داعم للإجراءات المتخذة ومؤيد لها ومستعد لالتزامها.

ولكن الواقع كان خلاف ذلك. فقد كانت وسائل الإعلام الموالية لرئيس الجمهورية وفريقه تشن حملة عنيفة على الجلسة النيابية المقررة، بعبارات أسهمت في إشاعة جو من الوجل لدى كثير من النواب وأرهبت بعضهم عن التوجه إلى المجلس النيابي للمشاركة في الجلسة. ثم إن عدداً من النواب تعرضوا للتهديد أو الاعتداء المباشر لمنعهم من الوصول إلى المجلس. وعندما بدأت أنباء هذه التدخلات تصلني قررت منذ بداية النهار تنظيم عملية المواجهة، فزرعت أحد الضباط الشبان الملحقين بي من قوى الأمن الداخلي على مقربة من مقر مجلس النواب في سيارة جيب وفي حوزته جهاز لاسلكي. فكنت كلما تلقيت مراجعة حول اعتراض سبيل أي نائب من النواب، أطلب إلى قائد السرية الأمنية لرئاسة الحكومة الاتصال لاسلكياً بالضابط الشاب المستنفر في محيط المجلس النيابي لتزويده بالمعلومات المتوافرة والإشارة عليه بالتوجه فوراً لمقابلة قائد الجيش العماد ميشال عون، الذي لازم منزله في منطقة الفياضية طيلة ذلك النهار، لإعلامه بالأمر والطلب إليه التحرك لمعالجة الإشكال. فكانت للضابط

الشاب ثلاث زيارات للعماد عون في منزله لهذا الغرض. وكان كلما أبلغه بأمر من تلك الأمور سارع إلى تمييعه أو تنفيسه بالقول: «أبلغ دولة الرئيس تحياتي وطمئنه بأن شيئاً مما تبلغ لم يحصل فعلاً، أو ليس بالخطورة التي يوحي بها الخبر». وكان حريصاً على أن يردف قوله: «هؤلاء النواب. . . (مضيفاً نعتاً من النعوت الجارحة) يزعمون أنهم يتعرضون للمضايقة. أما الحقيقة فهي أنهم يختلقون الشكوى ذريعة لعدم المثول إلى مجلس النواب لأنهم لا يرومون ذلك».

وهكذا انقضى النهار الحافل بالأحداث التي تعرض لها بعض النواب من غير أن يبدي قائد الجيش العماد ميشال عون حراكاً أو يرفع إصبعاً لتدارك حادثة من تلك الحوادث أو معالجتها. وكانت النتيجة على ما كان يشتهي الذين يعملون على تعطيل نصاب الجلسة، فلم تنعقد.

وكان أغرب ما نُفّذ في سياق العمل على تعطيل الجلسة قطع الاتصالات الهاتفية بين المنطقتين الشرقية والغربية، وكان وزير الاتصالات السلكية واللاسلكية في حينه الأستاذ جوزيف الهاشم، أقرب أصدقاء رئيس الجمهورية إليه.

أما المحاولة الثانية، التي انطلقت من التفاهم السوري ـ الأميركي على اقتراح مرشح وفاقي، هو النائب الشيخ مخايل الضاهر، فقد ولدت عملياً ميتة، إذ أجهضتها ردات فعل عنيفة بدأها قائد الجيش العماد ميشال عون إذ أعلن موقفاً ينعت فيه الترشيح المتفق عليه بالتعيين. وسرعان ما سرت هذه الكلمة كالنار في الهشيم، فصدرت بيانات متتالية من شتّى المراجع، ترفض ما سُمي تعييناً.

منذ ما قبل نحو خمسة أسابيع من حلول نهاية فترة الاستحقاق الدستوري، شننتُ حملة مركّزة من موقعي في رئاسة الحكومة لتدارك الأسوأ الذي كنت أتوجس وأرتقب. فكانت التصريحات المتكررة التي أدليت بها محذراً من مغبّة تعطيل الانتخابات الرئاسية، واستطراداً تنصيب حكومة تُسمى انتقالية إمعاناً في

الإصرار على أن يكون رأس السلطة، الحكومة في هذه الحالة، مارونياً. ذلك لأنني كنت أعي الأخطار التي يمكن أن تترتب على مثل هذه الخطوة في مردودها السياسي وانعكاسها الكارثي المحتمل على وحدة المؤسسات والشعب.

وكان في جملة ما فعلت أن دعوت سفراء الدول الكبرى والدول العربية وبعض الدول الأخرى المهتمة بأوضاع لبنان ووضعتهم في صورة الاحتمالات الخطيرة التي تكمن وراء الأكمة. ولقد أودعتُ أكثرهم نص مذكرة خطية، أعددتها بتاريخ ١٩٨٨/٩/٥. وهي توجز حقائق الواقع وتحذّر من الأخطار التي تهدد لبنان من جرّائه.

وكنت قبل ذلك، وتحديداً بتاريخ ١٩٨٨/٩/٢، بعثت برسالة خطية إلى الرئيس أمين الجميل، أبلغه فيها رسميّاً سحبي استقالة الحكومة التي كنت أرأس وكالةً وذلك في خطوة غير مألوفة. وكان المغفور له الرئيس رشيد كرامي، الذي خلفته في رئاسة هذه الحكومة، قد تقدم باستقالتها في ١٩٨٧/٥/٤. وكنتُ قد قبلت رئاسة الحكومة خلفاً للرئيس الشهيد نزولاً عند إلحاح لقاء إسلامي ـ وطني موسع انعقد في دار الفتوى في بيروت بالتنادي إثر شيوع نبأ استشهاد الرئيس رشيد كرامي، ولكنني اشترطت أن يكون ذلك وكالةً احتراماً مني لمكانة الشهيد ولمشاعر الناس التي ألهبها الحدث الجلل. وقد سجل النائب الأستاذ حسن الرفاعي، المعروف بطول الباع في الفقه الدستوري، اعتراضه على صيغة الوكالة، مؤكداً أن لا وكالة عن ميت، وأن سلامة الموقف الدستوري تقتضي أن يكون تعييني رئيساً للوزراء أصالةً. ولكنني لم أستمرىء ذلك في ظل الجو المحموم الذي كان سائداً، أملاً في أن يتم التصحيح للوضع الحكومي قريباً بتشكيل حكومة جديدة حسب الأصول. فبقي الوضع الحكومي غريباً شاذاً حتى نهاية فترة الاستحقاق الدستوري بعد نحو سنة ونصف السنة: حكومة مستقيلة تمارس صلاحيات كاملة، وهي منقسمة على نفسها ومقاطعة لرئيس الجمهورية منذ ما قبل استقالة الرئيس كرامي ومن ثم استشهاده، وأنا رئيس لها وكالةً فيما الوكالة لم تكن تستقيم دستورياً في تلك الحالة.

عندما كتبتُ للرئيس الجميل بسحب استقالة الحكومة، أصدر لتوه بياناً

يرفض هذه الخطوة. فعقّبت على هذا البيان بمثله. ولعل من المفيد التذكير بمضمون البيان ـ الرد الذي أدليت به، لما فيه من تعبير عن حقيقة الموقف. قلتُ في ذلك البيان:

«نرجو أن يتمكن المجلس النيابي من الاجتماع قريباً لانتخاب رئيس جديد للجمهورية فيبطل كل حديث عن حكومة انتقالية. ولكن إلى أن يتم ذلك، ووضعاً للأمور في نصابها، يهمنا إبداء الملاحظات التالية حول بيان رئاسة الجمهورية رداً على كتابنا بالعودة عن الاستقالة.

أولاً: إن ما جاء في بيان رئاسة الجمهورية يمثل وجهة نظرها. أما نحن فرأينا هو ما عبّرنا عنه في الموقف الذي أعلناه. ونحن لا نعتقد أن ما يراه رئيس الجمهورية يجب أن يكون بالضرورة هو الصحيح كلما ظهر تباين في الرأي بينه وبين رئيس الوزراء. وإذا كانت سلطة القرار على هذا الصعيد في يده، فإن سوء استعمالها، أو التفرد في استخدامها، سيكون شاهداً جديداً على عيوب النظام الذي يعطيه سلطة كيفية كهذه وسيكون حجة جديدة للمطالبين بإصلاحه.

ثانياً: لم ننكر يوماً أن وضع الحكومة كان شاذاً منذ إعلان المغفور له الرئيس رشيد كرامي استقالته ثم منذ استشهاده. وهذا ما عدنا فأثبتناه في كتاب العودة عن الاستقالة. وإذا كنا قد تحملنا المسؤوليات في ظل هذا الواقع كارهين مكرهين في انتظار تأليف حكومة جديدة، كما قضى نص المرسوم الصادر بتاريخ ١٩٨٧/٦/١، فإننا لا نفهم حكمة رئاسة الجمهورية في قبول هذا الواقع على علاّته عبر ما يزيد على خمسة عشر شهراً والانتظار حتى الأيام الأخيرة من العهد لتغييره. إننا لا نفهم لماذا سكت رئيس الجمهورية على الوضع الحكومي هذا طيلة فترة المعاناة الطويلة التي رافقت حال التمزق السياسي منذ ذلك الوقت ولم يتخذ الخطوات المطلوبة منه لتصحيح ذلك الوضع قبل اليوم عندما كان ذلك لازماً ومجدياً وطبيعياً. وقد دعوناه إلى القيام بذلك تكراراً فلم يفعل. العجب كيف أن الحكومة التي اعتبرت صالحة في نظر رئاسة الجمهورية لتحمل المسؤوليات في ظل أسوأ ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية

واجهها لبنان في تاريخه لا تعتبر صالحة لتدارك الفراغ لأيام معدودة فيما لو حصل، ونحن نرجو أن لا يحصل.

ثالثاً: يجري الحديث عن حكومة انتقالية، ومثل هذه الحكومات لا نرى لها ذكراً أو وجوداً في القانون أو الدستور. فالمادة ٦٢ من الدستور تقول: «في حال خلو سدة الرئاسة لأية علة كانت، تناط السلطة الإجرائية وكالةً بمجلس الوزراء»، ولا تقول بحكومة انتقالية. لقد سجل الشيخ بشارة الخوري سابقة وحيدة في هذا الإطار عام **١٩٥٢** يوم استقال من منصبه بعدما عين قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب رئيساً لحكومة سُميت انتقالية. ولو تكررت تلك السابقة لأضحت عرفاً. ولقد أبيتُ شخصياً الإسهام في إنشاء مثل هذا العرف يوم أعلن الرئيس إلياس سركيس عزمه على الاستقالة فطالبني بتقديم استقالتي أولاً فلم أستجب لطلبه، لأنني اعتبرت الحكومة الانتقالية بدعة يجب أن لا تتكرر.

رابعاً: في حال شغور سدّة رئاسة الجمهورية لا سمح الله، من حقنا أن نرفض الرأي القائل بأن رئاسة الحكومة يمكن أن يؤتمن عليها أبناء طائفة معينة ولا يؤتمن عليها أبناء طائفة أخرى، وبخاصة أبناء الطائفة التي جرى العرف على اختيار رؤساء الحكومات منها. وأي رئيس للجمهورية ينهي عهده وسدّة الرئاسة مهددة بالشغور لا يمكن أن يكون أجدر بالأمانة من سواه كي يُترك له أمر التصرف في تشكيل الحكومات في الساعة الأخيرة من ولايته.

خامساً: إننا في ضوء الموقف الذي أعلناه نعتبر أنفسنا مستمرّين في المسؤولية. ونحن لم نقل ما قلناه إلا لأننا نعي خطورة النتائج التي يمكن أن تتأتى في الظرف الراهن من الإقدام على تشكيل حكومة جديدة تسمى انتقالية.

سادساً: هناك سبيل وحيد لمواجهة هذا الواقع الأليم وتدارك الأسوأ، ألا وهو إنجاز الاستحقاق الدستوري في موعده. فليقم كل مسؤول بواجباته في هذا الصدد، وليقلع المخربون على الاستحقاق عن تخريبهم، فيوفّروا على البلاد والعباد كل هذه الأخطار والإشكالات وينتفي كل حديث عن الفراغ والحكومات. وهذا ما ننتظره ونتمناه من مجلس النواب بتعاون الجميع».

بيد أن هموم الاستحقاق الضاغطة لم تشغل رئيس الجمهورية، ما شاء الله، عن متابعة اهتمامات أخرى. فقد كان في وقته متّسع، للمناورة في موضوع التجنيس. خلال هذه الفترة، وحتى اليوم ما قبل الأخير من عهده، كان الرئيس يبعث لي رسله للاتفاق على إصدار مرسوم يمنح عدداً من الأشخاص الجنسية اللبنانية، فكانت الرسالة الشفهية الأولى، التي تكررت فيما بعد بوتيرة شبه يومية، تدعوني إلى اختيار ما أشاء من الأسماء: مئة أو مئتين أو ثلاثمائة من طالبي الجنسية اللبنانية، كي يختار عدداً موازياً ويصدر مرسوم بهم جميعاً بتوقيع رئيس الجمهورية وتوقيعي.

وقد درجت العادة أن يصدر مثل هذا المرسوم بمنح الجنسيات لبعض طالبيها في آخر لحظة من كل عهد رئاسي، حتى إذا ما أثيرت اعتراضات أو مطالبات إضافية يكون السيف قد سبق العَذَل برحيل رئيس الجمهورية.

ولكن هذه العملية المعروضة عليّ ثار حولها غبار كثيف من الشبهات والشائعات تتناول «الإتاوة» التي كان على طالبي الجنسية أن يدفعوها للوسطاء. فقررتُ الاستنكاف عن المُشاركة في هذه العملية برغم كل المراجعات التي تعرضتُ لها. وعندما استيقن رئيس الجمهورية أنني لن أجاريه في مطلبه، خاض معي تجربة تصعيدية بديلة. فقد كانت مديرية الأمن العام قد جهّزت له لوائح بمجموعات بشرية واسعة كان يهمها الحصول على الجنسية اللبنانية، منها الأكراد وعرب وادي خالد وأهالي بعض القرى الحدودية في الجنوب ومجموعات من الكلدان والأشوريين والأقباط وسائر الأقليات الوافدة من البلدان العربية. فكان تعداد المقترح إصدار مرسوم بتجنيسهم يبلغ نحو ١٢٥ ألف شخص، نصفهم تقريباً من المسلمين ونصفهم الآخر من المسيحيين. ولكن شبهة «الإتاوات» للوسطاء ظلت حائمة، ولو بمعدلات أدنى مما كان مطلوباً عندما كان العدد المرشح للتجنيس محدوداً. فرفضت التجاوب مجدداً. فإذا بوفود من تلك المجموعات، خصوصاً المسلمة منها، تتحرك، أو بالأحرى تُحرّك، لمقابلتي والضغط عليّ للاستجابة. فقاومت كل تلك الضغوط ورفضت الانصياع. فلم يصدر المرسوم المعهود في نهاية ذلك العهد المشؤوم.

من كتاب «عهد القرار والهوى، ١٩٩١».

قُنْبُلَة اللحْظَةِ الأخيـرَة

كان اليوم الأخير من عهد الرئيس الشيخ أمين الجميل، المصادف ١٩٨٨/٩/٢٢، يوماً طويلاً في تاريخ الأزمة اللبنانية. وكان رئيس الجمهورية قد افتتح نهاره بتكليف النائب بيار حلو تشكيل حكومة «انتقالية» عملاً بالنظرية التي كان يتبناها، والتي نقلها إلينا عن لسانه بعض الأصدقاء المشتركين من السياسيين وسفراء بعض الدول الأجنبية، بوجوب الاحتفاظ بالمنصب الأول في الدولة، أياً يكن، لماروني. وهذا ينطبق على رئاسة الحكومة الانتقالية في حال شغور سدّة رئاسة الجمهورية.

وأثناء محاولة النائب بيار حلو تأليف الحكومة، دعا مفتي الجمهورية اللبنانية، المغفور له الشيخ حسن خالد إلى اجتماع فوري للرؤساء الروحيين للطوائف الإسلامية الثلاث بغية التصدي لهذه الخطوة. وقد عقد هذا اللقاء عند الساعة الرابعة من بعد ظهر ذلك اليوم. وعند شيوع الخبر، اتصل بي المرحوم داني شمعون، وكانت تربطني به صداقة شخصية قديمة تعود إلى أيام الدراسة، وناشدني التدخل لإلغاء القمة الروحية الإسلامية تلك، على أن يعمل هو على إيجاد حل مرضٍ مع الرئيس الجميل. فاعتذرت عن تلبية الطلب لانعدام الثقة بما يمكن أن يقدم عليه رئيس الجمهورية. وقد صدر عن القادة الروحيين بيان اعتبروا بموجبه حكومتي الحكومة الشرعية الوحيدة ورفضوا أي مشروع حكومة انتقالية وطلبوا من الجميع عدم الاشتراك فيها.

مرت الساعات الأولى من ليل أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨ بطيئة ثقيلة، وكان قد بدأ يظهر أن النائب المكلف بيار حلو يتعثر في تشكيل حكومة. وعند الثامنة والنصف خرجت من منزلي لتعزية الوزير نبيه بري بوفاة ثلاثة من قادة حركة أمل اغتيلوا بعد ظهر ذلك اليوم وهم في طريقهم من بيروت إلى الجنوب. ولدى عودتي أبلغتني ابنتي وداد أن الوزير جوزيف الهاشم قد اتصل هاتفياً من القصر الجمهوري. وعندما طلبته هاتفيّاً سألني عن استعدادي لترؤس حكومة انتقالية. فأجبته بأني موافق على ترميم الحكومة القائمة في شكل متوازن كما سبق لي قبل بضعة أيام أن أبلغت داني شمعون عندما طرح عليّ هذا السؤال.

وعند التاسعة وأربعين دقيقة اتصل بي الأستاذ غسان تويني من القصر الجمهوري، وبعد تبادل التحية أحالني على داني شمعون الذي عرض عليّ باسم الرئيس الجميّل تشكيل حكومة من ٢٤ وزيراً برئاستي. وقد ضمت التشكيلة المقترحة من المسلمين عثمان الدنا وعمر كرامي ونزيه البزري وناظم القادري ونبيه بري وعادل عسيران ومحمود عمار وخليل الخليل ورفيق شاهين ووليد جنبلاط ومروان حمادة. وضمت من المسيحيين داني شمعون (نائباً للرئيس) وجورج سعادة وميشال عون وسمير جعجع وجوزيف الهاشم وفكتور قصير وعبد الله الراسي وميشال ساسين وخليل أبو حمد ونصري المعلوف وأحد الأرمن.

وهكذا شملت التشكيلة المطروحة جميع الذين كانوا في الحكومة القائمة آنذاك ما عدا جوزيف سكاف لسبب لم أعرفه.

رفضت العرض لأن التشكيلة المقترحة غير متوازنة باعتبار أن كثرة المسيحيين فيها من «الجبهة اللبنانية» أو ذوي العلاقة بها، وجميعهم (باستثناء الراسي) ونصف المسلمين تقريباً مقيمون في المنطقة الشرقية. ولعل القصد من ذلك كان تغليب المؤثرات الجغرافية على نهج الحكومة. ولاحظت أن الرئيس سليمان فرنجية لم يتمثل بماروني، كما أن نيابة رئاسة مجلس الوزراء أعطيت لماروني فيما العرف يقضي بتخصيصها لأرثوذكسي. فكان جواب داني شمعون على ملاحظتي: «الأرثوذكس نحن كفيلون بهم. ومن حق الموارنة أن تكون لهم نيابة الرئاسة هذه لتعويضهم عن شغور سدة الرئاسة التي يشغلها ماروني، أما

الرئيس فرنجية فيمكن التفكير باقتراح يرضيه». ولكنني بالطبع لم أرض بهذا الرد.

وعند الساعة العاشرة اتصل بي سفير دولة عربية كبيرة متمنياً عليّ إسناد وزارة الدفاع إلى ميشال عون.

وعند العاشرة والثلث قررت المبادرة بطرح متوازن، قوامه ترميم الحكومة القائمة التي كانت تتألف من عشرة وزراء بملء المراكز الشاغرة، ورفع العدد إلى أربعة عشر وزيراً. فطلبت من المهندس محمد قباني الذي كان موجوداً بجانبي مع أصدقاء آخرين، الاتصال بالمستشار الرئاسي إيلي سالم في القصر الجمهوري وطرح التشكيلة عليه. لكن داني شمعون رد على المكالمة فعرضت عليه مشروع تشكيلة برئاستي تضم من المسلمين عمر كرامي ونزيه البزري ونبيه بري وعادل عسيران ومحمد يوسف بيضون ووليد جنبلاط، ومن المسيحيين جوزيف الهاشم وداني شمعون وجورج سعادة (باعتباره رئيساً للجبهة اللبنانية ووجوده مع داني شمعون يجب أن يغني عن تمثيل الجبهة بآخرين) وعبد الله الراسي وفكتور قصير وجوزيف سكاف وأحد الأرمن. وأردفت اقتراحاً باستحداث منصبين لنيابة رئاسة مجلس الوزراء يشغل أحدهما أرثوذكسي على جاري العرف، ويشغل الثاني ماروني، أي داني شمعون تحديداً.

فأبدى شمعون ارتياحه للتشكيلة المقترحة ووعد بالجواب بعد عشر دقائق. مرّ نحو الساعة دون أن أتلقى جواباً. فاتصلت بنقيب الصحافة محمد البعلبكي وطلبت منه الاتصال بصديقه غسان تويني لإقناع رئيس الجمهورية بالعرض تداركاً للأسوأ. وكنت في هذه الأثناء أتصل بالرئيس حسين الحسيني لإطلاعه على التطورات تباعاً.

تعذَّر على نقيب الصحافة إجراء اتصال هاتفي بالقصر الجمهوري، ولم يلبث أن جاء الجواب قبل عشر دقائق من منتصف الليل بإعلان تشكيل الحكومة العسكرية، التي رفض الضباط المسلمون للتوّ المشاركة فيها. فولدت ميتة. وقبل إعلان التشكيلة العسكرية بخمس دقائق تلقيت اتصالاً من داني شمعون يبلغني

بنبرة الممتعض أن اقتراحي لم يمرّ وأنه، أي داني شمعون، سيغادر القصر تلك اللحظة.

أذكر أنني في أول جلسة عقدتها حكومتي في مرحلة الانقسام، أي بعد يومين فقط، عرضت أمام الوزراء خلاصة تلك التطورات. فعلّق وليد جنبلاط على التشكيلة التي اقترحتها: «أما وقد رفضوها، فلا بأس. ولكنها لم تكن مقبولة». وهكذا لو قبلها رئيس الجمهورية لكنت واجهت مشكلة من نوع آخر.

وفي مقابلة أجرتها جريدة «الديار» اللبنانية مع جوزيف الهاشم، ونشرتها في العدد ٧٨٠ الصادر بتاريخ ٢٣/٩/١٩٩٠، جاء أن التفكير بحكومة يكون الوزراء فيها بنسبة ٨ من المنطقة الشرقية إلى ٥ من المنطقة الغربية إلى جانب وجود نائب رئيس من فئة معينة كان من قبيل التحسب لاحتمالين: المقاطعة أو «احتمال تعرّض رئيس الحكومة للاغتيال».

من الغريب، لا بل من المستهجن، أن يخطط طرف سياسي عند البحث في تأليف حكومة وفي لحظة تاريخية مصيرية مفترضاً احتمال تعرض رئيس حكومة بلاده للاغتيال ضماناً لانتقال السلطة في تلك الحال إلى فريقه السياسي. هكذا كانت شراسة التفكير السياسي في لبنان.

في أي حال، عند سماعي إعلان تشكيل الحكومة العسكرية، أعلنتُ عدم شرعيتها واستمرار حكومتي في تحمّل المسؤولية وفق النص الدستوري (المادة ٦٢) الذي يقول: «في حال خلو سدّة الرئاسة لأية علّة كانت تناط السلطة الإجرائية وكالةً بمجلس الوزراء».

أما أسباب رفضي، ورفض الفريق الذي كنتُ أمثل، لمبدأ تشكيل حكومة انتقالية في مثل الحالة التي كنا فيها، فقد شرحتُها إعلامياً غير مرة وناقشتها في لقاءات طويلة مع قيادات لبنانية وبعض الممثلين الدبلوماسيين الأجانب. وقد تناولت الموقف بإسهاب في كتاب مفتوح وجهته إلى غبطة البطريرك الماروني مار نصرالله بطرس صفير، بتاريخ ١٩/٩/١٩٨٨، أي صبيحة لقائه مع مجموعة

من النواب المسيحيين للتداول في تطورات الوضع على هذا الصعيد. ويمكن إيجاز الموقف المتخذ آنذاك بالنقاط الآتية:

ليس هناك شيء اسمه حكومة انتقالية في الدستور اللبناني، كما ليس في الدستور، ولا في العرف، ما يقضي بأن تكون رئاستها لماروني. ولم يكن هناك حتى سابقة من هذا القبيل، إذ لم يسبق في تاريخ الانتخابات الرئاسية في لبنان أن انتهى عهد رئاسي من غير انتخاب رئيس جديد يخلف الرئيس المغادر.

أما الحقيقة فهي أن هناك عرفاً دستورياً ثابتاً ومستقراً يقضي بأن تكون رئاسة الحكومة لمسلم كما يقضي بأن تكون رئاسة الجمهورية لماروني. أما القول بأن رأس الدولة يجب أن يكون مارونياً في كل الأوقات، حتى إذا ما شغرت رئاسة الجمهورية ولو لساعة من الزمن كان للموارنة حق في رئاسة الحكومة، فقول غريب يستثير على الأقل تساؤلين:

أولاً، إذا كان العرف الدستوري يُقطع رئاسة الجمهورية للموارنة، ورئاسة الحكومة للمسلمين، فلماذا تكون الغيرة على نصيب الموارنة من ذلك العرف ولا يكون مثلها على نصيب المسلمين منه.

ثانياً، لو سلمنا بالمنطق القائل بإسناد رئاسة الحكومة لماروني في حال شغور سدّة رئاسة الجمهورية ولو لبرهة من الزمن، فما الذي يحصل عند انتخاب ماروني رئيساً للجمهورية فيما لو لم يتمكن لفترة من تشكيل حكومة جديدة برئاسة مسلم؟ هل يستأثر الموارنة بالرئاستين معاً خلال تلك الفترة؟ هذا مع العلم أن هناك حالات كثيرة كانت الحكومات فيها مستقيلة ولم يكن بالإمكان تأليف حكومات بديلة لخلافتها على امتداد فترات طويلة من الزمن دامت بعضها بضعة أشهر.

أما الإيحاء بأن المسلم لا يؤتمن على مقدرات البلد في موقع الرئاسة لحكومة تتولى السلطة الإجرائية حتى خلال فترة طارئة فأمر لا يمكن أن يصدر إلا عن كافر بوحدة لبنان. هذا مع العلم أن رئيس الحكومة في هذه الحال لا

يتمتع منفرداً بأية صلاحيات ذاتية. فالسلطة في تلك الحال تبقى حسب الدستور جماعية، وهي منوطة بمجلس الوزراء ككل.

وأخيراً لا آخراً، إذا كان الدستور ينصّ صراحة على أن السلطة الإجرائية تناط بمجلس الوزراء في حال خلو سدة الرئاسة لأية علّة كانت، فهو يفترض عدم التمييز في التعاطي مع واقع الشغور بين أن يكون السبب (العلة) طارئاً أو فُجائيّاً (مثل العجز أو الوفاة) فتتولى في تلك الحال الحكومة القائمة ـ وهي دوماً برئاسة مسلم ـ السلطة الإجرائية، أو أن يكون السبب مرتقباً كما في حال انتهاء ولاية رئاسية من غير انتخاب خلف للرئيس المغادر، فكيف تجوز رئاسة المسلم في حال ولا تجوز في حال أخرى؟ وإذا كان النص الدستوري لا يميّز بين حال وحال، فإن الإصرار على مثل هذا التمييز يعد تجاوزاً على الموجب الدستوري.

ويمكن القول إن الحكومة المعلنة ولدت ميتة دستورياً، بمعنى أنها فقدت الأهلية دستورياً بمجرد خروج الضباط المسلمين منها منذ اللحظة الأولى. فالمادة ٩٥ من الدستور كانت تنص صراحة على وجوب «تمثيل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وتشكيل الوزارة».

بناءً على ما تقدم، فإن الحكومة المعلنة خلال الدقائق الأخيرة من عهد الرئيس السابق هي حكومة غير شرعية، وأن حكومتنا هي الحكومة الشرعية حسب أحكام الدستور والعرف الدستوري.

من كتاب «عهد القرار والهوى، ١٩٩١».

من مفارقات السياسة اللبنانية

كان رئيس الجمهورية الشيخ أمين الجميل يريد التخلص من العماد ميشال عون بإعفائه من قيادة الجيش اللبناني، وأنا الذي كنت من حيث لم أقصد سبباً في بقائه.

كنتُ بعبارة أخرى، ويا للمفارقة، مسؤولاً ولو عن غير قصد مني عن بقاء العماد عون في قيادة الجيش، فحميته في موقعه في الوقت الذي كان رئيس الجمهورية يبحث عن طريقة لصرفه من الخدمة لأنه بات يضايقه، ولعل أمين الجميل كان يرى فيه عقبة يمكن أن تعترض سبيله لاحقاً في سعيه، كما كان الاعتقاد السائد، إلى تمديد ولايته الرئاسية على الأقل سنتين إضافيتين.

وشاء القدر أن يكون الرئيس الجميل بعد ذلك هو الذي يوقع مرسوم تعيين عون رئيساً لما سُمّي حكومة عسكرية انتقالية، وأكون أنا الذي أقف في مواجهته وأقود معركة الرفض لشرعيته، وفي نهاية المطاف معركة إسقاطه.

كان الرئيس أمين الجميل، كلما بادره أحد زائريه بالسؤال عما تمّ في ملاحقة قضية اغتيال المغفور له الرئيس رشيد كرامي، يختبىء وراء القول إنه لم يتلقَّ من رئيس الوزراء، أي مني أنا، أو من وزير الدفاع الرئيس عادل عسيران أي اقتراح في هذا الشأن. فما الذي يستطيعه هو في تلك الحال؟

وكان هذا القول المتكرر على لسان أمين الجميل يتناهى إليّ من الذين يسمعونه.

وبعدما انقضى ما يناهز الشهر على حادث اغتيال الرئيس رشيد كرامي، أعددت مشروع مرسوم بإقالة جميع الضباط الذين يُعتبرون مسؤولين بالتقصير والإهمال عن حادث التفجير الذي تعرضت له الطائرة المروحية العسكرية ورئيس وزراء لبنان على متنها. وقد شمل مشروع المرسوم قائد الجيش العماد ميشال عون، ومدير شعبة المخابرات في الجيش العقيد سيمون قسيس، ورئيس قسم الأركان العسكري في شعبة المخابرات، المسؤول بحكم وظيفته عن أمن منشآت الجيش اللبناني وأجهزته ومعداته، الرائد جورج شهوان، وقائد موقع أدما الجوي الذي انطلقت منه الطائرة المروحية عند توجهها لملاقاة الرئيس كرامي في طرابلس بغية نقله إلى بيروت، العقيد حنا سليلاتي، وقائد سلاح الطيران العميد فهيم الحاج.

لم أكن بذلك أتهم أحداً من هؤلاء بالمسؤولية المباشرة عن جريمة اغتيال الرئيس كرامي. فذلك لم يكن من حقي، فضلاً عن أن مثل هذا الاتهام، لو صحّ، كان يتطلب أكثر من الإقالة. ولكنني كنتُ، كما كان واضحاً من حيثيات مشروع مرسوم الإقالة، أحمّلهم تبعات التقصير والإهمال حيال الجريمة. وهذا في اعتقادي، كما شرحت لكل من باحثني في الأمر في ما بعد، طبيعي ومفترض، وهو أضعف الإيمان، إن صح التعبير.

فمثل هذا يجري في سائر بلدان العالم عادة عندما تواجه خطباً جللاً من الخطوب. فهناك دوماً من يتحمّل مسؤولية الإهمال أو التقصير، أو المسؤولية المعنوية على الأقل. وهكذا عندما اخترقت طائرة صغيرة خاصة يقودها أحد المواطنين الألمان، قبل فترة قصيرة، الأجواء في الاتحاد السوفياتي وهبطت في الساحة الحمراء وسط العاصمة موسكو من غير أن تكتشفها أجهزة الرصد وتمنعها، اضطر وزير الدفاع السوفياتي إلى الاستقالة، وما كان هو بالطبع المسؤول المباشر عن وقوع الحادث وإنما اعتبر مسؤولاً معنوياً وسياسيّاً عمّا حصل من قبيل التقصير والإهمال. وعندما وقعت حرائق هائلة في الصين قبل حين، قضت على مساحات واسعة من الغابات قبل أن تتمكن أجهزة الإطفاء من إخماد النيران، استقال وزير الأحراج. وعندما اكتُشف أن أحد معاوني وزير

من الوزراء في ألمانيا يقوم بالتجسس لحساب جهة خارجية استقال الوزير. وليس في كل هذه الأمثلة ما يمكن مقارنته بهول حادث اغتيال الرئيس رشيد كرامي. فلماذا لا يستقيل، أو يُقال، الضباط المسؤولون عن أمن طائرة عسكرية من مناصبهم ولو من باب التقدير لفداحة الحادث الذي كان إهمال المؤسسة العسكرية أو تقصيرها سبباً مباشراً في وقوعه؟ والمعروف أن المغفور له الرئيس رشيد كرامي كان يردد، عندما كان يحذّره أصدقاؤه من خطر التنقل باستمرار بواسطة المروحية العسكرية، قائلاً: أنا إذ أفعل ذلك إنما أضع نفسي في عهدة العسكريين وهم في هذه الحال مسؤولون مباشرة عن أمني وسلامتي.

اتصلت بوزير الدفاع الرئيس عادل عسيران وطلبت إليه الحضور، فوافاني بعد ساعة من الزمن. وعندما عرضت عليه المسألة كان مقتنعاً معي في الرأي كليّاً، ولم يتردد لحظة واحدة في تبنّي مشروع المرسوم وتوقيعه. فوقعتُ المرسوم بعده وأرسلته على عجل إلى رئيس الجمهورية الشيخ أمين الجميل.

بعد بضعة أيام، جاءني زائراً المغفور له محمد شقير، مستشار رئيس الجمهورية وقال: «جئتك حاملاً رسالة شفهية خاصة. الرئيس الجميل يُقرِئك السلام ويبلغك أنه استلم مشروع المرسوم ويريد أن يسألك: هل هذا المشروع هو «للتمريك» (أي لتسجيل نقطة عليه) أم للتنفيذ»؟.

فبادرته للتوّ بالجواب: «أبلغ الرئيس الجميل سلامي وقل له: إن المشروع الذي بين يديه هو للأمرين معاً. إنه «للتمريك» والتنفيذ. فالرئيس هو الذي لا يترك مناسبة إلا و«يُمرّك» أنه لم يتلقَّ من رئيس الوزراء أو من وزير الدفاع اقتراحاً يتعلق بقضية اغتيال الرئيس رشيد كرامي. وهذا هو ردّي إلى أن يجلو التحقيق القضائي والعسكري الذي يجري حول الجريمة كل حقائقها وملابساتها ويحدد هويات المسؤولين عن ارتكابها والتخطيط لها والتحريض عليها، لينال كل مسؤول عقابه. ولكن مشروع المرسوم هو حتماً للتنفيذ. فليوقعه رئيس الجمهورية كي يأخذ طريقه إلى التنفيذ كما يجب».

وهنا أردف محمد شقير قائلاً: «في هذه الحالة، يرى الرئيس أمين الجميل

أن تتمّ العملية على مرحلتين: فلنصدر الآن مرسوماً بتنحية قائد الجيش العماد ميشال عون وحده، ثم نتفق على من يحل محله في قيادة الجيش. فإذا ما تمَّ ذلك، فيمكن عند ذاك الاتفاق مع القائد الذي سيُعيّن على ما يجب اتخاذه من خطوات إضافية».

فكان جوابي الرفض، قائلاً: «إنني أعلم أن الودّ مفقود بين رئيس الجمهورية الشيخ أمين الجميل والعماد عون، والرئيس يريد الاقتصاص منه منفرداً. وأنا على غير استعداد لأن أكون مطيّة لتحقيق مأربه هذا. ثم إنني على يقين من أن الرئيس، بعد التخلّص من قائد الجيش العماد ميشال عون، لن يجاريني في خطوة أخرى. فلقد تعوّدنا منه مثل هذا الأسلوب والشطارة. لذا فإنني أصرّ على مشروع المرسوم كما هو. فليوقعه».

ولم يكن ليخطر في بالي آنذاك أن العماد عون كان يضمر طموحاً للوصول إلى سدّة الرئاسة الأولى. أو أن الفرصة كانت حقيقةً متاحة أمامه لتحقيق مثل هذا الطموح فيما لو كان يراوده. لذلك لم أرَ فيه أو منه خطراً.

في أي حال لم يأتني من الرئيس الجميل أي رد على موقفي. وبعد فترة قصيرة، وقع محمد شقير، رحمه الله، ضحية حادث اغتيال منكر.

هكذا، حميتُ عملياً، من حيث لم أقصد، العماذ ميشال عون في قيادة الجيش لأعود فأجابهه وهو في موقع آخر.

إنها من مفارقات التجربة اللبنانية.

من كتاب «عهد القرار والهوى، ١٩٩١».

من تجارب الوحدة في الانقسام

في ظل انقسام السلطة الإجرائية، وغياب السلطة الاشتراعية، منذ شغور سدّة الرئاسة بسقوط الاستحقاق الدستوري عام ١٩٨٨، كان همّنا الأول المحافظة على وحدة الدولة ريثما تينع ظروف انتخاب رئيس للجمهورية وتوحيد السلطة الإجرائية وإعادة النشاط لمجلس النواب. وإذ أخفقنا في محاولاتنا المتكررة لتوحيد الحكومتين في حكومة واحدة، أضحى همّنا يتركّز بالأولوية على صون وحدة مؤسسات الدولة، ريثما يتحقق الحل الجذري الذي يضمن وحدة البلد وبالتالي وجوده.

كان رائدي هو إيماني بأن وحدة الدولة هي في نهاية التحليل في وحدة مؤسساتها، خصوصاً الكبرى منها. لم يكن في اليد حيلة إزاء الانقسام الذي حلّ بالحكم على مستوى القمة بسبب شغور موقع الرئاسة الأولى، بما أخذ يهدد وحدة الدولة والوطن. من هنا، وإلى أن ينقضي هذا الظرف الانقسامي العارض، وجدتُ من واجبي أن أبذل ما في وسعي للمحافظة على وحدة الدولة قدر الممكن عملياً من خلال المحافظة على وحدة مؤسساتها، وقد كانت هذه المؤسسات تتعرض لضغوط شديدة للغاية أضحت معها في مواجهة خطر التمزّق تحت وطأة التجاذب العنيف المتصاعد بين السلطتين المتنازعتين، وبالتالي خطر الانشطار نهائيّاً على الخط الفاصل بين المنطقتين.

ولقد كان هذا التوجّه الذي التزمته مصدر تحديّات لي وإزعاجات

ومضايقات لا يعرف مداها بعد الله إلا قلّة من الذين عايشوا هذه التجربة القاسية عن قرب إلى جانبي. وقد نتج عن هذا الوضع من الشدّة والتأزّم ما انعكس حتى على العلاقات داخل مجلس الوزراء الذي كُنت أتولّى رئاسته، الأمر الذي أدّى إلى امتناعي عن دعوته إلى اجتماعات رسمية بعد شهر حزيران (يونيو) ١٩٨٩، وعدنا إلى تصريف الأعمال الحكومية بقرارات جوّالة، من غير اجتماعات تعقد، على غرار ما كانَ حاصلاً خلال الأشهر الأخيرة من عهد الرئيس أمين الجميّل حينما اضطّر الرئيس رشيد كرامي وفريقه في الحكومة، وكنتُ منه، إلى مقاطعة رئيس الجمهورية بسبب ممارساته، واستمرّت تلك المقاطعة بعد تسلّمي رئاسة الحكومة عند استشهاد الرئيس كرامي، حتى نهاية الرئيس الجميّل.

وقد شعرتُ أن الضغط عليَّ، من جانب أطراف كانوا محسوبين في عداد الحلفاء الطبيعيين لي، بلغ أقصاه في ١٩٨٩/٦/٢١ إذ تعرّض أحد المعاونين لي، هو مدير مكتب الحبوب في وزارة الاقتصاد، لعملية خطف في الوقت الذي كنتُ أواجه وضعاً عسيراً جدّاً على الصعيد التمويني، بصفتي وزيراً للاقتصاد والتجارة. ففيما كان راجي البساط يغادر منزله في منطقة رأس بيروت متوجّهاً إلى مكتبه في وزارة الاقتصاد، اعترض سبيله ثلاثة مسلّحين واقتادوه إلى معتقل في أسفل أحد المباني خارج العاصمة، حيث قضى أربعة أيّام يساكن الجرذان في ظلام دامس، ويخضع لتحقيقات غليظة لا مرتكز لها ولا سبب مشروعاً. كان هذا المسؤول من الذين عُرفوا بجدارتهم وإخلاصهم ونزاهتهم، وكان ساعدي الأيمن في معالجة مشكلة النقص الذي كانت تعاني منه البلاد في مادتي القمح والطحين وسط أدق الظروف السياسية والأمنية التي كانت تحيط بنا، لذا شعرت أنني طُعِنتُ بخطفه في الصميم، لا بل شعرتُ وكأنني كنتُ أنا المستهدف به. فتوجهتُ عبر وَسائل الإعلام بنداءٍ عنيف اللهجة، تناولت فيه الميليشيات والمسلّحين بأقذع العبارات. فكان من جرّاء الحملة التي شننتها تعميق الهوّة بيني وبين كل هؤلاء، وتفاقم حال الغربة التي كانت بيني وبين من كان من المفترض أن أكون معهم في صف واحد في مواجهة أزمة الحكم التي كانت تهدّد وحدة لبنان وطناً ومجتمعاً ودولة.

في واقع الأمر، كانت جميع مؤسسات الدولة تتعرّض لضغوط شتّى تهدّد وحدتها وكيانها. ولكن الحالات التي كانت شغلنا الشاغل بوجه خاص كانت تلك المتعلّقة بالمؤسسة العسكرية، ومصرف لبنان المركزي، ومديرية الأمن العام.

فلقد حرصنا منذ بداية عهد الانقسام في السلطة على التحذير تكراراً من مغبّة المساس ببنية الدولة أو أيٍ من مؤسساتها. وقد فعلنا ذلك من خلال وسائل الإعلام، وكذلك من خلالٍ اتصالاتنا مع سفراء الدول المهتمّة بالوضع اللبناني والقيادات اللبنانية. وكانت رغبة العماد عون في الإقدام على خطوة تمسّ إدارة الأمن العام وشعبة المخابرات في الجيش قد أصبحت مؤكَّدة. ولم يلبث أن سمّى العميد عامر شهاب رئيساً لشعبة المخابرات في الجيش. فسارعنا إلى رفض هذه التسميات، ولكننا، من منطلق حرصنا على وحدة المؤسسة في كلتا الحالتين، سلكنا طريق التكليف لتأمين استمرار العمل في هذين المرفقين الأمنيين.

والتكليف ليس تعييناً، وإنما هو تدبير مؤقت لملء شغور معيّن لتأمين استمرار العمل في المراكز القيادية في الدولة ريثما يتم التعيين حسب الأصول القانونية. وهكذا فإن التكليف يصدر عن الوزير المختص، بينما التعيين يصدر في أكثر الحالات عن مجلس الوزراء. فكلفنا العقيد أسعد الطقش لمديرية الأمن العام والعميد نبيه فرحات لرئاسة شعبة المخابرات العسكرية. ولكن، بوجود مرجعين متعارضين في كل من الجهازين، بدأت هوّة الانقسام العملي بين شطريهما تتسع مع الأيام، ولو أن كلاً من الكيانين بقي من الوجهة القانونية واحداً.

كانت الحكومة التي أتولّى رئاستها قد شرعت، منذ اللحظة الأولى من عهد الانقسام، في مناقشة كيفية التعاطي مع موضوع العماد عون شخصياً، فرسا الرأي في النتيجة على اعتبار منصب قائد الجيش شاغراً باعتبار أن قانون الدفاع الوطني يحظر الجمع بين قيادة الجيش وأي منصب آخر، بما في ذلك الوزارة. حتى الذين اعترفوا بشرعية أو دستورية الحكومة العسكرية التي كان العماد عون

رئيساً لها ووزيراً للدفاع فيها، فإنهم لا يستطيعون أن ينكروا أن احتفاظه بقيادة الجيش لم يعد قانونيّاً، ولكن حكومتنا لم تكن تعترف بشرعية الحكومة العسكرية أو دستوريتها، واعتبرته مغتصباً للسلطة ومتمرّداً وبالتالي مفصولاً حكماً من منصبه، واعتبر المنصب شاغراً لانصراف صاحبه إلى ممارسة عملٍ آخر يحظّره القانون على قائد الجيش كيفما نظرنا إلى الأمر. ولكنني أبيتُ الموافقة على قرار يتخذه مجلس الوزراء بتعيين خلف له، وذلك انسجاماً مع السياسة التي تبنيتها لتلك المرحلة الانقسامية بعدم التعرّض لبُنى المؤسسات في الدولة خوفاً عليها من الانشطار نهائيّاً تحت وطأة التجاذب السياسي. وبعد سجالات مضنية جداً، استمرّت عبر أكثر من جلسة لحكومتي (وقد تخلل الفترات الفاصلة بين الجلسات مراجعات كثيرة) قرر مجلس الوزراء الطلب إلى وزير الدفاع الوطني الرئيس عادل عسيران اتخاذ القرار المناسب بصفته وزيراً للدفاع. وبهذه الصفة أصدر قراراً بتسمية العميد سامي الخطيب، بعد ترقيته إلى رتبة لواء، قائداً للجيش بالتكليف، وهذا من اختصاص الوزير. وكان هناك رأي داخل مجلس الوزراء يصرّ على ترقيته إلى عماد، وهي الرتبة الملازمة لقائد الجيش الأصيل. فأبيت ذلك كي لا يُفسّر القرار بأنه تعيين لقائد جيش جديد أصيل. فيكون ذلك سبباً لتعميق الشرخ داخل المؤسسة العسكرية التي تعتبر وحدتها من ضمانات المحافظة على وحدة الدولة، خصوصاً في تلك المرحلة. وقبل تسمية اللواء سامي الخطيب كان الاتجاه لتسمية مسيحي قائداً للجيش. ولكن أحداً من الضبّاط المسيحيين المؤهّلين لم يستجب لرغبتنا تجنّباً للحرج.

وبصفته قائداً للجيش بالتكليف قام اللواء سامي الخطيب بنشاط مشهود وفعّال في تجميع وحدات الجيش في المناطق الخاضعة لسلطة حكومتنا، وتنظيمها، وتشغيلها. ولولاه لكانت جموع العسكريين تلك بلا قيادة، وبالتالي في وضع غير صحّي سواء من زاوية المؤسسة العسكرية حاضراً ومستقبلاً أو من الزاوية السياسية في ضوء اعتبارات تلك الفترة.

لم يلبث العماد عون أن فجّر في وجهي مشكلة جديدة عندما أعلن دعوة عامة للتطوّع في الجيش من خلال شتّى وسائل الإعلام. فنشأت على الأثر، في

المقابل، مطالبة في جانبنا لفتح باب التطوّع في الجيش. وقد حمل قائد الجيش بالتكليف هذه المطالبة إليّ، ولقيت صدى فورياً وضاغطاً داخل حكومتي (التي أخذت وسائل الإعلام في الجانب الآخر تطلق عليها تسمية «تجمّع الصنايع»، في إشارة إلى منطقة الصنايع حيث يقوم القصر الحكومي).

كان من الطبيعي أن تواجه خطوة العماد عون بمثلها. فهذا ما كان يقضي به منطق الصراع المحتدم آنذاك. ولقد استهولتُ الفعل ورد الفعل، وكان الفعل في منطق الصراع يبرر ردّ الفعل. فرفضتُ خطوة العماد عون علناً وحذّرتُ من عواقبها على المؤسسة العسكرية وعلى الوضع السياسي والأمني العام وعلى الوضع المالي لخزينة الدولة. ولقد شغل هذا الموضوع حيّزاً واسعاً من الاتصالات التي انبريتُ إلى القيام بها خلال تلك الفترة داخليّاً وخارجيّاً، محذّراً من الأخطار التي يمكن أن تترتّب على التسابق بين شطري الجيش في تنمية عديدهما وتطوير إمكاناتهما تجهيزاً وعتاداً وسلاحاً.

هذا الموضوع كان مصدر تأزيم جديد داخل حكومتي. فاقتضى الكثير من المناقشات، وأحدث الكثير من التوتّر في نمط التخاطب والتعامل داخل الحكومة وخارجها.

رفضت مبدأ فتح باب التطوّع في الجيش في ظل الانقسام القائم. وحجّتي في ذلك أن فتح هذا الباب سيؤدّي حتماً إلى تسابق بين شطري الجيش في تنمية عديدهما بلا ضوابط ولا حدود. أما الكارثة الكبرى فهي أن تعبئة المجنّدين الجدد ستكون حتماً على صورة المرحلة، أي أن قيادة كل شطر من الجيش سوف تعمد في ظل الظروف الانقساميّة السائدة إلى تعبئة الذين تجنّدهم على معاداة ومقاتلة الشطر الآخر. وهذا بمثابة الاستسلام لمنزلق الانتحار الوطني. يضاف إلى ذلك أن فتح باب التطوّع من غير حدود، على مبدأ المنافسة بين الطرفين سعياً لاحتفاظ كل منهما بتفوّقه على الآخر، سوف يتطلّب من التجهيز والتسليح ما لا قِبَل لخزينة الدولة بتحمّله.

وبالفعل، من غير ضمّ أعداد جديدة إلى الجيش عن طريق التطوّع، جاء

وقت طلعت عليّ قيادة الجيش في جانبنا بلوائح للتجهيزات والأسلحة والذخائر المطلوب شراؤها من الخارج، مما لم يكن ميسوراً في ظل الإمكانات المادية التي كانت في حوزة الدولة. فرفضتُ الطلب، مجازفاً بأزمة صامتة جديدة داخل الحكم.

برغم كل الضغوط التي مارستها على العماد عون من خلال السفراء والوسطاء الذين كانوا يلمّون على كلينا، فإن العماد مضى قدماً في الترتيبات التي أعلنها لقبول متطوّعين جدد. وعندما توجهنا إلى تونس في نهاية كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩، تلبية لدعوة اللجنة العربيّة السداسيّة، تحدّثتُ مع اللجنة، وبخاصّة مع رئيسها الشيخ صباح الأحمد الصباح، وزير خارجيّة الكويت، في الأمر وشرحت عواقب السير في هذا الخط، منبّهاً إلى أن ذلك سيدفعني إلى فتح باب التطوّع من جانبي أيضاً. فبادر العماد عون على الأثر إلى إيفاد السفير فؤاد الترك لمقابلتي مُستطلعاً رغبتي في هذا الشأن. فطلبت إليه أن ينقل إلى العماد عون إصراري على أن يُعلِن وقف عمليّة التطويع. فجاء الجواب من العماد عون بأنه على استعداد لذلك، وطلب منّي، بالواسطة، أن أبعث إليه بمن يأخذ التصريح المطلوب منه شخصيّاً. فتولّى ذلك الصحافي المرافق لي سمير منصور، إذ توجّه لمقابلة العماد عون في مقصورته في الفندق، فأملى هذا الأخير عليه تصريحاً بالمعنى المطلوب، وأخذ الصحافي منصور على عاتقه تعميمه على وسائل الإعلام.

وفي لقائي مع اللجنة العربيّة السداسيّة اقترحت أن يتضمّن بيانها الختامي إصراراً على طرفي النزاع في لبنان عدم التعرّض لبُنى الدولة ومؤسساتها خلال فترة الانقسام. فطلبت اللجنة إليّ أن أعدّ النص اللازم. وقد استجابت اللجنة لطلبي وظهر النصّ الذي اقترحته، بالاتفاق مع السيّد حسين الحسيني، ضمن الفقرة الختاميّة لبيان اللجنة الصادر في نهاية أعمالها بتاريخ ١٩٨٩/٢/١، وذلك حيث جاء في تلك الفقرة: «وإذ تؤكّد اللجنة مجدّداً وقوف الدول العربية إلى جانب لبنان، وتعبّر عن تفاؤلها بالمساعي الرامية إلى إخراجه من محنته، فإنها تناشد مختلف الجهات الامتناع عن اتخاذ أية إجراءات أو تدابير من شأنها توتير

الأجواء السياسيّة، أو المساس ببنية المؤسسات والإدارة العامّة، أو عرقلة الحركة الاقتصاديّة والتموينية، وذلك حتى تتوفّر للجنة أفضل الأجواء لاستكمال اتصالاتها ومساعيها التوفيقيّة».

ولكن امتثال العماد عون لم يطل طويلاً. فقد عاد إلى قبول متطوّعين في الجيش سراً. كنتُ أرفض تصديق كل ما يُقال لي في هذا الصدد، وأعتبره من باب التذرع لحملي على قبول المتطوّعين في جانبنا، إلى أن بدأت الأدلّة القاطعة تدهمنا وتصدمنا في وسائل الإعلام، إذ بدأت قيادة عون تنعي ضحايا القتال من جانبها، وبدأ يظهر بين الضحايا أسماء متطوّعين جدد كانت تواريخ تطوّعهم تظهر في نعاويهم. عند ذاك وجدتُ نفسي مضطراً للتسليم بقبول عدد محدود من المتطوّعين في المقابل. ولكن ذلك جاء متأخّراً. فلم يلبث اتفاق الطائف أن برز إلى الوجود وانتخب رئيس للجمهورية وتبدّلت الحكومة قبل أن تنجز عمليّة قبول المتطوّعين.

وكان إصراري على رفض فتح باب التطوع في الجيش خلال مرحلة الانقسام سبباً لتفجير أزمة عنيفة داخل حكومتي، إذ كان يطالب بذلك بعض الوزراء من زعماء القوى المسلحة. وعند إصراري على الرفض تلقيت تهديداً مباشراً من أحد هؤلاء وبقحة متناهية.

وخلال مرحلة الانقسام في السلطة كان مصرف لبنان المركزي أيضاً هدفاً لضغوط عنيفة من الجانبين. فأخذتُ على عاتقي حمايته من أي ضيم.

كانت أدق المهام التي كان على مصرف لبنان الاضطلاع بها، توزيع اعتمادات موازنة الدفاع بين شطري الجيش. فكان الحل في لجوء قيادة الجيش في جانبنا إلى تكليف أحد الضبّاط التابعين لها للإشراف على هذا التوزيع. فكان تقاسم الاعتمادات يتم بين شطري الجيش بعلم قيادة الجيش في جانبنا وموافقتها.

ولقد تعرّض مصرف لبنان للتهجّم العنيف من العماد عون ومن بعض القيادات في جانبنا في آن معاً، فكان هدفاً للتنديد والتهديد والوعيد من هذا

الطرف أو ذاك كلما ردّ معاملة أو تأخّر في تسديد نفقة تهمّ هذا أو ذاك. وبلغ الأمر بالعماد عون أن لوّح مهدّداً غير مرّة بإنهاء خدمات حاكم مصرف لبنان الدكتور إدمون نعيم وتعيين بديل له. وكثيراً ما كنتُ أخوض نقاشات حادّة داخل حكومتي دفاعاً عن مصرف لبنان وسياسته. وقد ناشدت كثيراً وتكراراً زملائي في الحكومة أن يحيطوا مصرف لبنان بحلمهم، مبيّناً أن الخطر كل الخطر هو في حمل مصرف لبنان على المغالاة في اتّباع سياسة منحازة لمصلحتنا فيدفع العماد عون إلى تسمية حاكم لمصرف لبنان من طرفه. حتى إذا ما فعل، وعمّم ذلك على المصارف المركزيّة في عواصم العالم وعلى المصارف التجاريّة الرئيسة في المراكز الماليّة الدوليّة، فإن النتيجة الحتميّة ستكون تجميد الأرصدة النقديّة الأجنبيّة العائدة لمصرف لبنان في الخارج، وإحجام المصارف التي تحتفظ بودائع مصرف لبنان عن تلبية طلبات السحب من هذا الحاكم أو ذاك إلى أن يُبتّ بالنزاع حول الحاكميْن.

وهكذا فإننا، إذا غالينا في حجب التمويل عن فريق العماد عون، نكون قد حجبنا التمويل عن أنفسنا. شرحتُ هذا الواقع تكراراً أمام زملائي، ولكن ذلك لم يعفني من حملات المزايدة والإحراج.

هكذا اخترتُ ركوب المركب الخشن. تيّار الانقسام كان غامراً جامحاً، وأنا أخذتُ على عاتقي التصدّي له والإبحار في وجهه. فكان كل ذلك العناء الذي واجهت. عزائي أن ذاك العناء لم يذهب سدى. فقد طُوِيَت صفحة الانقسام، وبقيت المؤسسات واحدة موحّدة لتنبري، مع عودة السلام، إلى استعادة العافية، ومن وحدتها وعافيتها يستمد لبنان وحدته وعافيته.

من كتاب «عهد القرار والهوى ١٩٩١».

الطائفية تنتحر

المساواة بين المواطنين هي من بديهيات حقوق الإنسان قبل أن تكون مطلباً إصلاحياً وطنياً.

والمساواة هي نقيض الطائفية في النظام، لأن الطائفية تتعارض مع مبدأ تكافؤ الفرص بقدر ما تنطوي على التمييز بين مواطن وآخر على أساس الهوية الدينية.

وإذا كنا ننادي بإلغاء الطائفية السياسية مطلباً أساسياً فلأننا نؤمن بأنّ بناء المجتمعات والأوطان لا يستقيم إلا على احترام حقوق الإنسان في مجتمعه وحقوق المواطن في وطنه.

ولكن القول باحترام حقوق الإنسان، وبالتالي بإلغاء الطائفية السياسية، يجب أن لا يكون على حساب إغفال حقائق الوضع المجتمعي والتاريخي والسياسي في لبنان.

هكذا يأتي الرد، من حماة النظام الطائفي الموروث، على الدعوة لإلغاء الطائفية السياسية احتراماً لحقوق الإنسان.

فإذا ما كان القلق أو الخوف يستبد بفئات من الشعب على مصيرها، فليس من حقوق الإنسان في شيء أن نتجاهل قلقها أو خوفها بحجة المحافظة على حقوق الإنسان المنتمي إلى فئات أخرى.

أبناء الأقليات هم أيضاً من بني الإنسان، ومن حق هؤلاء أن تُراعى مشاعرهم وظروف قلقهم وخوفهم على مصيرهم. فهذا أيضاً يجب أن يكون من حقوق الإنسان.

هكذا يكون الاسترسال في الرد من حماة النظام الطائفي الموروث على الدعوة الإصلاحية لإلغاء الطائفية السياسية من منطلق الاحترام لحقوق الإنسان في وطنه.

لذلك، يقول هؤلاء، لا بد من صيغة توافقية بين الفئات اللبنانية ترسم حدود النظام السياسي وخطوطه بما يضمن شروط السلام والتعايش وحسن الجوار والتفاعل بين الطوائف.

غلاتهم يقولون هذا ويتوقفون. أما معتدلوهم فيقولون إن هذا ما تفرضه ظروف الواقع القائم إلى أن يأتي ظرف آخر يصحّ فيه الكلام على إلغاء الطائفية السياسية في أجواء منزهة من القلق أو الخوف على المصير في صفوف بعض الأقليات التي يتألف منها المجتمع اللبناني.

ويأتي الرد على الرد في سياق هذا السجال في القول الاعتراضي: ولكن في هذه الأثناء سيكون هناك كثرة من المواطنين، هم أيضاً من بني الإنسان، يشعرون بالغبن، وبالتالي بالغربة، في وطنهم. هؤلاء هم أيضاً من الأقليات، ولو أنهم قد يكونون من الأقليات الأكبر حجماً نسبياً في المجتمع. قد يشعر هؤلاء أنهم حائزون على المؤهلات أو الكفاءات أو الصفات اللازمة لتولي مسؤوليات قيادية معينة في دولتهم على أرض وطنهم. ولكن النظام لا يمكّنهم من ذلك لمجرد كونهم ينتمون إلى تلك الأقليات الأكبر حجماً.

فلماذا تكون مراعاة عقدة الخوف أو القلق عند أبناء بعض الأقليات من صلب حقوق الإنسان ولا تكون كذلك مراعاة عقدة الغبن عند الآخرين؟ كيف نستطيع أن نضمن السلام المستقر والتعايش الهانىء وحسن الجوار والتفاعل البنّاء في المجتمع بمداواة القلق والخوف عند البعض ولا نضمن ذلك بمداواة عقدة الغبن عند الآخرين؟ وكيف يكون عدل في احترام مشاعر القلق أو الخوف

عند أبناء الأقليات الأصغر حجماً، وإهمال مشاعر الغبن أو الحرمان عند أبناء الأقليات الأكبر حجماً؟

هكذا يستمر السجال ويتشعب ويطول.

وفي تلك الأثناء استمرّ الصراع العسكري والأمني بين رافعي الشعارات من الجانبين، واستمرّ تحت ستاره تنفيذ خطوات وخطط من شأنها تعميق خطوط الفرز المصطنعة بين أبناء المجتمع الواحد في الوطن الواحد، وتواصلت خلف خطوط القتال وتحت ستار ظروف الصراع المتصاعد عمليات النهب والسرقة والابتزاز والإثراء غير المشروع، وتسارعت بسبب كل ذلك وتيرة الانهيار الذي يجر لبنان إلى حتفه مجتمعاً واقتصاداً ووطناً ودولة، وفي سياقه تجد الإنسان مسحوقاً مقهوراً، لا بل أشبه ببريء ينتظر تنفيذ حكم الإعدام فيه لغير ما جرم اقترفه أو لغير ما ذنب يعلمه.

لو شئنا أن نتابع هذا السجال في قراع الحجة بالحجة إلى نهايته، لربما كان علينا أن نشهد نهاية مجتمع ووطن ودولة، والإنسان في لبنان، قبل أن نشهد نهاية هذا السجال.

لا نريد أن نتتبع السجال إلى ما لا نهاية، أو إلى نهاية مجتمع ووطن ودولة، ونهاية الإنسان في لبنان. فليستمرّ السجال، ولكن فليستمر معه لبنان في ثوابته.

لهذا نجد أن اللبنانيين، مع عدم تخلّيهم عن مواصلة السجال حول حق الإنسان في وطنه، بين من يرى هذا الحق في الطائفية ومن يراه في اللاطائفية، يجمعون، أو يكادون، على التسليم بأن إلغاء الطائفية ليس مطلباً للتحقيق الفوري بين ليلة وضحاها.

فالمتمسكون بالنظام الطائفي التوافقي يعتبرون المطلب حقيقاً بالصدّ والمقاومة وليس بالتفهم والمتابعة. والإصلاحيون، المطالبون بإلغاء الطائفية السياسية، يعتبرون المطلب قضية إصلاحية مبدئية لا بديل من النضال من أجل تحقيقها مهما كانت المعوقات.

وهكذا فقد جاءت المشاريع الأساسية التي طرحت منذ بداية الأحداث إما لتؤكد ركائز بنية النظام الطائفية وترسخها، أو لتثبت إلغاء الطائفية مطلباً مستقبلياً وإنما مع الاعتراف بأن دون تحقيقه مرحلة أو مراحل انتقالية مبرمجة في خطوات محددة للتدرج في تحقيق المطلب أو من دون مثل هذه البرمجة.

هناك إذن تسليم شبه إجماعي بالواقع الطائفي في النظام مرحلياً، طالت المرحلة أو قصرت. أما المطالبة في إعادة النظر في صيغ المشاركة في الحكم، فهي تشكل في ذاتها إثباتاً ضمنياً محسوساً لهذه الحقيقة، ذلك لأن مجرد المطالبة بتحسين شروط المشاركة في الحكم ينطوي على معنى التسليم الصريح بالمنطق الطائفي في صيغة النظام المطبق.

ولكن الذي يقتضي عدم نسيانه هو أن هذا التسليم المرحلي بطائفية النظام ممن يؤمنون بإلغاء الطائفية لم يكن بطبيعة الحال مجانياً. فمطلب وطني أساسي له ما لإلغاء الطائفية السياسية من حيوية وأهمية لا يمكن أن يكون دعاته متسامحين فيه ولو مرحلياً من غير مقابل.

بالطبع لا يمكن أن يكون في ميزان القضايا المصيرية تكافؤ بين المطلب والتنازل عنه، ولو لأجل مكتوب. والفرق بين قيمة الطموح في المطلوب وحجم التضحية في تجاوزه هو ثمن لقضية لا يمكن أن تكون هي أيضاً دون الاعتبار المصيري، وأية قضية يمكن أن تكون أكثر تلازماً والمصير من قضية الوجود؟

لذا فإن ثمن التنازل المرحلي لا يمكن أن يكون دون ضمان الوجود، وجود المجتمع الواحد في الوطن الواحد في ظل دولة واحدة: أليس هذا هو الوجه الآخر لقول من قال من زعماء دعاة الطائفية السياسية أن نظام لبنان مرادف لوجوده.

إن دعاة الإصلاح المطالبين بإلغاء الطائفية في النظام لا يمكن أن يكونوا قد ارتضوا تجاوز هذا المطلب مرحلياً إلا من أجل قضية المحافظة على لبنان، على وحدته وتالياً على وجوده.

فلتكن رئاسة الجمهورية للمسيحيين الموارنة، وفي المقابل فلتكن رئاسة المجلس النيابي للمسلمين الشيعة ورئاسة الحكومة للمسلمين السنّة، كما قضى العرف المتّبع، إذا كان ذلك يكفل استمرار لبنان، أي إذا كان في ذلك تحصين لوحدة لبنان وبالتالي لوجوده.

هذا التعبير المبسّط عن موقف وطني حيال شأن مصيري، هو الآن مادة للتبصر والتأمّل.

أمام لبنان استحقاق دستوري مهم، هو موعد انتخاب رئيس جديد للجمهورية بنهاية عهد الرئيس أمين الجميل.

هذا الاستحقاق لم يكن له في وقت سبق ما له هذه المرة من أهمية.

عليه، هذه المرة، يتوقف مصير وحدة لبنان، إذن وجوده.

هناك ما يشبه الإجماع في التفكير، وكذلك في الشعور، بين اللبنانيين إنهم إذا وُفّقوا إلى اجتياز هذا الاستحقاق بسلام فإن ذلك سيكون تعبيراً عن فعل إيمان بوحدة لبنان من قبل اللبنانيين، وترجمة عملية محسوسة لإرادة إقليمية ودولية تكرّس وجود هذا الوطن.

فلنتوقف إذن لحظة أمام أطروحة بسيطة تفرض نفسها حيال هذه الحقيقة في هذه المرحلة: إذا كانت المحافظة على وحدة لبنان، ولا أقلّ من وحدة لبنان، هي ثمن التسليم بطائفية الرئاسات مرحلياً، انطلاقاً من مارونية كرسي رئاسة الجمهورية. وإذا كانت وحدة لبنان على المحك في اجتياز استحقاق انتخابات الرئاسة الأولى هذه المرة، أفلا يعني ذلك أن شرط التقيد بطائفية رئاسة الجمهورية حرص الطائفة المعنية على تقديم مرشحين يضمنون وحدة لبنان؟.

إذا كان الإصلاحيون، اللاطائفيون، ملزمين في عقد شراكتهم المرحلي مع حماة الطائفية باحترام الهوية الطائفية لرئاسة الجمهورية من أجل المحافظة على وحدة الوطن، أليس من الطبيعي أن يكون المتمسكون بطائفية الرئاسة ملزمين في المقابل بترشيح من يضمن، وليس إلا من يضمن، وحدة الوطن؟

إذا كان الحرص على وحدة لبنان، وبالتالي على استمرار وجود هذا الوطن، هو المبرر الأساسي لاحترام القاعدة الطائفية في انتخاب رئيس الجمهورية، فلماذا يبقى ذلك الحرص إذا كانت الطائفة المعنية غير قادرة، تحت ضغط تيار تقسيمي مهيمن، على تقديم مرشحين يضمنون وحدة لبنان؟

بعبارة أخرى: إذا عجزت المارونية السياسية عن تقديم مرشح للرئاسة يضمن وحدة لبنان، أفلا يعني ذلك أنها تتنازل عملياً عن حقها في الرئاسة في عقد الشراكة مع الآخرين في هذا الوطن؟

في تلك الحال، علام يكون التشبث بمارونية الرئاسة؟ لماذا لا يكون الرئيس من صفوف المسيحيين الأرثوذكس مثلاً، أو الكاثوليك، أو من غيرهم، إذا كان بين هؤلاء من يعبّر عن وحدة لبنان.

في تلك الحال تكون الطائفية، التي استعصى القرار بإلغائها، قد انتحرت.

كما لا يكون الفن للفن، فإن الطائفية لم تكن ولن تكون لذاتها. فهي ثمن لوحدة لبنان، إذا كان لا بد من ثمن لوحدته.

نقول كل هذا، وفي ذهننا حشد الأسماء المطروحة للترشيح هذه الأيام (في العام ١٩٨٩) والتي لا نرى فيها تعبيراً عن وحدة اللبنانيين وبالتالي ضماناً لوحدة لبنان، لا بل نرى في بعضها رأس حربة لمشروع شرذمة شعبه وتفتيت كيانه.

لا يُلدغ المؤمن بوحدة لبنان مرتين: فلنان لا يوحّده مرشح يأتي من صفوف طرف من أطراف النزاع الذي مزّق لبنان وشعبه. لبنان لا يوحّده حزبي أو متطرف. الطائفية لا تدوم إلا بالاعتدال، وكذلك لبنان، إلى أن تنضج ظروف إلغاء الطائفية السياسية من النفوس والنصوص. ونحن نتمنى أن تُلغى الطائفية بإرادة اللبنانيين لا أن تنتحر في حادث سير على طريق انتخابات الرئاسة، لأن قرار المصير لا يجوز أن يكون إلا إرادياً حتى لا يكون فيه مغامرة بالمصير.

من كتاب «على طريق الجمهورية الجديدة، ١٩٩١».

نداء

(في غمرة الانقسام)

أخي في الشرقية

السؤال المطروح علينا بإلحاح يومياً يختصر هاجساً يقضّ مضاجع المواطنين جميعاً، في الشرقية كما في الغربية.

هذا السؤال هو: هل ستستخدم القوة في قمع حركة التمرّد التي يقودها القائد السابق للجيش؟.

إننا بالطبع لن نترك للتمرد حرية العبث بمصير شعب ووطن. فمسؤولياتنا تُحتّم علينا تعبئة كل الإمكانات السلمية المتاحة لنا، باعتبارنا السلطة الدستورية الشرعية، لإنهاء هذه الظاهرة التقسيمية المدمرة في أسرع ما يمكن. ولدينا من قوة الحق وأسلحة الشرعية ما يمكّننا من إنجاز هذا المطلب الذي يتصدّر أولوية كل الاهتمامات.

قد يستطيع المتمردون إعاقة الحل ولكنهم لن يستطيعوا منعه. وهم في تأخيرهم الحل إنما يمددون للأزمة ولمعاناة الناس.

أما أنت يا أخي في الشرقية فتعرف أن العنف في قاموسنا ليس أساساً لغةً للتخاطب بين أبناء الشعب الواحد، ونحن مصرّون على أننا شعب واحد مهما قيل من الإفك بخلاف ذلك.

إننا نعتقد أن العنف سلاح للحرب وليس وسيلة للحل أو سبيلاً للسلام، ونحن طلاب حل وسعاة سلام.

ثم إننا من المؤمنين بوحدة لبنان، وطناً ومجتمعاً ودولة، إيماناً راسخاً لا يتزعزع، ونرى أن توطيد وحدة لبنان لا يكون بالعنف وإنما بالوفاق.

لذلك يا أخي لن تسمع منا قرعاً لطبول الحرب في وجهك.

لن تسمع منا إلا الدعوة للوفاق والوئام والوحدة.

ومعاذ الله أن يراودنا حتى التفكير للحظة واحدة بإعلان الحرب عليك. ففي إيماننا، لا تزر وازرة وزر أخرى.

ولكنني إذ أقول ذلك لا أستطيع، يا أخي، أن أُطمئنك إلى دوام الاستقرار ما دامت الحالة التقسيمية الشاذة قائمة.

إنني، ولو كنتُ أضمن لك ألا أعلن حرباً عليك، لا أستطيع أن أضمن عدم تجددها. ذلك لأن تجارب الأزمة في لبنان دلّت على أن الحروب في هذا البلد لا تُعلن وإنما هي تنفجر. فقلما أعلن أحد في لبنان الحرب على الآخر، ولكن الاقتتال فيه مع ذلك كاد ألا ينقطع. فإذا ما تجددت الحرب، لا قدّر الله، فلسوف تضيع مسؤولية البادىء بها، كالعادة، في تبادل الاتهامات والملامات.

هذا الدرس تعلمناه من تجارب الأزمة. ومع ذلك فما أكثر الذين ينسونه أو يتناسونه اليوم. إن مشكلتنا في لبنان هي في كثرة العبر وقلة المعتبرين.

هناك ضمان وحيد للسلام والاستقرار في لبنان. إنه وحدة لبنان. إنه الحل السياسي. إنه الوفاق الوطني. وكلها وجوه لقضية واحدة.

من هنا كان ترحيبُنا باتفاق الطائف. فهو لمجرد كونه اتفاقاً بين اللبنانيين، وبصرف النظر عن مضمونه، كفيل بتحقيق ثلاثة أهداف طال انتظارها، هي: من جهة، نقل البلد من مضيق الصراع المسلّح إلى رحاب السلام. ومن جهة ثانية،

إعادة الاعتبار للشرعية وإعادة الحياة للمؤسسات الدستورية. ومن جهة ثالثة، تأكيد وحدة لبنان وبالتالي وجوده.

من أجل هذه الأهداف ارتضينا اتفاق الطائف، ومن أجلها نتمسك بهذا الاتفاق.

إن الاتفاق، أي اتفاق، هو في الجوهر تسوية، وأية تسوية لن يكون من شأنها إرضاء كل الأطراف أو أي منهم.

ولقد كان اتفاق الطائف، الذي عبّرت عنه وثيقة الوفاق الوطني، من قبيل التسوية التي لا ترضي طموح أي فريق من الفرقاء. ولكن ملاحظاتنا على بعض تفاصيلها، كما ملاحظات سوانا، لا يجوز أن تكون سبباً لإجهاض مسيرة الوفاق والسلام التي طال انتظارها. فطريقها يجب أن تكون طريق الحوار لا بل والنضال وإنما بالوسائل السلمية وعبر المؤسسات الدستورية.

أما التمرد، وأما العصيان، فليس سبيلاً إلا لتمديد عمر الأزمة على حساب سلامة المواطنين ومعيشتهم وهنائهم، وعلى حساب مصير الوطن في وحدته ووجوده.

ولا يعتقدنّ أحد من أصحاب التحفظات أنه وحيد على الساحة. فإذا ما فتح الباب أمام أية مراجعة للوثيقة، فإن جميع التناقضات التي قامت فوقها التسوية ستكون مرشحة للتفجر مجدداً وتعريض الوضع للعودة بالتالي إلى نقطة الصفر. فلا يوهمنّك أحد باحتمال تعديل أو تبديل.

أخي في الشرقية

خلال المرحلة السابقة، مرحلة شغور سدة الرئاسة، انقسمت السلطة على موقفين. ولكن همّ الحكومة، أي حكومة، بقي في نظر الجميع واحداً، ألا وهو العمل على انتخاب رئيس للجمهورية. فما بال العماد عون يحاول في لحظة من اللحظات منع الانتخابات الرئاسية باتخاذ قرار غير قانوني وباطل بحل مجلس النواب؟ وما باله يُنكر اليوم وجود رئيس للجمهورية بعد انتخابه، ويُنكر

وجود حكومة الوفاق الوطني التي قامت إلى جانبه؟ ما باله يرفض ما كان مفتقداً ومنتظراً ومطلوباً؟

وبعد، يا أخي، من حقك على القائد السابق للجيش أن تسأله، وهو سادر في غيه، عن تصوره لإنقاذك وإنقاذ بلدك من الخطر الذي يهدد المصير الوطني. ماذا يريد العماد عون غير البقاء في الحكم المغتصب؟ ما هو مشروعه؟

قد يقال لنا إن مشروعه هو التحرير: ونحن نتساءل: ما هي خطته للتحرير؟ فلقد سبق أن أقحم البلد في ما سماه حرباً تحريرية. فانتهت الحرب ولم يبدأ التحرير، أو ما سماه تحريراً. وإذا به يكتفي ببسط سلطة مغتصبة على رقعة من لبنان.

إن هذا يعني شيئاً واحداً، وهو أن السلطة هي مشروعه. وعندما تتقلّص رقعة الوطن في منظوره إلى حدود سلطته، فهذا هو التقسيم بعينه.

أخي في الشرقية،

إذا كانوا يصوّرون لك أن الحل في التقسيم، فقد كذبوا. فالتقسيم ليس حلاً وإنما هو مشروع حرب متجددة. فنحن نتحدّى دعاة التقسيم أن يرسموا حدود الكيان الذي يحلمون به. فإذا كانوا يكتفون بحدود الرقعة التي يسيطرون عليها حاضراً، فعليهم أن يبلغوا الناس، لاسيما أولئك الذين هجّرتهم الأحداث من سائر المناطق أين تقع تلك المناطق من مشروعهم؟ وإذا كانوا يحلمون بضم تلك المناطق إلى مشروعهم، فعليهم أن يشرحوا للناس كيف يعتزمون تحقيق هدفهم من دون إشعال حروب لا نهاية لها على الحي والقرية والمدينة.

من هنا القول بأن تقسيم لبنان ليس حلاً، إنما هو مشروع حرب مفتوحة.

ومن هنا القول إنه إذا كان توحيد لبنان صعباً فتقسيمه مستحيل.

أخي في الشرقية

لا تصغ إلى العصاة، فحبل العصيان قصير. وهم لن يستطيعوا تسخير المؤسسة العسكرية الوطنية لأهوائهم إلى الأبد. فجيشنا الباسل لن يكون ميليشيا لخارج على القانون، وما تعوّد أن يكون ولاؤه لغير الشرعية.

وأنت يا أخي تعي أننا معاً في مركب واحد.

بيني وبينك ما هو أعمق من معطيات ظروف طارئة، وأبعد من انفعالات مرحلة عابرة.

بيني وبينك وحدة المصلحة والمصير.

أمامنا فرصة للنهوض من حال إلى حال، من حال الحرب والتمزق إلى حال السلام والوئام. فلا تدع هذه الفرصة تتبدد بفعل ضغط من لهم مصلحة في استمرار الأزمة. وهم لا يتورعون عن استخدام كل الأساليب لتحقيق مآربهم. وها هم، كما نشهد، يتوسلون لخدمة أهدافهم التضليل والتهويل والإرهاب والإثارة الطائفية.

الفرصة هي في وجود صيغة عادلة للوفاق الوطني كانت منطلقاً لإعادة الاعتبار للشرعية وإحياء المؤسسات الدستورية.

فلنقدّم قضية السلام والوحدة على كل قضية أخرى.

لنعد إلى فيء الشرعية الواحدة، ولنحتكم في خلافاتنا إلى الديمقراطية من خلال المؤسسات الدستورية.

واعلم يا أخي أن لا سلام إلا بوحدة لبنان، ولا وحدة إلا بشرعية واحدة.

ونحن لن نستكين، ولن يهدأ لنا بال، حتى ينتصر لبنان باسترداد وحدته وكل آتٍ قريب.

من كتاب «على طريق الجمهورية الجديدة ١٩٩١».

نداء

إلى المواطن في الشرقية

(في غمرة الانقسام)

أخي في الشرقية

ما كان في تصوّر أحد أن يفعل إنسان بأخيه الإنسان ما فعل أولئك الجلاّدون بأبناء جلدتهم باسم الوطن والوطنية والسيادة والحرية.

صدق من قال: إنك تستطيع أن تخدع بعض الناس كل الوقت أو كل الناس بعض الوقت. ولكنك لا تستطيع أن تخدع كل الناس كل الوقت.

حاولوا خداع الناس بشعاراتهم الزائفة فنجحوا مع بعض الناس لبعض الوقت، ولكن أمرهم كان لا بد في نهاية المطاف أن ينفضح. وكانوا هم أنفسهم كفلاء بكشف النقاب عن خبايا أنفسهم. ولكن ويا للأسف على حساب كمية من الشقاء والمعاناة للناس لا يمكن أن يرتضيها حتى العدو لعدوه.

أخي في الشرقية

خاطبتك ذات مرة بالقول إنك لن تسمع مني قرعاً لطبول الحرب. . . عاهدتك بألاّ أعلن حرباً عليك، وأردفتُ قائلاً إنني مع ذلك لا أضمن لك أن الحرب لن تنفجر في وجهي ووجهك ذلك لأن تجارب الأزمة تشهد بأن

الحروب في لبنان قلّما تُعلن وكثيراً ما تنفجر، وأن لا ضمان للسلام والاستقرار إلا بالوفاق والوحدة. وما خطر في بال أحد أن رياح الحرب المجنونة يمكن أن تهبّ عليك ممن كانوا يتشدقون بحمايتك.

إننا، أمام هول المأساة التي صاغها أولئك الجلاّدون لشعبهم، لا نغالي إذا قلنا إن في لبنان وحوشاً تخطر بين الناس كالبشر.

أجل... ليس من البشر أولئك الذين يقطعون الأيدي التي كانت تصفّق لهم، ويخنقون الأصوات التي كانت تدوّي بحمدهم وتمجيدهم.

ليس من البشر أولئك الذين يستبيحون هدم عاصمتهم لمرة ثامنة أو تاسعة، أو أولئك الذين يستسيغون اغتيال أمن مجتمعهم ألف مرة، ليبقى أمن مصالحهم وطموحاتهم وشهواتهم فوق كل اعتبار.

نحن مع الناس ضد كل هؤلاء.

نحن مع الضحايا ضد جلاديهم.

نحن مع المسحوقين ضد ساحقيهم.

نحن مع لبنان القضية ضد كل من يريده مطية.

نحن معك يا أخي في الشرقية. كلنا معك، نشاطرك الهمّ والحزن والقلق والغضب... أجل والغضب.

من حقك أن تنفجر غضباً حينما تهبط عليك عبر موجات الأثير، وتزدحم على مسامعك، مزاعم بطولاتهم وانتصاراتهم وإنجازاتهم.

إننا نبحث معك عن معنى لبطولاتهم، فلا نرى له أثراً إلا في أحلامهم وأوهامهم وأخاديعهم.

ونبحث عن معنى انتصاراتهم فلا نعثر على ثمرة لها إلا في إذلالك وقهرك وإيلامك.

شعاراتهم في حجم الوطن والمصير. أما إنجازاتهم ففي حجم الحي والشارع والبناية.

بنوا أمجادهم على مقولة حمايتك والذود عن حياض الوطن وسيادته، وعليك الآن، ويا للمفارقة، أن تهلّل وتصفّق كلما تقدم أحدهم على الآخر في هذا الحي أو ذاك الشارع أو تلك البناية ولو على أشلاء البشر وحطام الحجر، أو كلما سجل أحدهم تفوّقاً على الآخر بالنقاط، أي بعدد الضحايا الذين تحصدهم ناره ولو كانوا من صفوف الآمنين والأبرياء.

إلى الخارجين على الشرعية والقانون نقول إن حبل العصيان قصير، وإن أحداً ممن أمسك به أو راهن عليه لم يسلم في تاريخ الأمم. وها هو قد بلغ مداه ودقت ساعة الحساب.

وإذا كان التمرد على الشرعية جريمة، فتسخير أدوات الشرعية في محاربتها ومحاربة الناس يعادل ألف جريمة.

إن الذين يُقحمون بعض الجيش في صراع وحشي مع الشرعية والشعب سيكتشفون أنهم حفروا حفرة سيكونون هم لا محالة أول الساقطين فيها. فالجيش لن يكون إلا على مستوى الرهان المعقود عليه: واحداً تحت لواء الشرعية القادرة والعادلة، واحداً في الذود عن وحدة المجتمع ووحدة الوطن. وهو لن يرحم الذين حاولوا ويحاولون التغرير ببعضه ليدفعوا به في غير طريقه الوطني.

أخي في الشرقية.

لن ندخر وسعاً للتخفيف من آلامك ومعاناتك ومن أجل إنقاذك من المحنة.

موعدنا معك في لبنان الواحد الموحد، في مسيرة الوفاق والسلام والبناء، على طريق مستقبل زاهر أفضل.

وكل آتٍ قريب.

من كتاب «على طريق الجمهورية الجديدة، ١٩٩١».

حول المخرج من الأزمة
أول إطلالة على معالجة الطائفية

من المعروف أن بين المسائل التي تشغل الخواطر والأذهان فيما يتعلّق بالنظام اللبناني المسائل التالية: أنظام رئاسي أم نظام برلماني. كيف توزّع الصلاحيات والمسؤوليات بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء في إطار المشاركة في القرار ضمن السلطة الإجرائية، أية رؤية لمعالجة مشكلة الطائفية في النظام والممارسة، في السياسة وفي الوظيفة، أية بنية للدولة هي الأصلح للبنان: أمركزية أم لا مركزية، وأيّ لا مركزية إذا كانت هي المطلوب: إدارية أم سياسية، وإن كانت اللامركزية السياسية هي الموضوع: أفدرالية أم كونفدرالية، وإلى أي مدى، ثم أية رؤية إنمائية وأي نظام أمني، وما إلى ذلك من مسائل وخيارات.

لو كان لي أن أعرض رؤيتي للحل النهائي لأوجزتها بنقطتين: تأكيد وحدة لبنان أرضاً وشعباً ومؤسسات مع الأخذ بنظام اللامركزية الإدارية الموسّعة، ثم إلغاء الطائفية في النظام السياسي كما في الوظيفة، في الإدارة والقضاء والجيش. أما المخرج من الأزمة في المقابل فيمكن أن يتضمن إقرار اللامركزية الإدارية الموسّعة، كما هو مطلوب على أي حال في إطار الحل الأبعد، إلى جانب تسوية سياسية تتناول معالجة مشكلة الطائفية بشكل ما. أما اللامركزية السياسية في كل أشكالها فيجب أن لا تكون مقبولة من حيث أنها تفتح الباب

أمام تفكيك الدولة والوطن، والتقسيم سيكون نتيجتها الطبيعية في النهاية، إن عاجلاً أو آجلاً.

ومع أن تطبيق اللامركزية الإدارية لا يجوز ارتجاله أو التسرّع فيه، إلا أن ذلك لا يمنع التزام العمل على إنجازه ضمن مهلة زمنية محددة، كأن تكون عشر سنوات مثلاً، توضع خلالها النصوص القانونية والتنظيمية اللازمة وتتخذ الإجراءات الضرورية لتأمين حسن تنفيذها، كما تبذل خلال هذه المهلة الجهود وتتخذ الخطوات اللازمة لتقوية السلطة المركزية بكل فعالياتها بعد كل ما أصابها من الوهن والتخلخل إبّان الأزمة وبسببها. ذلك لأن تطبيق اللامركزية حتى في حدودها الإدارية، يفترض سلطة مركزية قوية لا تترك مجالاً لأن تتحول اللامركزية الإدارية إلى معبر غير مقصود للنيل من وحدة الدولة وبالتالي من وحدة الوطن.

أما التسوية السياسية في معالجة موضوع الطائفية من ضمن صيغة المخرج، فحديثها يجرّنا إلى الحديث عن مقترحات عديدة صدرت عن قيادات سياسية مختلفة في شأن هذا الجانب من المشكلة أو ذاك. هناك من يقترح مجلساً رئاسياً من ستة أعضاء يمثّلون الطوائف الست الكبرى، على أن يتناوب على رئاسته أحد هؤلاء كل سنة ولمدة ست سنوات (ومن أصحاب هذا الرأي الرئيس صائب سلام والأستاذ مانويل يونس). وهناك من يرى عدم وقف رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء على طائفة معيّنة. حتى إذا ما اختير رئيس الجمهورية من طائفة، كان اختيار رئيس الوزراء من طائفة أخرى، وأما رئاسة المجلس النيابي فتحرّر من القيد الطائفي بشكل مطلق (قال بذلك النائب حسن الرفاعي). وهناك من يرى الإبقاء على العرف الجاري بالنسبة لطائفية الرئاسات الثلاث مع تعزيز مركز رئاسة الوزراء وإمكاناتها في المشاركة في الحكم بشكل أكثر فعّالية. هذا ما قضت به الوثيقة الدستورية التي أعلنها الرئيس سليمان فرنجية في ١٤ شباط ١٩٧٦ والتي اتفق عليها مع الرئيس رشيد كرامي ووافقت عليها الحكومة، التي كان الرئيس كميل شمعون نائب رئيسها، كما قضت باعتماد المساواة في عدد المقاعد النيابية بين الطائفتين المسيحية والإسلامية، وإزالة الطائفية في

الوظائف واعتماد مبدأ الكفاءة مع المحافظة على المساواة في وظائف الفئة الأولى. وهناك من يركّز على قانون الانتخاب كمدخل لتذليل الحواجز الطائفية، كأن يجعل لبنان دائرة انتخابية واحدة ويفرض على كل مقترع أن ينتخب اثنين: مسلماً ومسيحياً (النائب العقيد فؤاد لحود).

أما البرنامج المرحلي للأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية، الذي أعلنه المرحوم كمال جنبلاط في ١٨ آب ١٩٧٥، فقد تضمّن أفكاراً هي أقرب إلى رؤية الحل منها إلى التسوية التي قد تتطلبها مرحلة مشحونة بالانفعالات الطائفية كالمرحلة الحالية. فالبرنامج يدعو إلى تطبيق العلمنة الكاملة، بدءاً بإلغاء الطائفية السياسية. واعتبر أن الحدّ الأدنى المطلوب لتجاوز الطائفية يتمثّل الآن في إلغاء الطائفية السياسية في مجال التمثيل الشعبي وفي الإدارة والقضاء والجيش.

وأما بيان الجبهة اللبنانية الذي أطلقت عليه عنوان « الوثيقة التاريخية» فإنه مبني على رؤية طائفية تؤكّد الانتماءات الطائفية المتمايزة للبنانيين وتستتبع المحافظة على امتيازات معروفة أصبحت تصوّر على أنها ضمانات لأقليّات طائفية. كأنما هناك ضمانة أقوى من إزالة أسباب التمايز بين أقلية وأقلية، أو بين أقلية وأكثرية، وذلك عن طريق حل سياسي يستهدف إزالة الفوارق الطائفية وتنمية روح المواطنية اللبنانية الواحدة الموحدة، أو كأنما ساعدت الضمانات الموروثة من الماضي في شيء على ردّ الأذى عن الوطن أو عن الشعب أو عن أية فئة منه.

ولقد كان لي اقتراح طرحته على النقاش المغلق ذات يوم، يرمي إلى إحداث طريق للتدرج في إلغاء الطائفية في السياسة. فالطائفية السياسية تتجسّد في شكل أساسي في طائفية الرئاسات الثلاث وفي القسمة الطائفية للمقاعد النيابية. فإذا كان من المتعذّر عملياً إلغاء الطائفية السياسية منذ اليوم، وإذا كان الهدف المسلّم به هو إلغاؤها كلياً في المستقبل، فلا أقل، ونحن نرسم صورة لبنان المستقبل، من أن نفتح ولو نافذة صغيرة نطل منها على المستقبل من

خلال صيغة تسجل خطوة أولى ولو متواضعة في اتجاه إلغاء الطائفية، كما ترسم الطريق للتدرج في إلغائها في المستقبل مهما طال ذلك الطريق.

حتى ولو سلّمنا بوجوب مراعاة القاعدة الطائفية المتّبعة مبدئياً، فإن مسوّغ الالتزام بتلك القاعدة يسقط إذا ما نال أحد المرشّحين لإحدى الرئاسات الثلاث نسبة أصوات عالية تشمل حتى كثرة من المقترعين من أبناء الطائفة ذات الحق التقليدي بالمنصب المعني. فتعتمد مثلاً نسبة ٩٠ بالمائة لانتخاب المرشّح لأية من الرئاسات الثلاث في الدورة الأولى بصرف النظر عن طائفة المرشح، أما في الدورات التالية فتعتمد النسب المألوفة وتراعى قاعدة الطائفية حسب العرف المتّبع. ويمكن في المجلس النيابي المحافظة على القاعدة الطائفية في توزيع المقاعد النيابية لـ ٩٠ بالمائة مثلاً من مجموع المجلس، على أن يحتفظ بالعشرة بالمائة المتبقية لنواب ينتخبون على أساس لا طائفي. وهكذا في نسبة العشرة بالمائة نكون قد فتحنا ثغرة، ولو ضيقة، في جدار الطائفية، ثغرة هي نافذتنا على المستقبل الذي نتطلع إليه، ونكون قد خطونا الخطوة الأولى، مهما كانت متواضعة، في فك الارتباط مع الطائفية، ونكون قد رسمنا السبيل للتدرّج في تحرير النظام السياسي من الأغلال الطائفية وذلك عن طريق الرفع التدريجي لنسبة الشذوذ عن الطائفية إلى أن يصبح الشذوذ هو القاعدة.

إن ثغرة العشرة بالمائة في اختيار الرؤساء ليست بالطبع كافية لتحطيم الجدار الطائفي ولكنها فجوة على أي حال يمكن أن ينفذ منها أي مرشّح يلاقي ترشيحه شبه إجماع وطني. في ظل هذه النسبة العالية لا شك أن وصول أي مرشح إلى سدّة إحدى الرئاسات لن يكون سهلاً إذا لم يكن من أبناء الطائفة المعهودة لتلك الرئاسة، ولكن ذلك لم يعد مستحيلاً والباب لم يعد مغلقاً في وجه أحد في شكل مطلق.

وارتفاع النسبة المطلوبة لوصول مرشّح من غير الطائفة المعهودة هو حجّتنا على من قد يعارض خرق القاعدة الطائفية من غلاة الطائفيين اليوم. إذ إن ارتفاع النسبة يعني شبه إجماع ومن يحققها يكون قد فاز حتماً بأصوات من كل الطوائف، بما فيها الطائفية المعهودة للمنصب المعني.

ومع انحسار الأحاسيس الطائفية في نفوس الناس مع الزمن، يمكن التدرّج في الابتعاد عن القيد الطائفي بتخفيض النسبة المقررة للنجاح في الدورة الأولى من الانتخاب إلى ٨٠ بالمائة مثلاً، ثم إلى ٧٠ بالمائة إلى أن تصبح مطابقة للنسبة المطلوبة في الدورة الثانية وهي النسبة العادية المطبّقة على انتخاب أبناء الطوائف المعهودة للرئاسات.

وكما في الرئاسات كذلك في المجلس النيابي. فالبدء بإيجاد مقاعد لا طائفية في المجلس توازي ولو عشرة بالمائة من المجموع، من شأنه تحقيق عدد من المزايا في آن، أهمها:

أولاً، إن وجود نواب منتخبين على أساس لا طائفي يؤمّن النواة لقيام تجمّع نيابي لا طائفي في منطلقاته ونشاطه ومواقفه، ويمكن أن يستقطب حوله عدداً من المتحرّرين من الاعتبارات الطائفية من بين الذين يشغلون المقاعد الطائفية فيصبحون في مجموعهم قوة محترمة مسموعة الصوت.

ثانياً، حيث إن الانتخاب للمقاعد اللاطائفية يتم على أساس لبنان كدائرة انتخابية واحدة، فإن النظام المقترح من شأنه أن يفرز صوتاً قوياً في المجلس النيابي يرتفع فوق الاعتبارات الإقليمية المحلية (ويلتقي هذا الاقتراح هنا مع اقتراح النائب فؤاد لحود).

ثالثاً، المفروض أن ترفع نسبة التمثيل اللاطائفي تدريجاً مع الزمن إلى أن تتلاشى كلياً نسبة التمثيل الطائفي في المجلس، وبذلك يتحرّر المجلس تدريجاً من القيد الطائفي.

أي نوع من التسويات كالتي سبق ذكرها يفترض أن يكون لفترة انتقالية، لذلك من المفروض أن تقترن بتسويات رديفة يكون من شأنها التخفيف من حدّة مشكلة في الحكم مزمنة وخطيرة هي مشكلة المشاركة. وفي الوثيقة الدستورية بعض ذلك، ولو أنه قد يكون غير كاف في بعض النواحي.

على أي حال، كل هذه الأفكار وغيرها يجب أن تكون مادة للنقاش

الهادىء البنّاء عندما تصبح الأجواء مؤاتية للحوار الديمقراطي الطبيعي. أما والبلد يتوق إلى مخرج من أزمته بأقصر الطرق، فمن المفروض أن يتركز البحث على مواطن التلاقي بين اللبنانيين حول مواضيع الخلاف الأساسية المطروحة، بحيث تجمع في ما يمكن أن يشكل صيغة الوفاق في حدّه الأدنى، وذلك ما هو مطلوب في إطار صيغة المخرج المبتغى من الأزمة.

من كتاب «نافذة على المستقبل، ١٩٨١».

الطائفية والسياسة في لبنان

طرح في مجلس الوزراء مؤخّراً مشروع بإنشاء عدد من المدارس في بيروت، فإذا بالمشروع ينقلب مادة للتجاذب الطائفي. وصدر في العام ١٩٩٤ مرسوم يمنح الجنسية اللبنانية لعشرات الألوف من المقيمين في لبنان، فإذا بمرسوم التجنيس يغدو مادة للسجال الطائفي. وكم من تظاهرة انطلقت شرقاً وغرباً تحت شعارات مختلفة فإذا بالتصدي لها ينقلب مادة للمواقف الطائفية. ويحكم القضاء على وجوه طائفية بالإعدام في جرائم قتل ويُخفّف الحكم إلى السجن المؤبّد، فإذا بالإفراج عن هؤلاء يغدو مطلباً طائفياً بدعوى أن سواهم من طوائف أخرى يستحق أيضاً مثل هذا المصير. والإثارة المذهبية والطائفية كثيراً ما تكون وقوداً للحملات الانتخابية في شكل معلن أو غير معلن. وتكاد مشاريع التعيينات والتشكيلات في الدولة تصطدم دوماً بالعقد والإشكالات الطائفية. وحتى مفاهيم الوطنية والسيادة والحريات العامة والإنماء المتوازن تكاد تتفاوت طائفياً. هلمّ جراً.

لم أشاهد في حياتي طائفياً يعترف بأنه طائفي، كما لم أشاهد كاذباً يعترف بكذبه، لأنه لو فعل لكان صادقاً، وهو ليس كذلك، فالكذب مذمة، وكذلك هي الطائفية. إن التسليم بأن الطائفية في مقاييس المجتمع مذمة هو ظاهرة مشجّعة. لأن ذلك يعني أن العمل على تلافيها، وبالتالي معالجتها، يغدو من المسلمات لا بل من الفضائل.

لأن الطائفية ليست صفة يعتز بها ذووها. لا بل يتعمدون التبرؤ منها ولو أنهم يمارسونها، فإن الطائفي لا يُعرف بخطابه السياسي بل بسلوكه. سألني يوماً أحد أعضاء تكتل سياسي طائفي: «هل أعجبك بياننا الأخير؟». فأجبته بالقول: «أعجبني بيانكم الأخير وأعجبتني بيانات سابقة لكم. ولكن هذا لا ينفي عنكم صفة الطائفية. فالطائفية لا تكون في الخطاب السياسي فحسب بل تكون في المقام الأول في السلوك. فأنتم طائفيون لمجرّد أنكم منخرطون في تكتل يضم أعضاء من لون طائفي واحد. هذا يجعل من جمعكم تكتلاً طائفياً بامتياز في بلد يحتضن ثماني عشرة طائفة».

قلت سابقاً وأقول اليوم: «الطائفية في لبنان سيف ذو ثمانية عشر حداً، كيفما ضربت به أصبت الوطن المثخن بالجراح ثماني عشرة مرة، ذلك لأن الفعل الطائفي كثيراً ما يُرد عليه بفعل طائفي، فتغدو طائفية الآخرين حجة لنا في طائفيتنا. بذلك تكون الطائفية قد أوقعت المجتمع اللبناني في واقع مستديم. فالطائفيون في المجتمع يبررون وجودهم بوجود سائر الطائفيين في ذاك المجتمع. الطائفية بهذا المعنى إنما هي دوامة فعل وردة فعل. قال أحد الزعماء السياسيين في لبنان ذات مرّة، عندما أُخذت عليه ممارسته الطائفية: «من حضر السوق باع واشترى».

هكذا برر أحدهم طائفيته بطغيان الطائفية على الساحة التي يعمل ضمنها. قلنا عن لقاء قرنة شهوان إنه تكتّل طائفي، وإلاّ فكيف يفسر اقتصار عضويته على من هم من لون طائفي واحد، من المسيحيين، في مجتمع تتعدد فيه الطوائف؟ وقد وضع في واجهته مطران جليل.

وكان الرد السياسي على قيام لقاء قرنة شهوان أيضاً طائفياً إذ أُنشىء في مواجهته اللقاء التشاوري، وجميع أعضائه من المسيحيين، كما أُنشىء لقاء خلية حمد الذي عُرف أيضاً باللقاء الإسلامي الوطني وجميع أعضائه من المسلمين، وقد وُضع سماحة مفتي طرابلس في واجهته.

قال الإمام موسى الصدر عن إسرائيل بأنها شر مطلق، وعلى المستوى الداخلي نستطيع القول إن الطائفية شرٌّ مطلق، فهي ظاهرة لا حضارية تبيّت عصبية هي من أخوات العنصرية. إنها بذلك تتنافى مع القيم الحضارية التي يلتزمها أي مجتمع راقٍ، ومنها حقوق الإنسان في وطنه. كونها ظاهرة تمييز بين الناس على أساس الانتماء الديني فهي منافية لهذه المبادىء السامية. فالتمييز، أي تمييز، لا يكون إلا على حساب العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص. فبقدر ما نحن نصبو إلى أن يرقى مجتمعنا إلى مستوى حضاري متقدّم فإننا نجد أنفسنا ملزمين بمحاربة الطائفية في مجتمعنا على أشكالها، ومنها الطائفية السياسية التي هي آفة الحياة السياسية في بلدنا. وقد جاء في البيان الوزاري لحكومة الاستقلال برئاسةِ رياض الصلح أن في الطائفية إيهاناً للحياة الوطنية وأن ساعة إلغائها ستكون ساعة مباركة. والطائفية موهنة للحياة الوطنية بقدر ما تُحِل الولاء الطائفي في النفوس محل الولاء للوطن والدولة.

ونحن إذ نقول بمكافحة الطائفية يهمّنا أن نؤكّد أننا بذلك لا نستهدف التعددية الدينية في المجتمع من قريب أو بعيد. فالطائفية تنطوي على إيهان للحياة الوطنية. أما التعددية الدينية فتبقى مصدر إثراء للمجتمع بما تنطوي عليه من تنافس على الخير الذي تدعو إليه كل الأديان السماوية. إنّك لتستطيع أن تكون مؤمناً بربك وملتزماً التعاليم الدينية وأن تكون في الوقت عينه ملتزماً حقوق الإنسان في وطنه وسائر القيم الحضارية في المجتمع بما فيها الانفتاح على التعامل البنّاء والتفاعل الإيجابي مع الآخرين في إطار التعددية الدينية في المجتمع.

والطائفية إلى ذلك كثيراً ما تكون، كما علّمتنا التجارب في لبنان، مكمناً للفساد وعائقاً أمام تطور الممارسة الديمقراطية في البلد. فالزعماء السياسيون يتخذون من الطائفية متراساً يتّقون به مغبة المساءلة والمحاسبة. فإذا فُتح ملف أحدهم اعتبر ذلك مساساً بطائفته، مع أن الفساد لا يقتصر على طائفة دون أخرى، فلكل طائفة منه نصيب بين المحسوبين عليها. ولأن العدالة لا تتجزأ ولا تميز، فالمحاسبة لا تطاول أحداً من الفاسدين في طائفة معيّنة من دون

سواه في سائر الطوائف، ومن المستبعد أن تشمل المحاسبة الجميع دفعة واحدة لأن ذلك سيكون بمثابة الإدانة للنظام وأربابه، وهذا ما لا يسمح به النظام وأركانه. فلا عجب إذا كان قانون الإثراء غير المشروع لم ينفذ ولو مرة واحدة في ملاحقة أحد من السياسيين، مع أن روائح بعضهم تفوح فساداً.

ولمّا كانت الديمقراطية تتلازم والمحاسبة على كل صعيد، فإن تعطيل آليات المحاسبة في ظل النظام الطائفي من شأنه إعاقة نمو الديمقراطية نظاماً وممارسة وثقافة. والديمقراطية تتلازم أيضاً وتكافؤ الفرص، وهذا المبدأ شبه غائب في ظل ممارسة لا يصل فيها أحد إلى موقع بجدارته أو كفاءته أو مزاياه بل بفعل الانتماء الطائفي والمذهبي والعشائري والمحسوبية. علماً أن المحسوبية مستشرية في ظل غياب المحاسبة والمساءلة، وهي ضرب من ضروب الفساد. وكثيراً ما تسفر الانتخابات النيابية عن فوز ممثلين للطوائف، على حساب التمثيل الشعبي الصحيح. من هنا نزوع الأنظمة الطائفية إلى إنتاج أنظمة هي أقرب إلى الأوتوقراطية منها إلى الديمقراطية. وهذا يسري إلى حد ما على لبنان حيث قرارات السلطة التشريعية أو السلطة الإجرائية رهن باتفاق أصحاب المحادل الانتخابية، الذين يتزعّمون أكبر الكتل النيابية، وعددهم لا يتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة. إن اتفقوا صدر القرار وإذا اختلفوا تعطّل القرار في كلتا السلطتين.

هذا مع العلم أن الديمقراطية تشكل مطلباً حيوياً ملحّاً في أي بلد يفتقر إليها. ولبنان بلد كثرت فيه الحرية وقلّت فيه الديمقراطية. لذا قولنا المتكرر إن في أولوياتنا الديمقراطية أولاً والديمقراطية ثانياً والديمقراطية ثالثاً. فلا حياة سياسية من غير ديمقراطية، ولا استقرار أو اطمئنان إلى المستقبل في ظل نظام غير ديمقراطي، والحريات عموماً تبقى مهددة في كنف نظام يفتقر إلى الديمقراطية بما فيها الحرية الإعلامية وحرية التعبير من خلال التظاهر أو التجمع، وحتى الحرية الاقتصادية فإنها تبقى غير آمنة أو مستقرّة إلّا في كنف الضوابط الديمقراطية.

يتحدّث اتفاق الطائف عن إلغاء الطائفية وفق صيغة نُقلت إلى الدستور اللبناني بعد تعديله بناءً على مضمون وثيقة الوفاق الوطني. إنها المادة ٩٥ من الدستور التي نصّت على «إلغاء قاعدة التمثيل الطائفي واعتماد الاختصاص والكفاءة في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات العامة والمختلطة وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني، باستثناء الفئة الأولى من الموظفين وما يعادل الفئة الأولى، وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة مع التقيّد بمبدأ الاختصاص والكفاءة». هذا النص لم يوضع موضع التطبيق بعد ١٤ سنة من إعلان اتفاق الطائف وتعديل الدستور ترجمة لنصوصه.

ونصت المادة ٩٥ إيّاها: «على مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق إلغاء الطائفية السياسية وفق خطة مرحلية وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضم بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية. مهمّة الهيئة دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلسي النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية».

هذه الهيئة لم تشكل بعد، وفي هذا مخالفة للدستور، إذ كان يجب تشكيلها بعد انتخابات العام ١٩٩٢ التي انبثق عنها مجلس نواب منتخب للمرة الأولى على أساس المناصفة. ولو وُجدت هذه الهيئة لوضعت خطة مرحلية لتجاوز الحالة الطائفية في البلاد ولسخّرت في تنفيذها السياسات الإعلامية والتربوية والإنمائية للدولة، وكذلك خدمة العلم. لو شُكلت هذه الهيئة لأضحى للعمل على تجاوز الحالة الطائفية مرجعية تكون منبراً للحوار المنتظم في كل شأن طائفي.

تحدث إتفاق الطائف، ومن ثم الدستور، عن إلغاء الطائفية، ونحن نؤثر استخدام مصطلح تجاوز الحالة الطائفية بدلاً من إلغاء الطائفية. فالإلغاء يكون بقرار في لحظة معيّنة، وهذا في نظرنا متعذّر في ظل استشراء العصبيات الطائفية. أما تجاوز الحالة الطائفية فيكون بمسار يرمي إلى معالجة آفة الطائفية

في النفوس والنصوص، وربما في النفوس قبل النصوص. والطائفية لا تُلغى من النفوس بقرار. أما المسار فقد يستغرق مدة طويلة من الزمن، ولكن المهم البدء به، فرحلة الألف ميل تبدأ بخطوة، والخطوة الأولى يجب أن تكون في تشكيل الهيئة الوطنية العليا التي تنص عليها المادة ٩٥ من الدستور.

«مقال منشور، ٢٠٠٣».

مشروع ندوة العمل الوطني لنظام انتخابي جديد

الحاجة إلى التغيير في لبنان من المسلمات التي لا جدال فيها. فالنظام القائم أفرز واقعاً مطبوعاً بالطائفية والمذهبية والعشائرية، وبالفساد المستشري على كل صعيد في الدولة. وبالعقم والتسيّب في الإدارة، والعجز المالي المستمر، والتفاوت الفادح في مستويات النمو بين مختلف المناطق، وشحوب التجربة الديمقراطية، وغياب المساءلة والمحاسبة على شتى المستويات.

لو وُجدت الممارسة الديمقراطية الفاعلة، مع ما يلازمها من مساءلة ومحاسبة على كل صعيد، لما استشرى العقم والفساد والتسيّب على مستوى الإدارة والمؤسسات، ولانتظمت الحياة السياسية في البلاد، ولارتدّ ذلك إيجاباً على سائر الأمور. ولكنّ النظام اللبناني يفتقر إلى الديمقراطية، على وفرة الحريات فيه. والأنظمة اللاديمقراطية تنزع بطبيعة الحال إلى تأبيد وجودها فتحول دون التغيير الديمقراطي إما بالقمع والكبت والرشوة وسائر أساليب الحكم الاستخباراتي، كما هي الحال في سائر الأقطار العربية، أو بوقوف الطبقة السياسية، ذات النهج الفئوي المتحجّر، سدّاً منيعاً في وجه التغيير نظراً إلى أن أي تغيير جذري لا يصبّ في مصلحتها، كما هي الحال إلى حد بعيد في لبنان. فما هو السبيل إلى التغيير المنشود؟

من العوامل المعطّلة للتغيير الديمقراطي حياة سياسية متعثّرة وغياب آليّات المساءلة والمحاسبة وضمور الحياة الحزبية الوطنية، إن بسبب قانون انتخاب

غير وافٍ بالغرض، أو بسبب المال السياسي الذي أفسد المجتمع، أو بسبب طغيان الانقسامات الفئوية التي كان من شأنها تغليب الولاء للطائفة على الولاء للدولة والوطن.

والمطلوب منطلقاً: تبنّي مشروع نظام انتخابي يضمن صحة التمثيل الشعبي، ويُعزّز أجواء التنافس بين البرامج والمشاريع السياسية بدلاً من التنافُس بين الأفراد في الانتخابات النيابية، ويعطّل قدر الإمكان الدور الذي يؤديه المال السياسي في تشويه الانتخابات النيابية، ويُلغي ظاهرة المحادل التي طبعت المعارك الانتخابية النيابية في الماضي، والتي تمخّضت عن حكم شبه أوتوقراطي يسيطر على قراره حفنة من زعماء الكتل النيابية الكبيرة المنبثقة من المحادل الانتخابية.

نحن نرى أن النظام الانتخابي المؤهل لتحقيق هذه الأهداف هو ذاك الذي يعتمد، من جهة، قاعدة التمثيل النسبي ويؤمن، من جهة ثانية، شروط تكافؤ الفرص بين المرشحين، سواء من خلال تحديد سقف عادل للإنفاق الانتخابي أو من خلال وضع ضوابط لدور الإعلام والإعلان الانتخابيين تحدّ من هيمنة المال السياسي. إن تحييد المال السياسي عاملاً حاسماً في الحياة السياسية هو من مقومات أي مسعى جَدّي للتغيير الديمقراطي. ذلك لأن التجربة في لبنان أظهرت أن المال السياسي فاسد ومُفسد، وهو معطّل لانتظام الحياة السياسية، ومسيء إلى القيم المجتمعية.

كنا نتمنى لو أن بالإمكان إلغاء الطائفية السياسية واعتماد لبنان دائرة انتخابية واحدة، ولكن هذا يتعارض مع نصوص الدستور. فالمادة **٢٤** منه تنص صراحة على التساوي في المقاعد النيابية بين المسيحيين والمسلمين، وعلى توزيعها نسبياً بين طوائف كل من الفئتين ونسبياً بين المناطق. ونحن نتقدّم بمشروعنا ضمن القيد الدستوري أملاً بأن تسنح الظروف في المستقبل غير البعيد لتبديل هذا الواقع.

إن نظام التمثيل النسبي من شأنه ضمان تمثيل أكثر عدالة وشمولاً من

النظام الأكثري المعمول به حالياً، كما من شأنه القضاء على ظاهرة المحادل في الانتخابات النيابية التي كان من شأنها الحد من فعالية الممارسة الديمقراطية.

ففي ظل النظام الأكثري الذي يأخذ به لبنان، حتى الآن، في حال كانت المنافسة بين لائحتين في دائرة ما، فإن اللائحة التي تحصل على ٥١ في المئة من أصوات الدائرة مثلاً تفوز بكليتها فتستأثر منفردة بتمثيل المنطقة، ويسقط كل أعضاء اللائحة المنافسة التي نالت ٤٩ في المئة من الأصوات. بذلك يمكن أن يعتبر ٤٩ في المئة من الناخبين أنفسهم، أي نصف المجتمع تقريباً، غير ممثلين في مجلس النواب، مع ما يثيره ذلك من خلل واحتقان. أما في نظام التمثيل النسبي فاللائحة التي تنال ٥٥ في المئة من الأصوات مثلاً تفوز بـ ٥٥ في المئة من مقاعد الدائرة الانتخابية، وتفوز اللائحة المنافسة ببقية المقاعد، أي بـ ٤٥ في المئة من مقاعد الدائرة الانتخابية. بذلك يكون التمثيل عادلاً وشاملاً، بمعنى أن الجميع بمن فيهم الأقليّة، يكونون مُمثّلين في مجلس النواب. فإذا أخذنا من دائرة بيروت الانتخابية مثلاً، فإن عدد المقاعد النيابية فيها ١٩، فإذا حظيت إحدى اللوائح بـ ٦٠ في المئة من مجموع الأصوات فازت بجميع المقاعد في ظل النظام الأكثري المعمول به حتى اليوم. أما في ظل نظام التمثيل النسبي فتفوز هذه اللائحة بـ ١١ مقعداً، وتفوز اللائحة المنافسة بثمانية مقاعد.

ونظام التمثيل النسبي من شأنه تشجيع الناخبين على ممارسة حقّهم في الاقتراع، إذ من شأنه إشاعة الاقتناع عند الناس أن لأصواتهم حساباً، حتى ولو كانوا في عداد الأقلية، بينما تضيع في النظام الأكثري هباءً أصوات الذين يقترعون للأقلية غير الفائزة، وكأنما لم يكن لأصواتهم حساب.

ثم إن نظام التمثيل النسبي من شأنه القضاء على ظاهرة المحادل في الانتخابات، إذ لا يعود التمثيل حكراً على اللائحة التي تحظى بالأكثرية، فيبقى للأقلية ممثلوها بين النواب. هكذا تزول ظاهرة الزعيم الأوحد في أي منطقة. وهذا الواقع سيكون له مردود عظيم في تعزيز الممارسة الديمقراطية. فزعماء

المحادل الانتخابية ينقلبون في مجلس النواب بطبيعة الحال زعماء للكتل النيابية الكبرى، وهم ينزعون بالتوافق، ولا أقول التواطؤ، فيما بينهم إلى السيطرة على القرار السياسي في السلطتين الاشتراعية والتنفيذية. من هنا القول إن الحكم الحقيقي في لبنان، في ظل النظام الأكثري السائد، كان إلى حد ملموس في يد حفنة من زعماء الكتل النيابية الكبيرة. ومثل هذه الممارسة هي في واقع الحال أقرب إلى الممارسة الأوتوقراطية منها إلى الممارسة الديمقراطية.

من هنا القول إن النظام النسبي، في حال اعتماده، من شأنه أن يبدّل جذرياً في المشهد السياسي ويعزز الممارسة الديمقراطية وينعش الحياة السياسية.

ثم إنّ الحكومة التي كنت رئيسها أحالت في العام ٢٠٠٠ على مجلس النواب، إلحاقاً بمشروع قانون الانتخاب، مشروع قانون يُحدّد سَقفاً للإنفاق الانتخابي كما يُحدّد ضَوابِط للإعلام والإعلان الانتخابيين على النحو الذي يضمن القدر الممكن من العدالة وتكافؤ الفرص بين المرشحين. ولكن مجلس النواب آنذاك أهمل هذا المشروع فلم ينظُر فيه. في غياب مثل هذه القواعد والضوابط يمكن أن يلعب المال دوراً مؤثّراً، وأحياناً حاسِماً، في المسار الانتخابي، كما يمكن للهيمنة الإعلامية أن يكون لها انعكاس فاصل على حصيلة المعركة الانتخابية. من المعروف أن كبار المتمولين كثيراً ما يتفننون في أساليب الضغط المالي على الناخبين، بما في ذلك إغداق الرشوات المباشرة أو غير المباشرة، والمغالاة في تجنيد من يسمونهم مندوبين يوم الانتخاب، ومصادرة أكبر عدد من وسائط النقل، وتوزيع التبرعات يميناً ويساراً، والبذل المفرط على الحملات الدعائية. فلا بد إذن من وضع ضوابط للحد من هذه التجاوزات قدر الإمكان.

لذلك كله آثرنا هذه المرّة أن نجعل هذه الضوابط في صلب النظام الانتخابي الذي نقترح. وينص المشروع المقترح على أن أيّ مخالفةٍ لهذه الضوابِط أو القواعد يكن أن تُشكِّل سبَباً للطعن في صِحّة نيابة المُخالِف أمام المجلس الدستوري.

نقدّم ههنا مشروعنا لنظام انتخابي جديد يرتكز على قاعدة التمثيل النسبي ويضمن حدّاً منٌ تكافؤ الفرص بين المرشّحين من خلال تحديد سقف للإنفاق الانتخابي ووضع ضوابط للإعلام والإعلان الانتخابيين. وقد اعتمدنا المحافظات دوائر انتخابية عملاً بما قضت به وثيقة الوفاق الوطني.

إنّ الانتقال من اعتماد النظام الأكثري المعمول به حتى الآن إلى اعتماد التمثيل النسبي يفترض القيام بحملة إعلامية واسعة لشرح أصول تطبيقه للجمهور نظراً إلى جِدّته وعدم إلمام جمهور الناخبين في لبنان بهذه الأصول، كما يفترض تنظيم دورات تدريبية مُكثّفة للمولجين بتطبيق هذه الأصول أو الإشراف على تطبيقها. لذلك ارتأينا طرح مشروعنا في وقت مُبكِّر، وذلك من أجل إتاحة الوقت الكافي لكل الأعمال التحضيرية اللازمة، خصوصاً أن التزام التوزيع الطائفي والمذهبي للمقاعد النيابية، مَعطوفاً على توزيع المقاعد بحسب الأقضية في كل محافظة، من شأنه إضفاء شيء من التعقيد على نهج تطبيق النظام المقترح، ويمكن أن ينجم عن تطبيقه مُفارقات، كأن يفوز أحد المرشّحين بوزن لائحته النسبي ويكون خَصمه قد نال من الأصوات أكثر منه، ويجب أن يكون ذلك مقبولاً بمنطِق التمثيل النسبي.

ونظام التمثيل النسبي معتمد في كثير من دول العالم ومنها تركيا وإسبانيا والبرتغال وفنلندا ولكسمبورغ وبلغاريا والأرجنتين وكولومبيا وأنغولا وإسرائيل، وكذلك جزئياً في ألمانيا وإيطاليا.

يبقى أن نقول ختاماً إننا نتمسّك بجوهر المشروع، أي مبدأ التمثيل النسبي وتأمين تكافؤ الفرص بين المرشّحين من خلال تحديد سقف للإنفاق الانتخابي ووضع ضوابط للحملات الإعلامية والإعلانية. أما التفاصيل والصيغ التطبيقية فتبقى في نظرنا قابلة للنقاش.

«بيان تُلي في مؤتمر صحافي، ٢٠٠٣».

مَوعِدٌ مَع الغَائِبَة

ها قد مرّ عام على رحيلك يا ليلى.

كأنما كان ذلك البارحة. ما زال كل شيء في مكانه، كما غادرته: صورتك ما زالت حيث هي، تحتل كل ركن من أركان بيتك في الدوحة، وبيتك في بيروت. وما زالت كل قطعة من الأثاث العتيق الذي جمعته من كل حدب وصوب في مكانه. لم يتغيّر شيء. كل ما حولنا ينطق بلمسات يديك، الثريات المتدلية من السقوف، والسجاد الذي يكسو الأرض، والمرايا التي تتلألأ على الجدران، والمعروضات الرمزية التي تزيّن المحيط في كل زاوية وفوق كل منضدة وعلى كل حائط. كلها بقيت حيث تركتها، تتحدث في صمتها البليغ عنك.

صبيحة هذا اليوم، الذي ختم عاماً على غيابك، كان لي لقاء معك، على ضريحك. تلوتُ الفاتحة حمداً لله، الذي لا يحمد على مكروه سواه، واستمطاراً للرحمة على روحك الندية.

اعذريني يا ليلى إن كنتُ بكيت. إنك لا تحبين مشاهدتي باكياً. ولكن ما الحيلة؟ إن عيني لم تألف وجودك اسماً على حجر.

اعذريني إذا كنت للحظة أحببتُ الضريح وفوقه الحجر، لأنه مثواك. أحببته لأنه يُؤويك.

هل تذكرين يا ليلى يوم أقبلتِ عليّ لتبلغيني أنك قررتِ اعتناق الدين الحنيف الذي أدين به. فسألتُك ما إذا كنتِ قد فكّرتِ بالأمر ملياً، وما إذا كنتِ مقتنعة بما أنتِ مقدمة عليه. فبادرتِني بالقول: «ألم يكن الزواج قراراً بيننا ملزماً بحياة واحدة»؟ وعندما كررتُ عليكِ سؤالي كان جوابك مفحماً: «لقد صممتُ على أن أُدفَن معك في جدث واحد».

اعذريني يا ليلى على عتاب رقيق أسوقه: شئتِ أنتِ أن تكون حياتنا واحدة، ثم تركتِني وحيداً، تؤنس وحدتي قرّة عينك وداد، ووحيدها «الطبشان» كما كان يحلو لك أن تناديه. لقد صمدت طويلاً صمود الأبطال في مواجهة أعتى الظروف الصحية التي حاصرتك. أما كان بإمكانك أن تصمدي لمدة أطول كي يكون لقاؤنا اليوم على غير ما كان.

أستغفرك يا ربي. إنها مشيئتك. ولا مردّ لمشيئتك.

سبحان الذي منحكِ القدرة الخارقة على مغالبة الوجع، على قهر المرض العضال، على تحمّل الجراحة بعد الجراحة. فكانت حياتكِ كفاحاً عنيداً، كفاحاً خالصاً لوجه المحبة كي تبقى حياتنا واحدة.

إن أنسَ يا ليلى لا أنسَ لحظة أتيتُكِ في مخدعكِ، قبل نحو أسبوعين من رحيلك، فيما أنتِ تغالبين الوهن والألم. فألفيتكِ كسيرةَ النفس ربما لأول مرة في حياتنا المشتركة. ما كان هذا عهدي بكِ. عندما تمتمتُ بعض كلمات التشجيع لك، ربما بنبرة المرتاع والملتاع، سمعتُ منك ما شجّ قلبي، وذلك إذ صفعتِني بالقول بصوت هادىء خفيض حزين: «هل من المعقول أن أبارحك بعد ملازمة دامت ٣٢ سنة»؟

بعد عام كامل من الفراق، أنا اليوم يا ليلى على موعد معك، وإلى جانبي ودادك وحفيدك.

كان هذا الموعد لا يبارح تفكيرنا، أنا ووداد، منذ أشهر عدة. فما كنا نخطط لحركة نقوم بها إلا وهذا الاستحقاق نصب أعيننا. فكل ما كنا نرتقب كان يجب أن يكون قبله أو بعده. وعندما أزف الموعد لم نكن ندري ماذا

نفعل. فقررنا أن نخلو إليك، فنقضي يومنا، يومك، في بيتك، في البيت الذي سكبتِ ذوقك الرفيع في تصميمه طولاً وعرضاً وتقطيعاً وتجميلاً، والذي شيّدتِه بتضحياتك وصبرك وحبك، حجراً حجراً.

هذا البيت، هل تذكرين كيف وُلد في تفكيرنا؟ هل تذكرين كيف أننا اختلفنا في وجهة النظر حول قبول عرض تلقيتُه للعمل مستشاراً في الكويت، فكنتُ أنا محبذاً وكنتِ أنتِ رافضة ضنّا منك بمنصبي أستاذاً في الجامعة الأميركية في بيروت. فاحتكمنا إلى أستاذي الشيخ سعيد حمادة فأشار علينا بقبول العرض لسنة واحدة إذا كان ذلك سيمكّننا من شراء شقة خاصة بنا. فأذعنتِ للحكم. وبعد سنة كنتِ أنتِ التي طلبتِ التجديد سنة أخرى، ثم كنتِ أنتِ التي أشرتِ بالتمديد ثلاثة أشهر إضافية حتى نهاية الصيف بحيث أعود للتدريس في بداية العام الجامعي. فكان ما شئتِ. وكان أن ادّخرنا، بفضل تدبيركِ، ما يكفي لشراء أرض وبناء البيت الذي كنتِ تحلمين به، متجاوزين مشروع الشقة الذي حملنا أصلاً إلى الكويت.

نقضي اليوم في بيتك، مستودع ذاتك، لنستعيد أنسك، ورهافة حسّك، ودفء ملمسك.

أنا لا أنسى يوم ضاقت بنا الحال بعض الشيء إثر مغادرتي الحكم في المرة الأولى، فقلت أمامك، ظنّاً مني بأنني أهدّىء من روعك: «إن علينا ألا نبالي. فعند الاضطرار نستطيع في أية لحظة بيع البيت للاستعانة بحصيلته». فجاءني ردّك للتوّ جازماً بالقول: «هذا لن يكون ما دمتُ حية».

كوني يا ليلى مطمئنة: الحديقة الداخلية ما زالت حيّة بذكرك. إنك زرعتها بيديك غرسة غرسة، ورعيتها بجوارحك ورقة ورقة وزهرة زهرة فبقيتْ وفيّةً لك، خضراء مثل عينيك.

ولكن الببغاء يا ليلى مات. والكنارات ماتت. وحتى العصافير التي كانت تغرّد على الشجر حول البيت سكتت. ولم نعد نسمع للنسيم همساً بين الأغصان في الحديقة. والمنظر الجميل الذي كنت تطلّين عليه من شرفة بيتك، فتناجين الوادي الأخضر والبحر الأزرق الوادع، غدا بعدك كئيباً، موحشاً، كأنما الصخر

أمسى أكثر نتوءاً وقسوة. كأنما الوادي أمسى أقل اخضراراً ونضارة. كأنما البحر أمسى مضطرباً عكِراً. كأنما النسيم أضحى حائراً.

كل ما حولنا يا ليلى ما زال على حاله، تماماً كما غادرته، ولكنه مع ذلك بات أقل رونقاً، أقل جمالاً، أقل دفئاً، أقل حياةً.

عفوك يا ليلى إن كان واجب وطني قد شغلني عنك لحظة من الزمن خلال حربك مع المرض. أرجو ألا يكون حصل ذلك.

كانت أنفاسي تُحصى علي بطبيعة الحال، وأنا في سدّة المسؤولية، في ما أُقبل عليه أو أُحجم عنه خلال زمن الشدة العاصفة. كان زمن المكابدة لمغبّة ما كان يدور على غير صعيد: بسبب الانقسام المدمّر خلال فترة الفراغ في السلطة، ومن جرّاء حال التمرّد على الشرعية التي كان يتصدّرها القائد السابق للجيش، وبفعل الاقتتال الانتحاري بين فريقين في الشرقية وبين فريقين آخرين في الغربية، وبنتيجة التدهور المريع في معطيات المعيشة وفي المسار الاقتصادي والاجتماعي العام، ومن جرّاء تطورات الواقع في الجنوب تحت وطأة الاحتلال الإسرائيلي الغاشم، وبسبب التطورات الخارجية وعلاقات لبنان في الخارج وارتباطها بمعارج الأوضاع الداخلية في لبنان.

عفوك يا ليلى إن كنتُ قد قصّرت حيالَك لحظة واحدة خلال ليل أو نهار، أرجو ألّا أكون قد فعلت. فما كان بإمكاني إغفال شأن من كل هذه الشؤون التي وقعت على عاتقي وأنا في سدّة المسؤولية. فأنتِ أولى بالعفو عني من التاريخ، أو من الضمير الوطني، لو قصّرتُ في شأن من هذه الشؤون. وما كنت أطمع بعفو من المواطنين الطيبين الصابرين وهم على غير علم بما كنتُ أكابد إلى جانبك.

أنت في ما عانيتِ وكابدتِ شهيدة من شهداء هذا الوطن.

رحمك الله. غادرتِنا جسداً، وبقيتِ معنا روحاً.

وسنبقى على موعد كل يوم.

من كتاب «عهد القرار والهوى، ١٩٩١».

الفهرس

تقديم: ٥
الطائفية آفة المجتمع اللبناني ٩
الحريات والديمقراطية في لبنان ١٣
في معارج الطائفية ٢٧
في غمار معركة الاستحقاق الدستوري ٥٥
قنبلة اللحظة الأخيرة ٦٣
من مفارقات السياسة اللبنانية ٦٩
من تجارب الوحدة في الانقسام ٧٣
الطائفية تنتحر ٨١
نداء، أخي في الشرقية ٨٧
نداء إلى المواطن في الشرقية ٩٣
حول المخرج من الأزمة، أول إطلالة على معالجة الطائفية ٩٧
الطائفية والسياسة في لبنان ١٠٣
مشروع ندوة العمل الوطني لنظام انتخابي جديد ١٠٩
موعد مع الغائبة ١١٥

صدر للمؤلّف

صدر للمؤلّف

ـ The Development of Lebanon's Finacial Markets	بيروت، ١٩٧٤
ـ نافذة على المستقبل	بيروت، ١٩٨١
ـ Lebanon: Agnoy & Peace (لبنان المعاناة والسلم) بالإنكليزية	بيروت، ١٩٨٢
ـ لبنان على المفترق	بيروت، ١٩٨٣
ـ نقاط على الحروف	بيروت، ١٩٨٧
ـ حرب الضحايا على الضحايا	بيروت، ١٩٨٨
ـ على طريق الجمهورية الجديدة	بيروت، ١٩٩١
ـ عهد القرار والهوى	بيروت، ١٩٩١
ـ زمن الأمل والخيبة	بيروت، ١٩٩٢
ـ ذكريات وعِبَر	بيروت، ١٩٩٤
ـ للحقيقة والتاريخ، تجارب الحكم ما بين ١٩٩٨ ـ ٢٠٠٠	بيروت، ٢٠٠١
ـ محطّات وطنيّة وقوميّة	بيروت، ٢٠٠٢

السلسلة السياسية

صدر منها:

- **الحل والحرب** - محمد حسنين هيكل
- **بين الصحافة والسياسة** - محمد حسنين هيكل
- **حديث المبادرة** - محمد حسنين هيكل
- **خريف الغضب** - محمد حسنين هيكل
- **زيارة جديدة للتاريخ** - محمد حسنين هيكل
- **عند مفترق الطرق** - محمد حسنين هيكل
- **قصة السويس** - محمد حسنين هيكل
- **لمصر لا لعبد الناصر** - محمد حسنين هيكل
- **وقائع تحقيق سياسي** - محمد حسنين هيكل
- **السلام المستحيل** - محمد حسنين هيكل
- **آفاق الثمانينات** - محمد حسنين هيكل
- **أسرار مكشوفة** - اسرائيل شاحاك
- **الديانة اليهودية وتاريخ اليهود** - اسرائيل شاحاك
- **المفكرة المخفية لحرب الخليج** - بيارسالينجر واريك لوران
- **حرب الخليج** - بيار سالينجر واريك لوران
- **عاصفة الصحراء** - بيار سالينجر واريك لوران
- **حرب تحرير الكويت** - د. حبيب الرحمن
- **الأسد** - باتريك سيل
- **التاريخ العسكري لبني إسرائيل ١ / ٢** - اللواء ياسين سويد
- **الأيادي السود** - نجاح واكيم
- **مبادئ المعارضة اللبنانية** - الرئيس حسين الحسيني
- **الشرق الأوسط** - د. معين حداد
- **رئيس مجلس الوزراء في لبنان بعد الطائف ١٩٨٩ - ١٩٩٨** - محمود عثمان
- **الخيارات الصعبة** - د. إيلي سالم
- **الصهيونية الشرق أوسطية** - إنعام رعد
- **الضوء الأصفر** - عبد الله بو حبيب
- **المال إن حكم** - هنري ادة
- **الفهم الثوري للدين والماركسية** - زاهر الخطيب
- **رؤية للمستقبل** - جوزيف أبو خليل
- **فرنسا والموارنة ولبنان** - اللواء ياسين سويد
- **لبنان لماذا؟** - جوزيف أبو خليل
- **لبنان وسوريا مشقة الاخوة** - جوزيف أبو خليل
- **عدو عدوي** - لورا ايزنبرغ
- **دبلوماسية إسرائيل السرية في لبنان** - كيرستين شولتزه
- **الأشياء بأسمائها** - العقيد عاكف حيدر
- **ثمن الدم والدمار** - كمال ديب
- **الفرص الضائعة** - أمين هويدي
- **الأمة العربية إلى أين؟** - د.محمد فاضل الجمالي
- **التحدي الإسلامي في الجزائر** - مايكل ويليس
- **الحصاد** - جون كوولي
- **الدولة الديموقراطية** - د. منذر الشاوي
- **السكرتير السابع والأخير** - ميشيل هيلر
- **اللوبي** - ادوارد تيفْن
- **الماسونية - دولة في الدولة** - هنري كوستون
- **أوزبكستان / على عتبة القرن ٢١** - إسلام كريموف
- **بالسيف** - ستيفْن غرين
- **قصة الموارنة في الحرب** - جوزيف أبو خليل
- **مساومات مع الشيطان** - ستيفْن غرين
- **حربا بريطانيا والعراق** - رغيد الصلح
- **طريق أوسلو** - محمود عباس
- **الخداع** - بول فندلي
- **من يجرؤ على الكلام** - بول فندلي
- **لا سكوت بعد اليوم** - بول فندلي
- **للحقيقة والتاريخ - تجارب الحكم ما بين ١٩٩٨ - ٢٠٠٠** - الرئيس سليم الحص
- **محطات وطنية وقومية** - الرئيس سليم الحص
- **أبي لافرنتي بيريا** - سيرغو بيريا
- **رحلة العمر من بيت الشعر إلى سدّة الحكم** - د. عبد السلام المجالي
- **العرب على مفترق** - د. عصام نعمان
- **التشكيلات الناصرية** - شوكت اشتي
- **هل يتغير العرب؟** - د. عصام نعمان